جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

الأحكام النحويَّة الموسومة بالقبح في كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي

المتوفى سنة٩١١هـ (دراسة نحويَّة تحليلية)

إعداد

د/ أسماء حسين علي أبو يوسف

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، الإسكندرية، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية

(العدد السادس والثلاثون)

(الإصدار الثالث .. أغسطس)

(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م)

علمية- محكمة- ربع سنوية

الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

الأحكام النحويَّة الموسومة بالقبح في كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي المتوفى سنة٩١١هـ (دراسة نحويَّة تحليلية)

أسماء حسين علي أبو يوسف

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، الإسكندرية، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الالكتروني: Asmaa.Hussein20@azhar.edu.eg

هذا البحث بعنوان: الأحكام النحوية الموسومة بالقبح في كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي المتوفى سنة٩١١هـ (دراسة نحويَّة تحليلية)

وهو يتناول حكمًا من الأحكام النحوية ألا وهو(القبح) من خلال كتاب (همع الهوامع) في محاولة للوصول إلى ماهية هذا الحكم النحوي، ومعرفة حدوده وضوابطه التي تميزه عن غيره من الأحكام النحوية القريبة منه في الدلالة، كما أنَّه يحاول الكشف عن المقصود من الحكم بالقبح على بعض الاستعمالات اللغوية أهو جواز هذا الاستعمال مع كونه قبيحا أم يقصد به منع استعماله؟؟

كما يكشف هذا البحث عن العلة التي من أجلها حَكَمَ البعضُ بالقبح على بعض الأحكام النحوية أو الاستعمالات اللغوية التي وردت في كلام العرب، وذلك من خلال كتاب (همع الهوامع).

ويشير البحث أيضًا إلى مدى الاضطراب والخلط الذي كان يشوب الأحكام النحوية، ولا سيما ما جاء منها مخالفًا لما اتفق عليه معظم النحاة كالشاذ والنادر والقليل والضعيف.

ويوضح البحث أيضًا أنّ هذاَ الخلط بين المصطلحات لم يكن لدى المتقدمين من النحاة فحسب؛ بل ورد عن المتأخرين أيضًا.

الكلمات المفتاحية: الأحكام النحوية، القبح، السيوطي، همع الهوامع.

Grammatical rulings labeled with ugliness in the book Hama Al-Hawame', Explanation of Collecting Al-Jawam' by Al-Suyuti He died in the year 911 AH(analytical grammatical study)

Asma Hussein Ali Abu Youssef
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Alexandria, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: Asmaa.Hussein20@azhar.edu.eg

Abstract:
This research is entitled: Grammatical rulings marked by ugliness in the book Hama Al-Hawame', an explanation of the collection of mosques by Al-Suyuti He died in the year 911 AH(analytical grammatical study)
deals with one of the grammatical rulings, which is ugliness through the book (Hama Al-Hawame') in an attempt to reach what this grammatical ruling is, and to know its limits and controls that distinguish it from others. Is this use despite being ugly or is it intended to prevent its use??
This research also reveals the reason for which some judge the ugliness of the grammatical provisions or the linguistic uses that were mentioned in
the words of the Arabs, through the book (Hama Al-Hawame').
The research also indicates the extent of confusion and confusion that tainted the grammatical provisions, especially those that contradicted what was agreed upon by most grammarians, such as abnormal, rare, few, and weak.
The research also shows that this confusion between terms was not only among the applicants of grammar; It was also reported for the latecomers.

Keywords: Grammatical Judgments, Ugliness, Al-Suyuti, Humaa Al-Hawa'a.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعلى آله وصحبه الطيبين الأطهار

وبعد

فهذا البحث بعنوان: الأحكام النحوية الموسومة بالقبح في كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي المتوفى سنة٩١١هـ (دراسة نحويَّة تحليلية)

يعد الحكم النحوي بأقسامه المختلفة ركنا من أركان القياس، والقبح من الأحكام النحوية التي أطلقها النحاة على العديد من المسائل والشواهد والاستعمالات اللغوية التي تخالف القواعد النحوية من وجهة نظرهم، وممَّا لا شك فيه أنَّ إطلاق النحاة لهذه الأحكام (الواجب، الممنوع، الحسن، القبيح، خلاف الأولى، الضعيف. ....) على الاستعمالات اللغوية ينم عن مدى فصاحتهم وقدرتهم على التمييز بين الموافق لقواعد النحو والمخالف لها.

وسبب اختياري لهذا الموضوع يتمثل في: أنَّني من خلال دراساتي السابقة وقراءاتي في كتب النحو كنتُ أجد النحاةَ يطلقون الحكم بالقبح على بعض الاستعمالات اللغوية، وأدركتُ أنَّ حُكْمَ النحاة بالقبح غرضُه التنبيه ولفت الأنظار إلى المسائل النحوية والاستعمالات اللغوية والشواهد التي وردت مخالفة للقواعد ؛ كي لا يتكلم العربي بمثلها، وهنا جال في خاطري عدة تساؤلات: الأول: هل الاستعمالات اللغوية والمسائل النحوية التي حُكِم عليها بالقبح هي بالفعل مخالفة للقواعد النحوية وتستحق هذا الوصف، أم أنَّ وصف هذا الاستعمال اللغوي بالقبح كان مبالغًا فيه أو بمعنى آخر كان مجانبًا للصواب؟؟

والثاني: ماذا يعني الحكم على الاستعمال اللغوي بالقبح؟ أيعني أنَّه غير جائز الاستعمال عند العرب أم يعني جوازه مع القبح؟؟

والتساؤل الثالث: ما العلة التي من أجلها يحكم البعض على الاستعمال اللغوي بأنَّه قبيحٌ؟؟

لذا أحببتُ دراسة هذا الموضوع عن قرب من خلال كتاب (همع الهوامع شرح جمع الجوامع) للسيوطي ؛ أملًا ورجاءً أنَّ أجد الإجابة على تساؤلاتي من خلال تتبع المواطن المختلفة التي ورد فيها الحكم من بعض النحاة بالقبح أو القبيح على بعض الاستعمالات اللغوية في كتاب (الهمع)، وقد اخترت هذا الكتاب بالذات لكون السيوطي من المتأخرين؛ ومن المفترض أنْ تكون الأحكام النحوية في عصره قد تميزت ووضعت لها الحدود والضوابط، ومن المنطقي أنَّ السيوطي .لكونه من المتأخرين ـ حين يذكر أحد المذاهب القائلة بالقبح في مسألة (ما) يبين لنا حقيقة القبح والعلة التي من أجلها حُكِم على هذا الاستعمال اللغوي بالقبح ، ويبين أيضًا المراد من الحكم عليها بالقبح أهو جواز هذ الاستعمال مع قبحه أم منع استعماله ؟

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراستي للمسائل التي كان من جملة المذاهب الواردة فيها مذهبٌ يقول بالقبح.

وأمَّا عن الدراسات السابقة ذات الصلة بهذا الموضوع:

فلم أجد ـ فيما تهيأ لي من البحث والاستقصاء ـ من تناول المحكوم عليه بالقبح في كتاب (الهمع)، ولكني وجدتُ دراساتٍ تحدثت عن القبح في كتب أخرى ومنها:

ـ الاستعمال اللغوي القبيح دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه، جزاء محمد حسن المصاروة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البحرين، العدد ٢٥ لسنة ٢٠١٥ م.

ـ ظاهرة القبح في كتاب سيبويه، أحمد عبد اللاه عوض، رسالة دكتوراه إشراف د/ عبد الله صالح، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة عدن ٢٠١٦م.

ـ الاستعمال اللغوي القبيح في تراكيب العربية عند المبرد دراسة في كتاب(المقتضب)، أسامة محمد سليم، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس.

ـ القبيح عند الأخفش سعيد بن سعدة من كتابه (معاني القرآن)، خلود العمر، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ٢٠١٧م.

ـ المحكوم عليه بالقبح عند الفراء في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية، هدى السراء، مجلة العلوم العربية، جامعة القصيم، المجلد (١٠)، العدد(٢) لسنة ٢٠١٦م.

وكل هذه الدراسات كان تناولها لهذا الحكم النحوي بصورة مختلفة عن طريقتي في تناول هذا الموضوع؛ فقد رتبت المسائل النحوية التي ورد فيها الحكم بالقبح على حسب ترتيبها في كتاب (الهمع)، و كنت أقوم أولا بدراسة المسألة النحويّة التي ورد فيها الحكم بالقبح على استعمال لغوي (ما) من كتب النحو المختلفة قديمها وحديثها، مع الرجوع لكتب اللغة والمعاجم والأدب والبلاغة والتفسير وعلوم القرآن كلما اقتضى الأمر ذلك، ، وبعد دراسة المسألة كنت أعقب على كافة المذاهب الواردة فيها ، ثم أتحدث عن المذهب القائل بالقبح مبينة سبب الحكم عليه بالقبح من وجهة نظر أصحاب هذا المذهب إنْ وُجدت ، وإلا اجتهدت في محاولة الوصول لعلة حكمهم عليه بالقبح من خلال استقراء علة المذاهب الأخرى الواردة في المسألة استقراءً جيدًا ،والنظر في مدى قرب المذهب القائل بالقبح ممَّا اتفق عليه معظم النحاة أو بعده عنه، ثم أوضح ماذا يعني الحكم بالقبح في كل مسألة ؟ أيعني الجواز هذا الاستعمال اللغوي أم منع استعماله؟ ثم أذكر موفقي تجاه الحكم عليه بالقبح ما بين تأييدٍ أو معارضة.

وكانت خطة البحث على النحو التالي:

*__المقدمـة__ وتحدثت فيها عن أهمية الموضوع، وسبب اختياري لـه، والدراسات السابقة عليه، والمنهج الذي اتبعته، والطريقة التي سرتُ عليها.

وقد قسمت البحث إلى مبحثين:

*__المبحث الأول:__ تعريف القبح

*__المبحث الثاني:__ المسائل النحوية التي وُسِمت بالقبح وهي:

ـ القول في دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع.

ـ القول في ضمِّ آخر المنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف الياء منه.

ـ القول في تقديم المنصوب الواقع بعد (حبَّذا) على المخصوص وتأخيره عنه.

ـ القول في الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب.

ـ القول في حذف (مِنْ) مع المفضول إذا كان أفعل التفضيل صفة.

ـ القول في نعت المنادى المُرَخَّم.

ـ القول في إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل.

* **الخاتمة:** وتضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها، وأهم التوصيات.

* **ثبت المصادر والمراجع.**

* **فهرس الموضوعات.**

المبحث الأول: تعريف القبح في اللغة والاصطلاح:

أولًا في اللغة: القُبْح مشتق من الفعل (قَبُحَ) ويدور حول عدة معانٍ: أحدها ـ وقد نصَّ عليه معظم أهل اللغة ـ وهو ما كان نقيضَ الحسنِ أو خلافَه أو ضدَه [١]، وقد ذكر الخليل أنَّه عام في كل شيء [٢].

والمعنى الآخر: وهو الإبعاد والتنحية عن كل خير، والعرب تقول: قبَّحه الله أي: أبعده ونحَّاه وأقصاه عن كل خير [٣]، كما في قوله تعالى: {وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ}[٤] أي: المُنَحَّيْن عن كل خير [٥].

والمعنى الثالث للقبح: أنَّه بمعنى الذم، ومنه قولهم قبَّح عليه فعله إذا كان مذمومًا [٦].

---

١ . ينظر مادة (قَبُح) في: العين للخليل بن أحمد الفراهيدي: ٥٣/٣، جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن دريد: ١/ ٢٨٢، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل الجوهري الفارابي: ٣٩٣/١، مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس :٤٧/٥، المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن سيده:٢٢/٣، أساس البلاغة للزمخشري: ٤٦/٢، القاموس المحيط لأبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى:٢٣٥/١.

٢ . ينظر: العين :٥٣/٣.

٣. ينظر: العين :٥٣/٣، تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري:٤٨/٤، مقاييس اللغة: ٤٧/٥، المحكم والمحيط الأعظم: ٢٣/٣، أساس البلاغة: ٤٦/٢، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي الحموي: ٤٨٧/٢، لسان العرب: ٥٥٢/٢.

٤ . سورة القصص من الآية: ٤٢.

٥ . ينظر: العين: ٥٣/٣، المصباح المنير: ٤٨٧/٢، لسان العرب: ٥٥٢/٢.

٦ . ينظر: المصباح المنير: ٤٨٧/٢.

والمعنى الرابع: أنَّ القبح هو الإنكار، ومنه قولهم: قَبَّحَ له وجهَه إذا أنكر عليه ما عمل [١].

وعلى المعنى الثاني والثالث والرابع فالقُبْح مأخوذ من الفعل (قَبَّحَ): قُبْحًا وتَقْبِيحًا.

ومع تعدد المعاني اللغوية للقبح إلا أنَّها تدور كلَّها في فلك واحد، فما هو خلاف الحسن من شأنه أنْ يكون مذمومًا، وأنْ ينكره العلماء، ويكون بعيدًا عن الصواب.

ثانيًا في الاصطلاح:

جاء تعريف القبح في الاصطلاح قريبا من معناه في اللغة، ولم نجد من العلماء الذين تحدثوا عن مصطلح القبح مَنْ حدده تحديدًا دقيقًا:

فقد أشار سيبويه إلى تعريف القبيح حينما تحدث عن أقسام الكلام فعدَّ منها المستقيم القبيح، فقال: "وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدًا يأتيك، وأشباه هذا"[٢].

فالتركيب القبيح عند سيبويه وفقا لقوله السابق هو أنْ تضع اللفظ في غير موضعه الذي حدده له النحاة، وقد مثَّل لذلك بدخول (قد)و(كي) على الاسم، وهما مختصان بالدخول على الأفعال، فإيلاؤهم إياها الاسم وضع الكلام في غير موضعه [٣].

وأقول: إنَّ تعريف سيبويه للقبيح بأنَّه وضع اللفظ في غير موضعه لا ينطبق على كل المواضع التي حكم عليها النحاة بالقبح ـ وسيتضح هذا من خلال الدراسة ـ ومن ثَمَّ يمكننا القول إنَّ تعريف سيبويه للقبح لم يكن دقيقا بالقدر

١ . ينظر: لسان العرب: ٥٥٢/٢.

٢ . الكتاب: ٢٦/١.

٣ . ينظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: ١٨٧/١.

الكافي؛ ولعل السبب في هذا هو أنَّ الأحكام النحوية في عصره لم تكن قد تحددت ضوابطها، وكان يشوبها الخلط والاضطراب.

وعرَّف على بن عيسى الرماني القبيح بأنَّه: هو المُتكرِّه في نفس الحكيم [١]، وهو بذلك قد جعل القبيح بمعنى المكروه، ولعل هذا الخلط بين القبيح والمكروه عند الرماني يعود أنَّه من المتقدمين فقد عاش في القرن الرابع الهجري، وكما أشرتُ من قبل فقد كانت الأحكام النحوية لا تزال يشوبها الخلط والاضطراب.

وبالرجوع إلى كتاب(الاقتراح) للسيوطي نجده يكتفي من تعريف القبيح بقوله:" والقبيح كرفع المضارع بعد شرط مضارع"[٢] ، والسيوطي بذلك لم يذكر تعريفًا محددًا للقبيح، ولكنه ذكر موضعًا من مواضعه عنده وهو: رفع جواب الشرط المضارع بعد فعل الشرط المضارع، وكان من الأولى أنْ يذكر تعريفًا محددًا له بحيث يكون بمثابة المرجع الذي نرجع إليه عند الحكم على أيّ شاهدٍ، خاصة وأنَّ السيوطي قد عاش في القرن العاشر الهجري ومن المفترض أنَّ الأحكام النحوية تكون قد اتضحت حدودها وضوابطها وأصبحت محددة ومقننة.

والموضع الذي ذكره السيوطي شاهدًا على الحكم النحوي القبيح لم تتفق كلمة النحاة على الحكم عليه بالقبح، ولم أجد على ـ حسب ما تهيأ لي من الاطلاع ـ من جعله قبيحًا غير السيوطي في كتابه (الاقتراح)، ونحن إذا ما تأملنا أقوال النحاة في قول الشاعر [٣] :

---

١ . ينظر: رسالة الحدود لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني: ٧٣.

٢ . كتاب الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي:٣٠.

٣ . من الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في: الكتاب: ٦٧/٣، شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي:١٢٧/٢، لسان العرب لابن منظور الإفريقي:٤٦/١١، ولجرير بن عبد الله أو لعمرو بن خثارم في : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي : ٢٨،٢٣،٢٠/٨، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين محمود العيني:١٩٢٠/٤، ولعمرو بن خثارم في =

يَا أقرعُ بنُ حابسٍ يَا أقرعُ إنَّك إنْ يُصرعْ أَخُوك تصرعُ

الذي ورد فيه رفع جواب الشرط المضارع بعد الشرط المضارع نجد أنَّ النحاة لم يحكموا على هذا الشاهد بالقبح وإنَّما خرَّجوه على عدة تخريجات:

فخرَّجه الخليل وسيبويه والسيرافي في أحد قوليه والفارسي وأبو البركات الأنباري وابن يعيش في أحد قوليه على إرادة التقديم والتأخير والتقدير: إنَّك تصرعُ إنْ يصرعْ أخوك [١].

على حين خرَّجه المبرد وابن السراج والسيرافي في أحد قوليه وابن يعيش في أحد قوليه على إرادة الفاء والتقدير: إنَّك إنْ يصرع أخوك فتصرع [٢] .

ومن النحاة من أجازه بقلة كابن مالك في كتابيه (شرح الكافية الشافية) و(شرح التسهيل) وابن الصائغ [٣] .

=

الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي:١٢٢،١٢١/١، بلا نسبة في الجمل في النحو للخليل بن أحمد: ٢١٨، المقتضب لأبي العباس المبرد: ٧٢/٢، الأصول في النحو لأبي بكر محمد ابن السراج: ٤٦٢/٣، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات كمال الدين الأنباري : ٥١١/٢، اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري: ٥٩/٢.

الشاهد: قوله "يصرعُ " حيث رُفِع جواب الشرط المضارع بعد الشرط المضارع، وقد تعددت أقوال النحاة فيه: فمنهم من خرَّجه على إرادة التقديم والتأخير وتقديره: إنَّك تصرعُ إنْ يصرع أخوك، ومنهم مَنْ خرَّجه على حذف الفاء وتقديره: فتصرع، ومنهم مَنْ جعله قليلًا، ومنهم مَنْ حكم عليه بأنَّه ضعيفٌ واهٍ.

١ . ينظر: الجمل في النحو:٢١٨، الكتاب:٦٧/٣، التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي: ١٨٠/٢، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: ٢٥٧/٣، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥١٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٨/٨.

٢ . ينظر: المقتضب:٧٢/٢، الأصول في النحو: ٤٦٢/٣، شرح كتاب سيبويه: ٢١٩/١، شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٨/٨.

٣ . ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٥٨٠/٣، شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ٧٧/٤، اللمحة في شرح الملحة لشمس الدين محمد، المعروف بابن الصائغ: ٨٧٥/٢.

وحكم عليه ابن مالك في(الألفية) وابن الوردي والمرادي وابن عقيل بالضعف [١].

وحكم عليه السيوطي في كتابه (الهمع) بأنَّه ضرورة وذكر أنَّ الاختيار جزمه [٢].

وبذلك يكون السيوطي قد جعل رفع المضارع بعد الشرط المضارع في كتابه (الاقتراح) من القبيح، وجعله في كتابه (الهمع) ضرورة فهل هذا يعني أنَّ القبيح والضرورة عنده بمعنى واحد أم أنَّ هذا خلطٌ منه في الحكم على هذا الشاهد؟؟!

وقول السيوطي: "هو ضرورة والاختيار جزمه"[٣]، يُعني أنَّ رفع الفعل المضارع في جواب الشرط غير مختار أي غير جائز، وعلى هذا فهل القبح عند السيوطي يُعني الضرورة التي لا يجوز استعمالها في كلام العرب ؟!

وللإجابة عن هذا التساؤل لابد من تتبع الأحكام النحوية التي ورد الحكم عليها بالقبح في كتاب (همع الهوامع)، وسيتضح هذا من خلال البحث [٤].

وبناء على ما سبق فإنَّ كتب أصول النحو وإنْ غفلت عن تحديد مصطلح القبح تحديدًا دقيقًا، إلا أنَّه في كل الأحوال لا يخرج عمَّا ينفر منه الذوق وترفضه الفطرة السليمة، ويُعد مخالفًا للقواعد التي اتفق عليها معظم النحاة.

---

١ . ينظر: ألفية ابن مالك:٥٨، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لأبي حفص زين الدين بن الوردي: ٦٢٨/٢، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين المرادي: ١٢٨٠/٣، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣٦/٤.

٢ . ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي: ٥٥٨./٢.

٣ . ينظر: الهمع: ٥٥٨/٢.

٤ . ورد الإجابة على هذا التساؤل في الخاتمة.

المبحث الثاني

القول في دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع

من الموصولات (أل)، وقد اختلف النحاة حول حقيقتها على ثلاثة أقوال: الأول: أنَّها اسم موصول، وهو مذهب الجمهور، الثاني: أنَّها حرف تعريف لا موصولة، وهو مذهب الأخفش، والثالث: أنَّها حرف موصول لا اسم موصول، وهو مذهب المازني، ولكل قول أدلته [١].

وتوصل(أل)بالصفة الصريحة كاسم الفاعل، واسم المفعول نحو: الضارب، والمضروب، وفي وصلها بالصفة المشبهة خلاف بين النحاة [٢].

وقد تمثل ما وُسِم بالقبح هنا فيما حكاه السيوطي من أنَّ دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع في الشعر عند جمهور النحاة من الضرورات القبيحة [٣].

يقول السيوطي: " وفي وصل (أل) الموصولة بالفعل المضارع قولان: أحدهما: توصل به وعليه ابن مالك لوروده في قوله [٤]: **ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ**

---

١ . ينظر: اللباب:٢/ ١٢٧، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي: ٣ /٥٩، ٦٠، الجنى الداني في حروف المعاني لأبي محمد بدر الدين المرادي: ٢٠٢، توضيح المقاصد والمسالك:١ / ٤٣٤، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري :١ / ١٥٩، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:١ / ١٤٩، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١ /١٣٩، التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري:١ /١٦٠.

٢ . ينظر: توضيح المقاصد:١ / ٤٤٥، شرح ابن عقيل :١ / ١٥٦، التصريح :١ / ١٦٠.

٣ . ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:١/ ٣٣٢.

٤ . صدر بيت من البسيط للفرزدق وعجزه: **ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ**

ولم أعثر عليه في ديوان الفرزدق، والبيت منسوب للفرزدق في: تهذيب اللغة: ١٣ /٨٠، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٢٤، لسان العرب: ٦ / ٨، التصريح بمضمون التوضيح: ١ / ٢، خزانة الأدب:١ / ٣٢، تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد بن =

وقوله [١]: **مَا كالبروح وَيَغْدُو لاهياً فَرحا**

وقوله [٢]: **إلى ربِّنَا صوتُ الحمارِ اليُجَدّعُ**

=

عبد الرزّاق، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي: ٣٣/ ٤٥٩، وبلا نسبة في: ضرائر الشعر لأبي الحسن لابن عصفور: ١/ ٢٨٨، شرح الكافية الشافية: ١ / ١٢٤، الجنى الداني: ٢٠٢، توضيح المقاصد: ١ / ٤٤٥، أوضح المسالك :١ / ١٧٠، شرح ابن عقيل: ١/ ١٥٧، شرح الأشموني: ١ / ١٣٩، همع الهوامع:١/ ٣٣٢.

اللغة: الحكم: الذي يفصل بين المتخاصمين، التُرْضَى: أي الذي تُرْضَى، حكومته: أي حكمه، الأصيل: شريف الحسب والنسب، ذي الرأي: صاحب الرأي، الجدل: شدة الخصومة. ينظر: المقاصد النحوية: ١/١٧٨.

الشاهد: قوله " التُرضَى" حيثُ دخلت (أل) الموصولة على الفعل المضارع، وقد عدَّ الجمهور هذا من الضرورة الشعريَّة، بينما أجازه ابنُ مالكٍ وبعض الكوفيين في الاختيار ولم يَعُدُّوه ضرورة شعريَّة.

١ . صدر بيت من البسيط وعجزه: مُشمِّرًا يستديمُ الحَزْمَ ذو رَشَدٍ =

=ولم أعثر على قائله، والبيت في: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري: ١٥٤، الهمع:١ / ٣٣٢، خزانة الأدب:١/ ٣٢، الدُرر اللوامع:١ / ١٥٨.

اللغة: اليروح: أي: يروح أي: يسير آخر النهار، يغدو: يسير أول النهار، لاهيًا: لاعبًا، مُشَمِّرًا: أي ماضٍ سريع في الحوائج، وقيل: تقال للرجل إذا عزم على الشيء، يستديم أي: يطلب دوام الشيء واستمراره، الحزم: ضبط الأمر والأخذ فيه بالثقة، الرشد: العقل والحكمة وإصابة الصواب. ينظر: لسان العرب: ١١٨/١٥، تاج العروس: ١٥٠/٣٩.

الشاهد: قوله " كاليروح " حيثُ دخلت (أل) الموصولة على الفعل المضارع " يروح "، وقد عدَّ الجمهور هذا ضرورة شعريَّة، بينما أجازه ابنُ مالكٍ وبعض الكوفيين في الاختيار ولم يَعُدوه ضرورة شعريَّة.

٢ . عجز بيت من الطويل وصدره: يقولُ الخَنَا وأبغض العُجْمِ ناطقًا

والبيت لذي الخرق الطُّهوي في : النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري: ٢٧٦ ، الوساطة بين المتنبي وخصومه لأبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني: ٦، الصحاح: ٣ /

=

والثاني: لا تدخل (أل) الموصولة على الفعل المضارع وعليه الجمهور، وقالوا: الأبيات من الضرورات القبيحة" [١].

فالسيوطي يشير في قوله السابق إلى أنَّ في دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع في الشعر قولين للنحاة: أحدهما: لابن مالك الذي أجاز وصل (أل) بالفعل المضارع، واحتج لذلك بوروده في عدة شواهد شعريَّة، والقول الثاني: لجمهور النحاة الذين ذهبوا إلى أنَّ (أل) لا توصل بالمضارع، وذكر السيوطي أنَّهم حكموا على ما ورد من ذلك في الشعر بأنَّه من الضرورات القبيحة.

=

١١٩٤، شرح اللمع للإمام أبي القاسم عبد الواحد بن عليّ ، المعروف بابن برهان العُكبري:٢ / ٦٠٧، مختار الصحاح لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي: ١ / ٥٤، لسان العرب :٨/٤١ ، تاج العروس:٢٠ / ٤١٧،البيت في بلا نسبة في :، تهذيب اللغة : ١٥ / ٣٣٢ ، اللامات لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: ٥٣ ، سر صناعة الإعراب لابن جني: ٢ / ٤٧، المحكم والمحيط الأعظم: ١ / ٣٠٥ ، المخصص لابن سِيده :١ / ٢١٢ ، الإنصاف:١ / ١٢٢ ، شرح الكافية الشافية : ١ / ١٢٤.

اللغة: الخنا: الفاحش من الكلام، العُجْم: الحيوان الذي لا ينطق، والأعجم من الإنسان الذي في كلامه عجمة، شبهوه بالحيوان الأعجم، واليجدّع: الذي يقطع أنفه، أو أذنه، أو يده، أو شفته، فكل ذلك يقال له. ينظر: لسان العرب:٨/٤١، ١٤/٢٤٤، المقاصد النحوية:١/٤٣٢، شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ١/٢٩٤،٢٩٥، خزانة الأدب:١/٣٦.

الشاهد: قوله " اليُجَدَّع "حيث وصلت (أل) بالفعل المضارع، وقد عدَّ الجمهور هذا من الضرورات الشعريَّة، بينما أجازه ابنُ مالكٍ وبعض الكوفيين في الاختيار ولم يَعُدوه ضرورة شعريَّة.

١ . همع الهوامع: ١/ ٣٣٢ ،٣٣٣ بتصرف يسير.

وفيما يلي بيان المذاهب الواردة في دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع؛ إذ بعد هذا البيان يتضح لنا العلة وراء الحكم بالقبح على دخول (أل) الموصولة على المضارع في الشعر عند مَنْ يقول بذلك:

أولًا: مذهب جمهور النحاة: ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ دخول(أل) الموصولة على الفعل المضارع خاص بالشعر للضرورة [١].

وقد ذكر السيوطي أنَّ الجمهور يرون أنَّ دخول (أل)الموصولة على الفعل المضارع في الشعر من الضرورات القبيحة [٢].

وقد فسَّر السيوطيُّ الضرورة القبيحة بأنَّها ما تستوحش النفس منها[٣].

وبناء على هذا فإنَّ وصف السيوطي لهذه الظاهر بالقبح عند الجمهور يدل على أنَّه يرى أنَّها مستوحشة ومستهجنة عندهم.

أمَّا غير السيوطي ممَّن نسبوا للجمهور القول بأنَّ دخول (أل) الموصولة على المضارع خاص بالشعر للضرورة، فلم يذكروا أنَّ هذه الضرورة قبيحة عندهم.

وهنا أودُّ القول إنَّه لابد من ذِكْر تعريف الضرورة عند الجمهور؛ حتى يتسنى لنا معرفة الحكم النحويّ الذي يراه الجمهور فيما يصفونه بالضرورة، وهل القول بالضرورة عندهم يستلزم قبح ما يصفونه بذلك؟

تعريف الضرورة عند الجمهور: ذهب الجمهور إلى أنَّ المقصود بالضرورة: ما وقع في الشعر ممَّا لا يقع في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أو لا [٤].

---

١ . ينظر: التذييل والتكميل ٣ / ٦٥، توضيح المقاصد: ١ / ٢٨٤، ٤٤٦، شرح ابن عقيل :١ / ١٥٨، شرح الأشموني: ١ / ١٥١، التصريح: ١ / ١٧٠، الهمع:١ / ٣٣٣.

٢ ـ ينظر: الهمع:١ /٣٣٣.

٣ . ينظر: الاقتراح: ٣٣.

٤ . ينظر: الاقتراح :٣٤، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود الألوسي: ٦، أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم: ١٠٠.

قال الدكتور/ علي أبو المكارم[١] :" وهذا التعريف السابق للضرورة عند الجمهور هو ما يفهم من كلام الخليل بن أحمد حين قال:" الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنَّى شاءوا، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم".

وأودُّ الإشارة إلى أنَّه برجوعي لكتابي (الجمل في النحو) و(العين) لم أجد هذا القول للخليل، ولا أدرى لعله صرَّح به في موضع آخر غير هذين الكتابين.

وبناء على ما ذكره الجمهور من تعريف للضرورة نجد أنّهم لم يحكموا على الضرورة بأيِّ حكمٍ، فلم يحكموا على ما وقع ضرورة بالشذوذ أو القبح أو غيرها من الأحكام النحويَّة، وما قالوه فقط إنَّها تقع في الشعر دون النثر، ولعلهم تركوا الحكم عليها لأنَّ الحكم على الضرورة بالقبح أو الحُسن، أو غيرهما من الأحكام، يعود إلى مدى قرب الضرورة من الأصل ، أو بعدها عنه[٢]، وهذا أمرٌ يختلفُ من مسألة لأُخرى؛ ومن ثَّم فلا يمكنهم تعميم الحكم ، وطالما أنَّهم هنا لم يحكموا على الأبيات التي دخلت فيها (أل) الموصولة على المضارع بالقبح على المشهور من مذهبهم ـ ما عدا ما نسبه إليهم السيوطي ـ فهذا يعني أنَّ هذا جائز عندهم في الشعر للضرورة، وليس قبيحًا، وسأذكر عند التعقيب على كل المذاهب الواردة في دخول (أل) الموصولة على المضارع ما يؤكد أنَّ الجمهور لا يقولون بقبح دخول(أل) الموصولة على المضارع.

وقد أيَّد ابن عصفور مذهب الجمهور، وقد التمس ابن عصفور علة لدخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع في ضرورة الشعر، وهذه العلة عنده تتمثل في إجراء (أل) الموصولة في ذلك مجرى ما هي في معناه وهو "الذي"[٣] .

---

١ ـ ينظر: زهر الآداب وثمر الألباب لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصرِيّ القيرواني:٣/٦٨٧، أصول التفكير النحوي: ١٠٠.

٢ . ينظر: أصول التفكير النحوي: ١٠٣.

٣ . ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور:٢٨٨، ٢٨٩.

وقد مثَّل ابنُ عصفور هو الآخر لدخول (أل) الموصولة على المضارع بعدة شواهد منها: قول الشاعر[١]:

فذو المال يُعْطَى مَالَه دونَ عرْضِهِ لِمَا نابَهُ والطارِقُ اليَتَعَهَّدُ

يريد: الذي يتعهد.

وقول الآخر[٢] :

لا تبعثَنّ الحَرْبَ إني لك ال يُنْذِرُ من نيرانها فاصْطَلِ

يريد: الذي يُنْذر.

المذهب الثاني: وهو مذهب ابن السراج والزجاجي وأبي البركات الأنباري وذهبوا إلى أنَّ ما ورد من دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع في الشعر

---

١ . من الطويل وهو منسوب لابن الكلحبة في: كتاب الجيم لأبي عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني:٢٢٥/٣، ولكن برواية:(المتعمد) بدلا من:(اليتعهد)، وبلا نسبة في: ضرائر الشعر: ٢٨٨، التذييل والتكميل: ٣ / ٦٦، ولكن براوية: (اليتعمد) بدلًا من: (اليتعهد)، الخزانة: ١ / ٣٢، شرح أبيات المغني ١ / ٢٩٣، ولكن براوية: (اليتعمل) بدلًا من (اليتعهد).

اللغة: الطارق: النجم لأنَّه يطلع بالليل، وما أتاك ليلًا فهو طارق، اليتعهد أيّ: الذي يتعهد. ينظر: تهذيب اللغة:٩/٩.

الشاهد: قوله:" اليتعهد" أي: الذي يتعهد، وقد استشهد به ابن عصفور على وصل الفعل المضارع بأل في الشعر للضرورة.

٢ . من السريع ولم أعثر على قائله والبيت في: التذييل والتكميل :٦٦/٣، خزانة الأدب:١/ ٣٢، شرح أبيات المغني: ٢٩٣/١ برواية: "فاتقِ " بدلًا من " فاصطل".

اللغة: فاصطل: أي قاسى حر النار وشدتها. ينظر: العين للخليل بن أحمد: ١٥٤/٧=

=والمراد بالاصطلاء في البيت هو: مقاسة نيران الحرب وشدتها.

الشاهد: قوله: " اليُنْذِرُ" أيّ: الذي ينذر، وقد استشهد به ابن عصفور على دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع في الشعر للضرورة.

شاذٌ في القياس والاستعمال، وذهبوا إلى أنَّ مثلَ هذا يطرح ولا يعرج عليه؛ لأنَّه غلطٌ وخطأٌ لا يعبأ به؛ لأنَّ (أل) الموصولة إنَّما توصل بالصفات الصريحة كاسم الفاعل واسم المفعول [١].

وقد نسب البغدادي في (خزانة الأدب) هذا المذهب للكسائي[٢].

وعلى مذهب القائلين بالشذوذ تكون هذه الظاهرة عندهم خطأً وغيرَ جائزة لا في الشعر ولا في غيره، وما ورد منها ينبغي ألَّا يُلْتفَتَ إليه.

وقد تبع هذا المذهب المرادي وابن عقيل وحكما على ما ورد في الشعر من دخول(أل) الموصولة على الفعل المضارع بالشذوذ [٣].

المذهب الثالث: وهو لابن برهان الذي أجاز دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع، ويدلُ على ذلك قوله معلقًا على قول ذي الخرق الطهوي:

يقولُ الخَنَا وأبغض العُجْمِ ناطقًا إلى ربِّنَا صوتُ الحمارِ اليُجَدّعُ

:" إنَّ هذا البيت يشهد لأبي بكر محمد بن السري [٤] على أبي عثمان المازني شهادة ظاهرة؛ لأنَّ الألف واللام في (الرجل) لا يليها الفعل، وإنَّما هذه بمنزلة " الذي"، وجاء هذا ليُبين الفرق بين البابين"[٥].

وقد أشار ابنُ برهان في هذا القول إلى أنَّ قول الشاعر:

يقولُ الخَنَا وأبغض العُجْمِ ناطقًا إلى ربِّنَا صوتُ الحمارِ اليُجَدّعُ

---

١ ـ ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٥٧، اللامات لأبي القاسم الزجاجي: ٥٤، الإنصاف: ١ / ١٢٣.

٢ . ينظر: خزانة الأدب :١ / ٣٣.

٣ . ينظر: الجنى الداني :٢٠٢، توضيح المقاصد :١ / ٢٨٤، ٤٤٦، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :١ / ١٥٦.

٤ . يقصد ابن السراج.

٥ . شرح اللمع لابن برهان: ٢ / ٦٠٦، ٦٠٧ بتصرف يسير.

يشهد لمذهب ابن السرَّاج في كون(أل) الموصولة اسمًا وذلك لدخولها على الفعل يُجَدَّعُ)؛ لأنَّ (أل) التي هي حرف كما في كلمة (الرجل) لا يليها الفعل، ويرى ابن برهان أنَّ (أل) الموصولة إنَّما دخلت على الفعل المضارع من باب التفريق بينها وبين (أل)

وهنا أقول لا يمكن لابن برهان أنْ يستدلَ على اسمية (أل) الموصولة بشاهد شاذٍ، أو من الضرورات القبيحة؛ وإنَّما استدل به لأنَّه يرى دخول (أل) الموصولة على المضارع جائزًا سائغًا، وهذا هو الذي دفعني إلى القول بأنَّ ابنَ برهان من المجيزين لدخول(أل) الموصولة على المضارع.

المذهب الرابع: وهو لبعض الكوفيين وابن مالك وقد ذهبوا إلى أنَّ دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع جائز في الاختيار [١].

وقد أجاز ابنُ هشام أيضًا دخول(أل) الموصولة على المضارع ولكنه جعله قليلًا وخاصًا بالشعر [٢].

وهنا أودُّ القول إنَّ الشيخ خالد الأزهري قد فَصَلَ مذهب بعض الكوفيين عن مذهب ابن مالك، وجعل مذهبَ كلٍّ منهم مستقلًا عن الآخر، ويرى الشيخ خالد أنَّ بعض الكوفيين يجيزونه مطلقًا، وليس بقلة، ويرى أنَّ ابنَ مالك يجيزه بقلة؛ ولذا جعل مذهبَ بعضِ الكوفيين مغايرًا لما ذهب إليه ابنُ مالك [٣].

وهنا أودُّ الإشارة إلى أنَّه بالرغم من تعدد أقوال ابنَ مالك في دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع في الاختيار، وحكمه على هذا تارة بأنَّه قليل،

---

١ . ينظر: الإنصاف :٢/ ٤٢٤، شرح التسهيل: ا/ ٢٠٢، شرح الكافية الشافية ١ / ١٢٤، ١٩٩، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ١ / ٩٩، توضيح المقاصد :١ / ٢٨٤، ٤٤٦، شرح الأشموني: ١ / ١٥١، التصريح: ١ / ١٧٠، الهمع: ١ / ٣٣٢.

٢ . ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري: ١ / ٦٠، ٦١.

٣ . ينظر: التصريح: ١ / ١٧٠.

وتارة أخرى بأنَّه غير قليل، وتارة ثالثة يجيز دخولها دون أنْ يحكم على دخولها عليه بالقلة أو الكثرة [١] ، إلا أنَّه قد تحدث باستفاضة في كتابه (شرح التسهيل) عن مذهبه في دخول(أل)الموصولة على المضارع، وذكر الحُجة التي من أجلها يجيزُ دخول(أل)الموصولة على الفعل المضارع في الاختيار؛ ومن أجل ذلك كان ما ورد منه في كلام العرب

غيرَ قليلٍ؛ لذا أرى أنَّ من الأولى وضعَ مذهب ابن مالك مع مذهب مَنْ أجاز مِن الكوفيين؛ لأنَّ الجميع أجازوا دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع في الاختيار.

ومن ناحية أُخرى إذا ما أيدنا ما ذكره الشيخُ خالد من أنَّ بعض الكوفيين يرون جوازه مطلقًا، وابن مالك يراه بقلة، فحقيقة المذهبين أيضًا واحدة ويدل على هذا ما ذكره الصبان أثناء حديثه عن مذهب بعض الكوفيين حيث قال:" والذي يظهر لي أنَّ بعض الكوفيين يقول بالقلة أيضًا، وإن لم يصرحوا بها؛ إذ يبعد غاية البعد أنْ يقولوا بكثرته اختيارًا "[٢].

وعلى ما ذكره الصبان يكون الواردُ من دخول (أل) الموصولة على المضارع على كلا المذهبين لا يخرج عن حد القليل؛ إذ الكثير هو دخولها على الصفة الصريحة.

١ . ينظر ألفية ابن مالك: ١٥، شرح التسهيل: ٢٠٢/١، شرح الكافية الشافية: ١ / ١٢٤، ٢٩٩، شرح عمدة الحافظ :١ / ٩٩

٢ . حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:١ / ٢٤٠.

حجة الكوفيين وابن مالك:

احتج الكوفيون لما ذهبوا إليه من جواز دخول (أل) الموصولة على المضارع في الاختيار: بأنَّ الألف واللام قد تقام مقام (الذي) لكثرة الاستعمال؛ طلبًا للتخفيف [١] .

كما احتج ابنُ مالك على صحة مذهبه بأمرين: الأمر الأول: أنَّه قد ورد في الشعر دخول(أل) الموصولة على المضارع في قول الشاعر:

ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ

وقول الآخر:

يقولُ الخَنَا وأبغض العُجْمِ ناطقًا إلى ربِّنَا صوتُ الحمارِ اليُجَدّعُ

وبعد أنْ ذكر ابن مالك هذه الأبيات قال: " وعندي أنَّ مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل الأول من أن يقول: ما أنت بالحكم المَرْضِي حكومته.

ولتمكن قائل الثاني من أنْ يقول: إلى ربنا صون الحمار يُجَدَّع.

وإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار [٢].

الأمر الثاني: أنَّهم أرادوا مغايرة (أل) الموصولة لـ (أل) المُعَرِّفة ، ويرى ابنُ مالك أنَّ مقتضى النظر كان يفرض أنَّ توصل (أل) الموصولة بما توصل بها أخواتها(الموصولات) من الجملة الاسمية والفعلية والظرف؛ وإنَّما منعوها ذلك حملًا على(أل) المُعَرِّفة؛ لأنَّها مثلُها في اللفظِ، وجعلوا صلة (أل) الموصولة ما هو جملة في المعنى ومفرد في اللفظ صالح لدخول المُعرِّفة عليه، وهو اسم

---

١ . ينظر: الإنصاف: ٢ / ٤٢٤.

٢ . ينظر: شرح التسهيل: ١ / ٢٠١، ٢٠٢.

الفاعل وشبهه من الصفات، ولكنهم رأوا في التزام ذلك إيهام أنَّ الألف واللام مُعَرِّفة لا اسمَ موصول ، فقصدوا التنصيص على مغايرة (أل) الموصولة للمُعَرِّفة ، فأدخلوا "(أل) على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع ، فلما كان حاملهم على ذلك هذا السبب، استحق أنْ يُجْعَلَ ممَّا يحكم فيه بالاختيار ولا يخصُّ الاضطرار[١] .

وهنا أودُّ القول: إنَّ هذا الأمرَ الثاني الذي احتج به ابنُ مالك قريبٌ ممَّا احتج به ابن برهان من قَبْلُ لجواز دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع.

والأمر الثاني الذي احتج به ابنُ مالك أقوى من الأمر الأول؛ لأنَّ المغايرة بين (أل) الموصولة و(أل)المُعَرِّفة هي التي ألزمت كلًا منهما بالدخول على أشياء بعينها تحقيقًا لهذا التغاير.

المذهب الخامس: وهو مذهب أبي علي الفارسيّ وابن جنى وقد ذهبا إلى أنَّ اللام الداخلة على الفعل المضارع هي اللام المُعَرِّفة، وليست الموصولة.

يقول الفارسي في كتابه (المسائل العسكرية): "ومن الشاذ في القياس والاستعمال قولهم:" اليُجَدَّعُ " وإدخالهم لام التعريف فيه على الفعل، فهذا شاذ عن القياس؛ لأنَّ موضوع الفعل على خلاف التخصيص، وشاذ في الاستعمال أيضًا، ولم يوجد ذلك إلا في شعر أنشده أبو زيد وهو:

يقولُ الخَنَا وأبغض العُجْمِ ناطقًا إلى ربِّنَا صوتُ الحمارِ اليُجَدّعُ

وفي هذا الشعر(اليَتَقَصَّع) وأظن حرفًا أو حرفين آخرين"[٢].

١ . ينظر: شرح التسهيل:١ / ٢٠٢.

٢ . ينظر: المسائل العسكرية للفارسي: ١٥٤، ١٥٥.

ويقول ابن جني: " واعلم أنَّ اللام المُعَرِّفَة قد أدخلت في بعض المواضع على الفعل المضارع لمضارعة اللام لـ (الذي) قرأت على أَبِي علي في نوادر أبي زيد:

ويستخرج اليَرْبُوعَ من نَافِقَائِهِ ومن جُحْرِهِ بالشِّيحَةِ اليَتَقَصَّعُ [1]

أي: الذي يتقصع فيه.

يقولُ الخَنَا وأبغض العُجْمِ ناطقًا إلى ربِّنَا صوتُ الحمارِ اليُجَدّعُ

أي: الذي يجدع [2] .

وبإمعان النظر في قولي الفارسي وابن جني نجد أنَّهما قد جعلا اللام الداخلة على الفعل (يُجَدَع)، وعلى الفعل (يَتَقَصَّع) هي اللام المُعَرِّفة، لكن ما حَكَم به كلٌّ منهما على دخول اللام المُعَرِّفة على المضارع يختلف عن صاحبه، فالفارسي قد حكم على هذا بأنَّه شاذ في القياس؛ لأنَّ لام التعريف

---

١ ـ من الطويل لذِي الخِرَقِ الطُّهَوِيِّ والبيت في: ضرائر الشعر:٢٨٩، القاموس المحيط : ١ / ٢٥٤، خزانة الأدب :٣٥/١، تاج العروس: ٧/ ٢٨٨، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب :٤٦/٢، الإنصاف:١٢٣/١، وقد ورد البيت في بعض الروايات بلفظ: (الشيخة) بالخاء بدلًا من (الشيحة) بالحاء.

اللغة: واليربوع: دويبة تحفر الأرض، والنافقاء: جحر يكتمه اليربوع ويستره ويظهر جحرًا آخر غيره، بالشيحة: موضع ينب فيه الشيح رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحنظلة، واليتقصع: أراد الذي يتقصع، وتقول "تقصع اليربوع" إذا دخل في قاصعائه، والقاصعاء: جحر آخر من جحرة اليربوع. ينظر: لسان العرب: ٣٥٩/١٠، المقاصد النحوية: ٤٣٢/١، شرح أبيات المغني:١/ ٢٩٧،٢٩٨.

والشاهد: قوله "اليتقصع" فإنَّه أراد: الذي يتقصع، فوصله الشاعر بأل الموصولة، وهذا من قبيل الضرورة عند الجمهور، بينما أجازه الكوفيون وابن مالك.

٢. ينظر: سر صناعة الإعراب:٤٦/٢،٤٧.

مختصة بالاسم، ولا تدخل على الفعل، وشاذٌ في الاستعمال لأنَّه يرى أنَّه لم يوجد إلا في حرفين أو ثلاثة.

وقد حكم الفارسي نفسه في موضع آخر من كتابه (المسائل العسكرية) على دخول اللام التي للتعريف على الفعل المضارع بأنَّه نادرٌ.

وبذلك يكون الفارسي قد حكم على دخول (أل) المُعَرِّفة على المضارع تارة بالشذوذ، وتارة بالندرة، وهنا سؤال يطرح نفسه وهو: هل الشذوذ والندرة معناهما واحد عند الفارسي أم مختلفان؟

وللإجابة عن هذ السؤال لابد من ذكر تعريف الشاذ والنادر؛ حتى يتبين لنا هذا الأمر:

وقد عرَّف ابن جني الشاذ بأنَّه: " ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره "[١].

وعلى ما ذكره ابن جني فالشاذ يفارق ويخالف القاعدة التي بُنِي عليها بابه ويصير منفردا، وكما قال الخليل: " كلُّ شيءٍ منفرد فهو شاذ [٢] ".

وعرَّفه الجرجاني بأنّه: ما يكون مخالفًا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته[٣] .

وفرَّق الجرجاني بين الحكم على الشيء بالشذوذ والحكم عليه بالندرة فقال:" إنَّ الشاذ يكون في كلام العرب كثيرًا لكن بخلاف القياس، والنادر هو الذي يكون وجوده قليلًا لكن يكون على القياس"[٤].

---

١ . ينظر: الخصائص لابن جني:٩٨/١.

٢ . العين: ٢١٥/٦.

٣ . التعريفات للشريف الجرجاني :١٢٤

٤ . التعريفات:١٢٤.

ومن وجهة نظر الجرجاني يكون الفارسي بذلك قد حكم على دخول (أل) على الفعل المضارع بالشيء ونقيضه؛ إذ الشاذ مخالف للقياس، والنادر على القياس لكنه قليلٌ.

والواقع أنَّ الأمر ليس بهذه الصورة التي رآها الجرجاني من أنَّه يمكن التفريق بين الشاذ والنادر؛ إذ المصطلحات النحويَّة كانت مختلطة عند اللغويين والنحاة القدامى والمتأخرين ووجدنا منهم مَنْ يحكم على الشيء بأنَّه شاذ نادر معًا، ومن هؤلاء: أبو علي القالي والأزهري وابن جني وابن سِيده والميداني وأبو البركات الأنباري وابن يعيش وابن مالك [1].

وهنا أودُّ القول: إنَّني لا أتفقُ مع الجرجاني فيما فرَّق به بين الشاذ والنادر، كما أنَّني لستُ مع مَنْ يحكم على الشيء نفسه بالشذوذ والندرة معًا؛ إذ بين الشذوذ والندرة حدود فاصلة، وأرى أنَّ هذا الخلط بين المصطلحات يمكن قبوله من المتقدمين من النحاة؛ إذ كان النحو لا يزال في بداياته، وكانت العلوم اللغوية يشوبها الاختلاط وعدم الاستقلال، ولم تصل بعد إلى مرحلة النضج الكامل ؛ ومن ثَمَّ جاءت الأحكام النحوية كالشاذ والنادر والقليل والضعيف مختلطة في كتبهم بعض الشيء، أمَّا المتأخرون من اللغويين والنحاة فقد كان ينبغي عليهم التدقيق ووضع حدود فاصلة بين هذه المصطلحات؛ إذ من المفترض أنْ تكون العلوم قد بدأت في الاستقلال والنضج، ممَّا يترتب عليه تميُّز الأحكام النحوية تميُّزًا واضحا، ولذا كان عليهم وضع التعريفات المناسبة لهذه الأحكام والتفريق

١ . المقصور والممدود لأبي على القالي: ١١، تهذيب اللغة للأزهري:١٨٦/١١، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لابن جني:٢٣١، المخصص لابن سيده:٢٧٧/٤، مجمع الأمثال للميداني: ٣٩٧/١، الإنصاف:٢/ ٦٨١، شرح المفصل:٧٦/٨، شرح التسهيل: ١١٤/٤.

بينها ؛ ومن ثَمَّ يتسنى لنا إعطاء ما ورد من شواهد يوحي ظاهرها المخالفة للقواعد النحويَّة الحكم المناسب لها .

وبناء على ما سبق أقول: لعل السبب في تعدد أقوال الفارسي في الحكم على دخول (أل)المُعَرِّفة على الفعل المضارع هو: أنَّه يرى أنَّ دخول (أل)المُعَرِّفة على المضارع قد ورد بقلة في كلام العرب مع شذوذه عنده قياسًا واستعمالًا، ويؤيد ذلك أنَّه ذكر أنَّ ما ورد منه في كلام العرب لا يتعدى الأربعة أحرف(شواهد).

وبالرجوع إلى مذهب ابن جني نجد أنَّه يريد أنْ يُعْلِمُنا أنَّ (أل) التي للتعريف قد أدخلتْ على الفعل المضارع في بعض المواضع، ويعلل لهذا بأنَّ (أل) تضارع (الذي).

وهنا أقول: إنَّ ابن جني يرى أنَّ (أل) هنا هي التي للتعريف، ويرى أنَّ العلة لدخولها على الفعل المضارع هي مضارعتها لـ(الذي)، ومن المعلوم أنَّ (أل)التي تضارع (الذي) هي الموصولة وليست التي للتعريف.

وبناء على هذا أرى أنَّ في قول ابن جني السابق خلطًا واضطرابًا.

ومن ناحية أخرى فإنَّ القول السابق لابن جني يوحي بأنَّ إدخال(أل) المُعَرِّفة على الفعل المضارع جائز عنده، أو على الأقل هو لا يراه شاذا، وبهذا يكون ابن جني لم يتبع أستاذه فيما ذهب إليه.

تعقيب على قول الفارسي وابن جني في نوع اللام الداخلة على المضارع:

بالنظر فيما قاله أبو علي الفارسي وابن جني في نوع اللام الداخلة على المضارع أرى أنَّ ما ذهب إليه الفارسي وابن جني من اعتبار(أل) الداخلة على الفعل المضارع هي (أل) المُعَرِّفَة أمرٌ غريبٌ، ولم أجد غيرهما ـ بحسب ما تهيأ لي من الاطلاع ـ مَنْ قال بهذا القول.

وهنا أودُّ الإشارة إلى أنَّ ما ذكره الفارسي وابن جني من أنَّه قد ورد في شعر أنشده أبو زيد الأنصاري قولهم: " اليَتَقَصَّع " بإدخال (أل) على الفعل

المضارع (يتقصع) فيه نظرٌ؛ لأنَّ الراوية التي أوردها أبو زيد الأنصاري وردت بلفظ(المُتَقَصِّعُ)، وليس(اليَتَقَصَّعُ) [١]، وعلى راوية:(المُتَقَصِّع) لا يكون البيتُ شاهدًا على ما قالاه.

تعقيب :

وبعد عرض مذاهب النحاة في دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع أقول: إنَّنِي أؤيدُ مذهبَ المجيزين لدخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع بقلة في اختيار الكلام؛ وذلك لعدة أمور:

أولها: ما قاله ذكره ابن مالك [٢]من أنَّ (أل) الموصولة لما كانت بلفظ المُعَرِّفَة كُرِه وصلها بجملة صريحة، وأُلْتُزِم في صلتها أنْ تكون صفة في اللفظ مؤولة بجملة فعلية؛ ولتأولها بجملة فعلية حَسُنَ في قوله ـ تعالى ـ{فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا}[٣]عطف الفعل (أثر) على (المغيرات).

وأرى أنَّ هذا هو حسَّن دخولها على الفعل المضارع، وعلى الفعل الماضي كما حكى الأزهري في قولهم: الوَضَعَ الشعر، أيّ: الذي وَضَعَ الشعر [٤]، فـ (أل) في الأصل تدخل على الصفة التي في معنى الفعل، فكأنها بذلك داخلة على الفعل في المعنى.

ثانيها: ما حكاه الأزهري والزبيدي عن ابن الأنباري أنَّه قال:" العربُ تُدخل الْألف وَاللَّام على الفِعل المُسْتقبل"[٥] ، وأيضًا ما حكاه النحاس عن العرب من

١ . ينظر: كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري: ٢٧٨.

٢ . ينظر: شرح الكافية الشافية :١/ ٢٩٨

٣ . سورة العاديات آية: ٣، ٤.

٤ . ينظر: تهذيب اللغة:٣٣٢/١٥.

٥ . ينظر: تهذيب اللغة: ٣٣٢/١٥، تاج العروس :٣٣ / ٤٥٨، ٤٥٩.

أنَّهم يقولون: (اليعمل)، و(اليحمد) [١]، وأيضًا ما حكاه الأزهري نفسُه من أنَّ إدخال (أل) الموصولة على الفعل المضارع لغة بعض العرب[٢].

وبناء على هذا لا يكون دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع قاصرًا على الشعر فقط، بل ورد أيضًا في اختيار الكلام في لغة بعض العرب، وعلى هذا يكون وروده في الشعر اعتمادًا على وجوده عندهم في اختيار الكلام.

ثالثها: أنَّ الجمهور قد استدلوا على اسمية (أل) الموصولة بدخولها على الفعل المضارع [٣]، واستدلالهم بهذا في قضية خلافية يدل على أنَّ هذا دليلٌ قويٌ عندهم، وغيرُ مخالفٌ للقواعد؛ ولو كان دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع شاذًا أو قبيحًا عندهم، لما صَلَح دليلًا على صحة ما يرونه من اسمية (أل) الموصولة؛ وهذا يؤكد أنَّ الجمهور لم يقولوا إنَّ دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع في الشعر من الضرورات القبيحة كما نسب إليهم السيوطي.

رابعها: أنَّ القولَ بجواز دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع يخلصنا من الخلاف الواقع في أصل (اليسع)، وفي حقيقة (أل) فيه[٤]، وخاصة إذا ما علمنا أنَّ مثل هذا لغة لبعض العرب كما صرَّح ابن الأنباري والنَّحَّاس والأزهري وابن منظور.

---

١. ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس .: ٢ / ٢٠.

٢ . ينظر: تهذيب اللغة: ١٧٠/٢.

٣ . ينظر: شرح الأشموني: ١ / ٣٩.

٤ ينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: ٣٤٥/٣، بحر العلوم :١/ ٤٦٥، الجامع لأحكام القرآن:٣٣/٧، البحر المحيط :٥٧٥/٤، اللباب في علوم الكتاب: ٨ / ٢٦٧، الدر المصون: ٢٩/٥.

خامسها: قول ابن جني: " واعلم أنَّ اللام المُعَرِّفَة قد أدخلت في بعض المواضع على الفعل المضارع لمضارعة اللام لـ (الذي)" [١].

وهذا القول يُوحي ظاهره أنَّ دخول (أل) المُعَرِّفة على الفعل المضارع جائزٌ عنده ـ كما أشرتُ من قبل ـ، وإذا كان دخول (أل) المُعَرِّفة على المضارع قد جاز عنده، فمن الأولى أنْ نجيز دخول(أل) الموصولة على الفعل المضارع؛ ولا سيَّما أنَّها حين تدخل على الفعل المضارع تكون قريبة ممَّا تدخل عليه في الأصل.

سادسها: أنَّ (أل) الموصولة كلمة برأسها؛ ولذا فهي تحتاج إلى صلة شأنها شأن أخواتها، والصلة تأتي جملة اسمية وجملة فعلية، ولكن لكونها على صورة (أل) المُعَرِّفَة، و(أل) التي للتعريف تختص بالاسم؛ لذا جُعِلتْ أقل درجة من أخواتها الموصولات؛ ومن ثَمَّ فهي تدخل على الصفة الصريحة كثيرًا، ويجوز بقلة دخولها على المضارع في النثر والشعر؛ لقربه في المعنى من الصفة الصريحة.

ولا يمكننا الحكم على ما ورد من دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع بالشذوذ؛ لأنَّ الشاذ هو الخارج عن القياس، ومثل هذا قد ورد في الشعر وفي النثر؛ وقد صرَّح البعضُ بأن هذا لغة لبعض العرب، ومنْ ثَمَّ لا يمكننا إنكارها أو الحكم عليها بالشذوذ.

التعقيب على مَنْ حكم على دخول (أل) على المضارع في الشعر بأنه من الضرورات القبيحة.

بإمعان النظر فيما تقدم أميلُ إلى القول بأنَّ: السيوطيَّ عندما حكم على دخول(أل) الموصولة على الفعل المضارع في الشعر عند الجمهور بأنَّه من

١ . ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢ / ٤٦.

الضرورات القبيحة كان يعبر عن مذهبه هو الذي يراه في هذه المسألة، وليس مذهب الجمهور.

وأرى أنَّ العلة التي دفعت السيوطي إلى الحكم بالقبح على ما ورد من ذلك في الشعر هي: أنَّ (أل) الموصولة لا توصل إلا بصفة صريحة كاسم الفاعل أو اسم المفعول؛ ومن ثَمَّ فدخولها على المضارع يُعَد عنده قبيحًا؛ إذ هو ليس من جملة الأشياء التي يرى أنها توصل بها.

وأقول: كيف يتأتى القول إنَّ دخول (أل) على المضارع في الشعر من الضرورات القبيحة التي تستهجنها النفس وقد ورد دخولها على الفعل المضارع والماضي في اختيار الكلام في لغة بعض العرب، وطالما أنَّه مستعمل عندهم في النثر، فلا غبار من استعماله في الشعر؛ لأنَّ استعماله في النثر يعد مسوغا قويًا لاستعماله في الشعر؛ ومن ثَمَّ فلا يمكننا الحكم عليه بأنَّه ضرورة قبيحة حال استعماله في الشعر.

وممَّا يؤكد أنَّ دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع في الشعر ليس من الضرورات القبيحة كما قال السيوطيُّ ؛ أنَّ الحكم على الضرورة بالحُسن والقبح يعود إلى مدى قُرب الضرورة من الأصل المطرد أو بُعدها عنه[١]، وإذا ما نظرنا إلى المضارع نجد أنَّه قريبُ الصلة من الصفة الصريحة التي تدخل عليها (أل) الموصولة في الأصل ؛ وعلى هذا فهذه الضرورة قريبةٌ من الأصل، وإذا لم نحكم عليها بالحسن، فلا يمكننا أنْ نحكم عليها بالقبح؛ إذ لو كانت من الضرورات القبيحة عند الجمهور لما استدلوا على اسمية (أل) الموصولة بدخولها على الفعل المضارع ؛ إذ لا يمكن للجمهور أنْ يستدلوا بدليل في قضية خلافية فيها أخذٌ وردٌّ إلا إذا كان الدليل قويًا، غيرَ شاذٍ أو مخالفًا للقواعد ؛ ولو كان

١ . ينظر: أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم: ١٠٣.

دخول(أل) الموصولة على الفعل المضارع شاذًا أو قبيحًا ، لما صلح دليلًا على صحة ما يرونه من اسمية (أل) الموصولة .

وأيضًا لو كان دخول (أل) على الفعل المضارع من الضرورات القبيحة لما ورد في كلامهم بهذا القَدْرِ، وهو قَدْرٌ لا بأس به للحكم على هذه الظاهرة بالجواز بقلة ليس في الشعر فقط، ولكن في النثر أيضًا.

هل لفظ(القبح) هنا عند السيوطي يراد به الجواز أم المنع؟

وللإجابة على هذا التساؤل أقول: ما ذكره السيوطي من أنَّ الأبيات التي دخلت فيها (أل) الموصولة على المضارع من الضرورات القبيحة يدل على أنَّ السيوطي لا يجيز هذا الأمر، وهو عنده قاصر على الشعر فقط، وبالنظر أيضًا إلى ما فسَّر به السيوطيُّ الضرورة القبيحة: من أنَّها ما تستوحش النفس منها[١]؛ فإنَّ دخولَ(أل) الموصولة على المضارع في الشعر يُعَدُ عنده من الضرورات التي تستهجنها النفس وتكرهها، وهذا إنْ دل على شيءٍ فإنَّما يدل على رفضه لدخول (أل) الموصولة على المضارع وعدم إجازته لهذا الأمر، ممَّا يعني أنَّ السيوطي استعمل لفظ (القبيح) هنا بمعنى عدم الجواز.

ولعل الذي دفع السيوطي إلى هذا القول هو أنَّ معظم النحاة لم يرتضوا دخول (أل) الموصولة على المضارع، ووجهوا إليه أحكامًا تدل على مخالفته للقواعد الواردة عن العرب ما بين ضرورة، أو شاذ قياسًا واستعمالًا، أو غلط وخطأ لا يعبأ به، أو نادر، ومن ثَمَّ حكم عليه السيوطي بأنَّه من الضرورات القبيحة بناء على ما رآه من رفض معظم النحاة لما ورد منه.

القول في ضمِّ آخر المنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف الياء منه

١ . ينظر: الاقتراح في أصول النحو :٣٣.

إذا نودي المضاف إلى ياء المتكلم، وكان صحيحَ الآخرِ نحو:(يا غلامِي) ففيه ست لغات منها: حذفُ ياء المتكلم وضَمُّ ما قبلها مع إرادة الإضافة، وقد تحدث السيوطي عن اللغات الواردة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وقد تمثل ما وُسِمَ بالقبح هنا فيما نسبه السيوطي لخطاب الماردي من القول بأنَّ ضمَّ آخر المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا حُذفت منه الياء قبيحٌ رديءٌ.

يقول السيوطي: " وأنكره أيّ: الضم ابن هشام اللخمي، وقال إنَّما أجازه سيبويه فيما كثير إرادة الإضافة فيه، وقال خطاب الماردي هو رديء قبيح؛ لأنَّه يلتبس المضاف بغيره "[١].

وقد أشار السيوطيُّ في قوله السابق إلى الخلاف الواقع بين طائفة من النحاة في اللغة التي يضم فيها آخر المنادي المضاف لياء المتكلم بعد حذف الياء منه، وقد ذكر السيوطي ثلاثة مذاهب في هذه اللغة، وفيما يلي بيان هذه المذاهب:

المذهب الأول: وهو مذهب سيبويه الذي أجاز ضم آخر المنادي المضاف إلى ياء المتكلم إذا حُذِفَتْ منه ياءُ المتكلم، حيث قال سيبويه:" وبعض العرب يقول: يا رَبُّ اغفِرْ لي، و يا قومُ لا تَفعلوا "[٢].

والظاهر من الأمثلة التي حكاها سيبويه عن بعضِ العربِ أنَّه أجاز في المنادى المضاف لياء المتكلم ـ إذا كان ممَّا تكثر فيه الإضافة كـ " الربَّ " و" القوم" و" الأب " و" الأُمِّ " ـ ضمَّ آخره إذا حُذِفت منه الياء؛ وذلك للعلم بالمراد منها.

والمنادى على هذه اللغة قد أُرِيد به الإضافة وإن كان اللفظ على الإفراد.

١ . ينظر: الهمع: ٢ / ٥٣٣.

٢ . ينظر: الكتاب: ٢ / ٢٠٩.

وإنَّما جاز على هذه اللغة أنْ يراد بالنداء الإضافة ـ وإنْ كان اللفظ على الإفراد ـ كما جاز أنْ يراد بقولهم: " قبلُ وبعدُ " وما أشبههما الإضافة وإن كان اللفظ على الإفراد، وكما جاز أنْ يرادَ بـ (كلٍّ وبعض) الإضافة وإنْ كان اللفظ فيهما على الإفراد، وكذلك (غير) في قولهم:(ليس غيرُ) [١] .

وقد تبع الفارسيُّ مذهبَ سيبويه حين قال: " فيجوز على قياس قول سيبويه عندي أنْ يقال: يا أخُ على لفظ النداء المفرد المضموم، ويراد به الإضافة "[٢] .

وقد احتج أبو علي الفارسي على جواز أنْ يراد بالنداء الإضافة ـ وإنْ كان اللفظ على الإفراد ـ بما حكاه بعضُ البغداديين من أنَّهم سألوا أبا عمرو بن العلاء عن قول الشاعر [٣] :

---

١ . ينظر: المسائل الشيرازيات لأبي على الفارسي :١ / ١٦٣، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٢٨٣.

٢ . ينظر: المسائل الشيرازيات:١ / ١٦٣.

٣ . من الوافر لأوس بن غلفاء في: النوادر لأبي زيد الأنصاري: ٢٣٦، طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي: ٧٠، الشعر والشعراء لأبي محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري:٢ / ٦٢١، لسان العرب:١ / ٥٣٥، تاج العروس:٣ / ٢١٢، والبيت بلا نسبة في: جمهرة اللغة :١/ ٣٥١، الصحاح:١ /١٦٥، المخصص:١/ ٢٠٩، توضيح المقاصد:٢ / ١٠٨٦.

اللغة: غول: موضع، وقيل: ماء، وقيل: جبل للضباب حذاء ماء، فيُسمى الجبل هضب غول، وكانت في غول معركة وقعة لضبة على بني كلاب، تقطعت حباله: افتقر ولم يجد ما يستمسك به من أسباب العيش، الصوب: الصواب. ينظر: مجمع الأمثال للميداني: ٤٣٨/٢، معجم البلدان لياقوت الحموي: ٢٢٠/٤، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد بن شُرَّاب: ٣٤٨/٢.

=

أَلَا قَالَتْ أُمَامَــةُ يَـوْمَ غَوْلٍ تَقَطَّعَ ـ بَنْ غَلَفَاءَ ـ الحِبَالُ

ذَرِيني إِنَّمَـا خَطَئِي وَصَـوْبِي عَلَيَّ وإِنَّ مَا أَهْلَكْتُ مَــالُ

فقال: المراد: أهلكتُ مالِ [١].

وقد قال الفارسي معلقًا على قول أبي عمرو بن العلاء: " فإذا جاز ذلك عند أبي عمرو في غير النداء فهو في النداء أجدر؛ لأنَّ النداء موضع تغيير؛ فمن ثَمَّ كان فيه الترخيم والنُدبة، ونحو: يا نَومَانُ، ويا قُلُ، ويا لزيدٍ، فيما يختص به النداء، ولا يستعمل في غيره" [٢].

وقد تبع مذهب سيبويه أيضا ابنُ برهان والعُكبري وابن يعيش والشلوبين وابن عصفور والرضي وابن القوَّاس والمرادي [٣].

ومن النحاة من حكى ما أجازه سيبويه عن بعض العرب ومن هؤلاء: الأخفش وابن السرَّاج وابن مالك وابن الصائغ وابن هشام والأشموني والشيخ خالد، وقد ذكر هؤلاء أنَّ أصحاب هذه اللغة اكتفوا من الإضافة بنيتها، وأنَّهم

=

الشاهد: " مالُ " حيث حُذِفتْ ياء المتكلم من غير المنادى مع ضم آخره، وأصلها: مالِي، وقال الفارسي: إذا جاز ذلك في غير النداء فهو في النداء أولى؛ لأنَّ النداء موضع تغيير.

١ . ينظر: المسائل الشيرازيات: ١ / ١٦٣، ١٦٤.

٢ . المسائل الشيرازيات:١ / ١٦٣، ١٦٤.

٣ . ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ١ / ٢٨٢، اللباب:١ / ٣٤١، شرح المفصل: ٢ / ١١، التوطئة: ١ / ٢٥١، شرح الجمل لابن عصفور:٢ / ١٩٧، شرح الرضي على الكافية: ١ / ٣٥٧، شرح ألفية ابن معط: ٢ / ١٠٤٧، توضيح المقاصد:٢ / ١٠٨٣.

يفعلون ذلك فيما يكثر فيه الإضافة كالأم والأب والربِّ ولم ينكر هؤلاء النحاة هذه اللغة، بل ذكروا لها شواهد، وهذا يدل على إجازتهم لها[١] .

وقد احتج ابنُ مالك وابنُ هشام والأشموني والشيخ خالد على هذه اللغة بقراءة{ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ }[٢] بضم الباء[٣]، وقد ذكر هؤلاء أيضًا أنَّ أصحاب هذه اللغة اكتفوا من الإضافة بنيتها، وذكروا أنَّهم يفعلون ذلك فيما يكثر فيه الإضافة كالأم والأب والربِّ[٤].

المذهب الثاني: وهو لابن هشام اللخمي الذي أنكر لغة الضمِّ، وقال لا يجوز: (يا غلامُ أقبلْ) على مذهب الجماعة، وإنَّما أجاز سيبويه الضمَّ فيما يكثرُ إرادة الإضافة فيه[٥] .

المذهب الثالث: وهو لخطاب المارِدي: وقد ذهب إلى أنَّ ضمَّ آخر المنادى المضاف لياء المتكلم بعد حذف الياء منه رديءٌ قبيحٌ، نحو:(يا غلامُ) وأنت تريد: (يا غلامِي)؛ وعلل ذلك بأنَّ المضاف قد يلتبس بغيره[٦] .

وقد قرأ بهذه القراءة [١]: أبو جعفر القعقاع [٢]وابن محيصين [٣]

---

١ . ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٧٩، الأصول: ١ / ٣٤١، شرح الكافية الشافية: ٣ / ٤٠، اللمحة في شرح الملحة: ٢ / ٦١٤، أوضح المسالك: ٤ / ٣١، شرح الأشموني: ٣ / ٤٠، التصريح: ٢ / ٢٣٣.

٢ . سورة يوسف من الآية: ٣٣.

٣. قرأ بها التمّار عن رُوَيْس. ينظر: شواذّ القراءة واختلاف المصاحف ق ١١٨/أ مخطوطة لمحمد بن أبي نصر الكرماني، المكتبة الأزهرية، ص: ١١٨.

٤ . ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ٤٠، أوضح المسالك: ٤ / ٣١، شرح الأشموني: ٣ / ٤٠، التصريح: ٢ / ٢٣٣.

٥ . ينظر: الارتشاف:٤ / ١٨٥٢، الهمع :٢ / ٥٣٣.

٦ . ينظر: الارتشاف:٤ / ١٨٥٢، الهمع :٢ / ٥٣٣.

وعبد الله بن كثير [٤]، فقد قرأوا بضم آخر (قوم) في قوله ـ تعالى ـ { يَٰقَوۡمِ ٱدۡخُلُواْ }[٥]، وفي قوله ـ تعالى ـ{ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ} [٦]، كما قرأوا بضم آخر (رَبِّ) في قوله ـ تعالى ـ{ قَالَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّ} [٧].

وقد وجَّه بعضُ النحاة والمفسرين ما ورد من قراءة:(يا قومُ) على أنَّ المراد به:(يا أيُّها القوم)، وجعلوه من نداء المفرد، ومن هؤلاء الزجاج والنَّحاس ومكي بن أبي طالب والقرطبي والشوكاني [١].

=

١ . ينظر: المبسوط في القراءات العشر لأحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوري: ٣٠٣، الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم يوسف بن علي اليشكري المغربي: ٥٣٣، النشر في القراءات العشر: ٢ / ٣٢٥، إتحاف فضلاء البشر: ١٧٨،٢٧٣ ،٣٩٥، ٥٤١.

٢ . هو: يزيد بن القعقاع مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي عتاقة، رَوَى عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما، وكان إمامًا من أهل المدينة في القراءة، وكان ثقة في الحديث، وتوفي في خلافة مروان بن محمد. ينظر: الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم لأبي عبد الله محمد بن سعد البصري: ١ / ١٥١.

٣ ـ عمر ابن عبد الرحمن ابن محيصين السهمي قارئ أهل مكة، كان عالمًا بالعربية والقرآن، توفي سنة ثلاث وعشرين ومئة. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي ١٩٨٠: ٢١ / ٤٣٠.

٤ . هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زادان بن فيروز بن هرمز قارئ أهل مكة، وهو أحد أئمة القراءات العشر وهو من التابعين، ولد بمكة سنة ٤٥ هـ وتوفي بها سنة ١٢٠ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي: ٥ / ٣١٨ / ٣١٩.

٥ . سورة المائدة من الآية: ٢١.

٦ . سورة البقرة من الآية: ٥٤.

٧ . سورة الأنبياء من الآية: ١١٢.

وعلى ما ذهبوا إليه يكون المنادى قد حُذِف (أيّ)، كما حُذِفت (أل) من نعت المنادى.

وقد حكم صاحب الدر المصون على هذا القول بأنَّه ليس بشيء [٢].

وقد حكم إلى ابن جني بالشذوذ على قراءة مَنْ قرأ كلمة (ربّ) بالضمِّ في قوله ـ تعالى ـ{قُلْ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ}؛ لأنَّها عنده من نداء المفرد، والتقدير فيها: يا أيها الربُّ، كما ذكر أنَّ هذه القراءة ضعيفة عند أصحابه؛ إذ يترتب عليها حذف المنادى وحرف النداء جميعًا[٣].

وهنا أقول : إنَّ من قرأ بالضم في (يا قومُ) و(ربُّ) قد وجهُّوا القراءة على أنَّها من نداء المضاف لياء المتكلم الذي حُذِفت منه الياء، ولم يذكروا أنَّها من نداء المفرد، ويدل على هذا ما ذكره صاحب (النشر في القراءات العشر)، وصاحب (اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر) من أنَّ قراءة أبي جعفر وابن محيصين إنَّما هي أحد اللغات الجائزة في المضاف لياء المتكلم نحو:(يا غلامي) تنبيهًا على الضم، مع نية الإضافة، ونفيا أنْ يكون (ربٌّ و(قومٌ) في قراءة الضمِّ منادى مفردًا، لأنَّ (ربًّا) و(قومًا) ليس من النكرة

=

١ . ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:١ / ١٣٥، إعراب القرآن .:٥٤/١، ٢٦٣، الهداية إلى بلوغ النهاية:٣ / ١٦٥٦، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٤٠٠/١، ١٢٣/٦، فتح القدير للشوكاني: ٢ / ٣١.

٢ . ينظر: الدر المصون: ١ / ٣٦١.

٣ . ينظر: المحتسب لابن جني:٢ / ٦٩.

المقصودة؛ إذ هما من الكلمات التي تكثر فيها الإضافة، ولم يذكرا أيضًا أنَّ (قومًا) و(ربًّا) المراد بها:(يا أيُّها القوم)، و(يا أيُّها الربُّ)[١] .

ومن ناحية أخرى فإننا قد وجدنا الطبري وأبا حيان والسمين الحلبي وعمر الحنبلي [٢] ـ وهم من المفسرين الذين ذكروا أنَّ من اللغات الجائزة في المنادي المضاف لياء المتكلم إذا حذفت منه الياء لغةَ ضمِّ آخره ـ ذكروا أنَّ المنادى على هذه اللغة على نية الإضافة.

ولم يجز هؤلاء المفسرون هذه اللغة صراحة، وإنّما ذكروا أنَّه قد ورد في المنادي المضاف لياء المتكلم بعد حذف الياء منه ضمُّ آخره، ولم ينكر أحد من هؤلاء المفسرين ورود هذه اللغة، وفي هذا دليل على إجازتهم لها.

وما ذكره هؤلاء المفسرون بالإضافة إلى ما ذكره صاحب " النشر " وصاحب " الاتحاف" يدل على أنَّ من قرأ "(رَبًّا) بالضم في قوله ـ تعالى ـ{ قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ} [٣].

إنَّما قرأها على أنَّها منادى مضافٌ لياء المتكلم، وقد حُذِفت منه الياء.

وما ذكره صاحب(النشر) وصاحب (الاتحاف) من أنَّ قراءة (ربّ)، و(قوم) بالضم ليست من نداء المفرد؛ لأنَّها ليست من نداء النكرة المقبل عليها، فيه إشارة إلى أنَّ الذي يتوارد في الذهن لمن يظنُّ أنَّها من نداء المفرد أنَّها من قبيل النكرة

١ . ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ٢ / ٣٢٥، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد، شهاب الدين الشهير بالبناء :٣٩٥.

٢ . جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير الطبري: ١٨ / ٥٥٥، البحر المحيط: ٤ / ٢١٦، ٦ / ١٦٦، الدر المصون: ١ / ٣٦٠، ٤ / ٢٣١، ٢٣٢، اللباب في علوم الكتاب: ٢ / ٧٩.

٣ . سورة الأنبياء من الآية: ١١٢.

المقصودة، وهذا يدل على أنَّ القول بأنَّ المراد:(يا أيُّها القوم)، و(يا أيُّها الربُّ) بعيدٌ كلَّ البعد عن أنْ يكون هو المقصود من قراءة: (يا قومُ)، و(ربُّ) بالضمِّ.

وبناء على ما سبق فإنَّ هناك نظرًا فيما ذكره ابن جني من أنَّ قراءةَ (ربِّ) بالضمِّ المراد بها:(يا أيُّها الربُّ)، وما ذكره الزجاج والنَّحَّاس ومكي والقرطبي والشوكاني من أنَّ قراءة(:يا قوم) بالضم المراد بها: (يا أيُّها القومُ).

وأرى أنَّ تخريج قراءة الضمِّ على أنَّها من نداء المضاف لياء المتكلم يتماشى مع اللغات الواردة عن العرب.

تعقيب:

وبعد عرض مذاهب النحاة في ضمِّ آخر المنادى المضاف لياء المتكلم بعد حذف الياء منه أقول:

إنّني أؤيد ما ذهب إليه سيبويه من جواز ضم آخر المنادى المضاف لياء المتكلم بعد حذف الياء منه بشرط أنْ يكون المنادى من الأسماء التي لا تنادى إلا مضافة، كالأمِّ والأب والربِّ، حملًا للقليل على الكثير، وهذا من باب إجراء اللفظ على الإفراد والمعنى على الإضافة، ومثل هذا قد ورد في غير النداء، كما أنَّهم فعلوا ذلك مع " كل وبعض وغير"، وكأنهم عندما ضموا آخر المنادى اكتفوا من الإضافة بنيتها.

وأمَّا عن إنكار ابن هشام اللخمي للغة ضم آخر المنادي المضاف للياء بعد حذف الياء منه فأقول: ما نُقِل عنه لا يدل صراحة على حقيقة مذهبه وهل هو ينكر هذه اللغة مطلقا أم أنَّه ينكرها فقط في الأسماء التي لم يكثُر فيها الإضافة ؟؟

لأنَّ ما نُقِل عنه يدل على أنَّ نحو:(يا غلامُ) لا يجوز عنده على مذهب الجماعة، وأنَّ سيبويه أجاز لغة الضم فيما تكثر إضافته، وبإمعان النظر فيما نُقِل عنه نجد أنَّ قولهم (يا غلام) الذي ذكر أنَّه لا يجوز على مذهب الجماعة

من الأسماء التي تكثر فيها الإضافة، فهل هذا يعني أنَّ الجماعة ينكرون لغة الضم مطلقًا سواء فيما تكثر فيه الإضافة وما لا تكثر فيه ؟؟

وهذا على خلاف سيبويه الذي أجاز لغة الضمِّ فيما تكثر إضافته.

وعلى هذا يكون مذهب الجماعة مخالفًا لمذهب سيبويه؛ لأنَّهم ينكرون لغة الضمِّ مطلقًا، وسيبويه يجيزه فيما تكثر إضافته.

ولا أدري أ يقصد ابن هشام اللخمي حين قال على مذهب الجماعة أنَّه مؤيدٌ لهم في إنكار لغة الضم مطلقًا أم يقصد حين نصَّ على مذهب سيبويه أنَّه يؤيده؟

الواقع أنَّه لم يحدد حقيقة مذهبه، وأيَّ الاحتمالين السابقين يقصد، ولكن على فرض صحة كلا الاحتمالين أقول: على فرض صحة الاحتمال الأول: وهو أنَّ ابن هشام اللخمي ينكر هذه اللغة مطلقًا، فما ذهب إليه ابنُ هشام اللخمي فيه نظرٌ؛ لأنَّ مِنْ النحاة والمفسرين والقراء مَنْ أجاز هذه اللغة.

وقد ذكر السمين الحلبي أنَّ ابن محيصين قرأ في جميع القرآن: "يا قومُ " مضمومَ الميم[١] ، وهذا إنَّ دل على شيءٍ فإنَّما يدل على أنَّ هذه اللغة من لغات العرب الجائزة والمعروفة عندهم.

وأمَّا على فرض صحة الاحتمال الثاني: وهو أنَّ ابن هشام اللخمي ينكر هذه اللغة في الأسماء التي لم يكثُر فيها الإضافة فقط فأقول: ابن هشام اللخمي بذلك يعد مؤيدًا لما ذكره سيبويه من أنَّ هذه اللغة إنَّما تراد فيما يكثر إضافته، وإنْ كان سيبويه لم يشر صراحة إلى أنَّ هذه اللغة إنَّما تستعمل فيما يكثر فيه الإضافة، لكن الأمثلة التي مثَّل بها تدل على ذلك؛ وعلى هذا الاحتمال يكون

١ . ينظر: الدر المصون: ٤ / ٢٣١، ٢٣٢.

ابن هشام اللخمي مؤيدًا لجواز ضم آخر المنادى المضاف لياء المتكلم عند حذف الياء منه، بشرط أنْ يكون المنادى ممَّا تكثر فيه الإضافة.

التعقيب على مَنْ حكم على اللغة التي تضمُّ آخر المنادى المضاف لياء المتكلم إذا حُذِفت منه الياء بالقبح والرداءة:

حكم خطاب الماردي على اللغة التي تضمُّ آخر المنادى المضاف لياء المتكلم إذا حُذِفت منه الياء بالقبح والرداءة، وعلل لهذا الحكم بأنَّ المنادى المضاف في هذه الحالة يلتبس بغيره.

وأرى أنَّ لفظ القبح هنا عند خطاب الماردي يراد به المنع؛ لأنَّ الدافع وراء الحكم بالقبح عنده هو التباس المنادى المضاف بغيره، وعلى هذا فلا يجوز عنده ضم آخر المنادى المضاف لياء المتكلم عند حذف الياء منه منعًا لهذا اللبس، ممَّا يعني أنَّ هذه اللغة غير جائزة عند خطاب الماردي.

وأرى أنَّ القول بالقبح هنا مقبول ومرفوض: فهو مرفوض في الأسماء التي تكثر فيها الإضافة لعدم اللبس؛ لأنَّ القول بالقبح والرداءة في هذه الحال يُعد مخالفًا لما أقره النحاة والمفسرون والقراء من أنَّ هذه اللغة من اللغات الجائزة في المنادى المضاف لياء المتكلم إذا حُذِفت منه الياء، وقد وردت في كلام العرب، كما أنَّ القولَ بالقبح مقبولٌ في الأسماء التي لم يكثر إضافتها؛ منعًا للبس عند المخاطب.

هل القول بالقبح يتفق مع مَنْ ينكر وجود هذه اللغة في كلام العرب مطلقًا أم لا ؟؟

أقول: إنَّ إنكار الشيء يُعني أنَّ المنكر لا يقر بوجوده أصلًا، ويدفعه إنكاره إلى تخريجه على أوجه أخرى غير هذه اللغة، فابن هشام اللخمي إذا كان يقصد بإنكاره الإنكار المطلق لوجود مثل هذه اللغة في كلام العرب نجده يخرَّج ما ورد منها على أوجه أخرى كما فعل ابن جني والزجاج وغيرهم.

وأمَّا مَنْ يقول بالقبح فهو يرى أنَّ هذه اللغة موجودة في كلام العرب ولكنها قبيحة؛ لما يترتب عليها من اللبس بغير المنادى المضاف.

القول في تقديم المنصوب الواقع بعد (حبَّذا) على المخصوص وتأخيره عنه.

ممَّا يجري مجري (نعم) و(بئس)في إفادة المدح والذم (حبذا) للمدح نحو:(حبذا زيدٌ رجلًا)، و(لا حبذا) للذم نحو:(لا حبذا زيدٌ رجلًا).

ويأتي بعد (حبَّذا) المخصوص بالمدح، ويقع قبله أو بعده منصوب (تمييز أو حال) مطابق له.

وقد تمثل ما وُسِمَ بالقبح هنا فيما نسبه السيوطي للجرمي من أنَّ تقديم التمييز على مخصوص (حبَّذا) قبيح عنده.

والواقع أنَّ النحاة قد اختلفوا في حكم تقديم المنصوب (الحال أو التمييز) على المخصوص أو تأخيره عنه على عدة مذاهب، وقد حكى السيوطي هذا الخلاف، وذكر أنَّ الجرمي يرى أنَّ تقديم التمييز على المخصوص قبيحٌ فقال: " الأولى التأخير[١]عند الفارسي، والتقديم[٢] عند ابن مالك، وقال الجرمي وابن خروف هما سواء في الحال، ثم قال الجرمي تقديم التمييز فيه قبيح، وقال ابن خروف حسنٌ، وقال أبو حيان الأحسن تقديم التمييز وكذا الحال إنْ كانت من (ذا)، وإنْ كانت من المخصوص فالتأخير"[٣].

وفيما يلي بيان مذاهب النحاة في حكم تقديم المنصوب (الحال أو التمييز) على المخصوص أو تأخيره عنه.

---

١ . أيّ للحال أو التمييز.

٢ . أيّ للحال أو التمييز.

٣ . الهمع: ٣ / ٤٣.

وقبل الحديث عن مذاهب النحاة في حكم تقديم المنصوب الواقع بعد(حبَّذا) على المخصوص، أو تأخيره عنه لابد من الإشارة إلى الخلاف الوارد في حقيقة (حبَّذا)، والخلافِ الوارد أيضًا في المنصوب بعد (حبَّذا) أهو تمييز أم حالٌ؛ لأنني أرى أنَّ الخلاف في حكم تقديم المنصوب الواقع بعد(حبَّذا) و(لا حبَّذا) على المخصوص أو تأخيره عنه مترتبٌ في حقيقة الأمر على الخلاف في حقيقة (حبَّذا).

وقد اختلف النحاة في حقيقة (حبذا) على عدة مذاهب:

المذهب الأول: وقد ذهب أصحابه إلى أنَّ (حبَّ) و (ذا) باقيان على أصلهما من كونهما جملة فعلية ماضوية؛ لأن الأصل عدم التغيير، وعلى هذا فـ (حبَّ) فعلٌ و(ذا) فاعله، وقد نُسِب هذا المذهب للخليل [١]، وهذا المذهب هو اختيار أبي علي الفارسي وابن برهان وابن خروف وابن الحاجب والرضي وابن مالك وأبي حيان والسيوطي [٢]، وقد نُسِب هذا المذهب أيضًا لابن كيسان وابن درستويه [٣]، كما نُسِب هذا المذهب أيضًا لسيبويه [٤].

١ . ينظر الكتاب:٢ / ١٨٠، التذييل والتكميل: ١٠ / ١٥٥.

٢ . ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٢ / ٤٢٠، شرح الجمل لابن خروف:١/ ٥٩٩، الإيضاح في شرح المفصل: ٢ / ١٠٥، شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٢٥٨، شرح التسهيل لابن مالك: ٣ / ٢٣، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك: ٢ / ٨٠١، التذييل والتكميل: ١٠/ ١٥٧، ١٥٨، الهمع: ٣ / ٣٨.

٣ . ينظر: التذييل والتكميل: ١٠ / ١٥٤، ارتشاف الضرب: ٤ / ٢٠٥٩، التصريح: ٢ /

٤ . ينظر: شرح الجمل لابن خروف:١/ ٥٩٩، ارتشاف الضرب: ٤ / ٢٠٥٩، توضيح المقاصد: ٢ / ٩٢٨، أوضح المسالك: ٣ / ٢٥٢، شرح ابن عقيل: ٣ / ١٧٠.

ولكن ما ذكره سيبويه في (الكتاب) يدل على أنَّ (حبَّ وذا) بمنزلة كلمة واحدة نحو :(لولا)، وهو اسم مرفوع [١].

المذهب الثاني: وهو مذهب المبرد ابن السراج والسيرافي وابن الورَّاق[٢] ، وقد ذهبوا إلى أنَّ(حبَّ) و(ذا) تركبا وصارا اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء.، وقد نُسِب هذا المذهب للخليل وسيبويه [٣]، كما صحح ابن عصفور هذا المذهب [٤].

المذهب الثالث: وذهب أصحابه إلى أنَّ (حبَّ) و(ذا) تركبا وصارا فعلا، والمخصوص هو الفاعل، وقد نُسِب هذا المذهب للأخفش وخطاب الماردي وابن درستويه[٥].

ولكلَّ مذهب من المذاهب السابقة أدلته التي استند إليها[٦] .

ويأتي قبل مخصوص (حبذا) أو (لا حبذا) أو بعده اسمٌ نكرة منصوب نحو: (حبذا زيدٌ راكبًا)، و(حبذا راكبًا زيدٌ)، و(حبَّذا رجلًا زيدٌ)، و(حبَّذا زيدٌ

---

١ . ينظر: الكتاب ٢ / ١٨٠.

٢ . ينظر: المقتضب: ٢ / ١٤٥، الأصول: ٢ / ١٤١، علل النحو لابن الوراق: ٢٩٦، ٢٩٧،

٣ . ينظر: الارتشاف: ٤ / ٢٠٥٩، شرح الأشموني: ٢ / ٢٩٣، التصريح: ٢ / ٨٩.

٤ . ينظر: شرح الجمل: ٢ / ٧٧.

٥ . ينظر: الأصول: ١ / ١٢٠، ثمار الصناعة في علم العربية لأبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري: ٢٩٩، الارتشاف: ٤ / ٢٠٥٩، توضيح المقاصد: ٢ /٩٢٩، المساعد: ٢ / ١٤٢، شرح ابن عقيل: ٣ / ١٧١، شفاء العليل: ٢ / ٥٩٥.

٦ . ينظر: علل النحو: ٢٩٦، ٢٩٧، البيان في شرح اللمع للشريف عمر الكوفي: ٢ / ٤٧٩، ٤٧٩، أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، دار الأرقم، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م: ٩٩، اللباب: ١ / ١٨٨، شرح المفصل: ٧ / ١٣٨ـ ١٤١، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٥ . ٧٧، شرح الرضي: ٤ / ٢٥٧، شرح ألفية ابن معط: ٢ / ٩٧٥، التذييل والتكميل: ١٠ / ١٥٨ . ١٦١، التصريح: ٢ / ٨٩، ٩٠.

رجـلًا)، وهـذا المنصـوب يطـابق المخصـوص فـي إفـرادٍ وتثنيـةٍ وجمـعٍ، وتـذكير وتأنيث [١] .

وقد اختلف النُّحاة في حقيقة المنصوب الواقع بعد(حبّذا): فمنهم من جعل المنصوب حالًا، ومنهم مَنْ جعله تمييزًا [٢].

وقـد اختلـف النحـاة فـي حكـم تقـديم المنصـوب الواقـع بعد(حبَّـذا) علـى المخصوص وتأخيره عنه على

عدة مذاهب، وفيما يلـي بيان مذاهب النحـاة فـي حكم تقديم المنصـوب الواقع بعد(حبَّذا) على المخصوص وتأخيره عنه:

أولا: القول بأنَّ المنصوبَ حالٌ:

بالنظر في نص السيوطي ـ الذي ذكرته من قبل ـ نجد أنَّه نسب للفارسي القول بأنَّ الأولى التأخير مطلقًا سواء أكان المنصوب حالًا أم تمييزًا [٣].

وفيما نسبه السيوطي للفارسي نظرٌ؛ لأنَّ الفارسي قد أجاز في المنصوب إذا كان حالًا التقديم والتأخير على حد سواء فقال: " وأمَّا الحال فإنَّك إنْ شئتَ قدمت وإنْ شئت أخرت "[٤].

ونسب لابن مالك القول بأنَّ الأولى تقديم المنصوب مطلقًا سواء أكان حالًا أم تمييزًا [٥].

---

١ . ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٢٧، الارتشاف: ٤ / ٢٠٦٠.

٢ ينظر: أسرار العربية: ١٠٠، توجيه اللمع لابن الخباز: ٣٩٣، شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٢٥٨، شرح ألفية ابن معط: ٢ / ٩٧٥، الارتشاف: ٤ / ٢٠٦٠ـ ٢٠٦٢ التذييل والتكميل: ١٠ / ١٦٩ ،١٧٠، المغني: ٢/٥٣٥، الهمع: ٣ / ٤٢.

٣ . ينظر الهمع: ٣ / ٤٣.

٤ . ينظر المسائل البصريات: ٨٤٨.

٥ . ينظر الهمع: ٣ / ٤٣.

وفيما نسبه السيوطي لابن مالك فيه نظرٌ أيضًا؛ لأن ابن مالك ذكر في كتابه(التسهيل) أنَّه قد يكون قبل مخصوص (حبَّذا) أو بعده تمييز مطابق، أو حال عامله (حبَّ)[١]، ولم يذكر ابن مالك أنَّ الأولى في الحال التقديم كما نَسَب إليه السيوطي ، وسنجد ـ عند الحديث عن تقديم التمييز أو تأخيره مع المخصوص ـ أنَّ ابن مالك قد جعل الأولى والأكثر تقديم التمييز على المخصوص، ونصَّ على ذلك صراحةً، فلو كان ابنُ مالك يرى أنَّ هذا هو حكم الحال أيضًا لنصَّ على ذلك صراحةً كما فعل مع التمييز.

ونسب للجرمي وابن خروف القول بأنَّ المنصوب إن كان حالًا فالتقديم والتأخير فيه سواء[٢].

وقد نسب أبوحيان أيضًا هذا القول للجرمي وابن خروف [٣].

وقد حكى الفارسي عن الجرمي أنَّه قال قُرِئ من كتابه [٤]: "حبَّذا رجلًا زيد"، و"حبَّذا زيدٌ رجلًا" فانتصب "رجلًا" على الحال والتفسير، وقال:" إذا نصبته على التفسير فأنَّ تؤخره بعدا "زيد" أحسن"[٥].

وما حكاه الفارسي عن الجرمي يدل على أنَّ الأحسن عنده في التمييز أن يؤخر عن المخصوص، وأمَّا الحال فلم يذكر أنَّ التقديم والتأخير فيه سواء، ولم ينص على هذا القول الذي نسبه إليه أبو حيان والسيوطي، ولعل نسبة هذا القول منهما إليه تعود إلى أنَّه لما جعل الأحسن مع التمييز التأخير عن المخصوص فُهِمَ من هذا أنَّ الحال يجوز معها التقديم والتأخير.

---

١ . ينظر: التسهيل بشرح ابن مالك: ٣ / ٢٢.

٢ . ينظر الهمع: ٣ / ٤٣.

٣ . ينظر: الارتشاف: ٤ / ٢٠٦٢.

٤ . يقصد الفارسي كتاب (الفرخ) للجرمي.

٥ . ينظر: المسائل البصريات: ٨٤٥.

وأمَّا ابن خروف فقد نصَّ صراحة في كتابه (شرح جمل الزجاجي) على ما نسبه إليه السيوطي من أنَّ الحال يستوي فيها التقديم والتأخير على مخصوص (حبَّذا)[١].

ونسب السيوطي لأبي حيان القول بأنَّ الأحسن في الحال التقديم على المخصوص إن كانت من (ذا)، وإنْ كانت من المخصوص فالتأخير[٢].

وقد نص أبو حيان على أنَّ الحال أنْ كانت من اسم الإشارة ناسب أن يليه فتقول:" حبَّذا راكبًا زيدٌ"، وإن كانت من المخصوص ناسب أنْ يليه فتقول: " حبَّذا زيدٌ راكبًا "[٣].

ونجد أنَّ أبا حيان لم يُعَبِّر بلفظ (الأحسن)، بل قال" ناسب"، ولفظ (المناسب) معناه الموافق أو الملائم.

وأرى أنَّ كلمة (ناسب) قريبة في المعنى من كلمة (الأحسن)، وعلى هذا يكون ما نسبه السيوطي لأبي حيان في حكم تقديم الحال وتأخيرها على المخصوص موافقًا لما يراه أبو حيان.

هذه هي المذاهب الواردة في حكم تقديم الحال وتأخيره على مخصوص(حبَّذا).

ثانيًا: القول بأنَّ المنصوبَ تمييزٌ:

ورد خلافٌ بين النحاة في حكم تقديم المنصوب مع (حبَّذا) إنْ كان تمييزًا على المخصوص على عدة أقوال كما أورد السيوطي، وفيما يلي بيان هذه الأقوال:

---

١ . ينظر: شرح الجمل لابن خروف: ١/ ٦٠١.

٢ . ينظر الهمع: ٣ / ٤٣.

٣ . ينظر: الارتشاف: ٤ / ٢٠٦٢.

أولًا ما نُسِب للجرمي: نسب أبوحيان والشاطبي والسيوطي للجرمي أنَّه يرى أنَّ تقديم التمييز على المخصوص قبيح [١]، وقد ذكر أبوحيان وتبعه الشاطبي أنَّ هذا بناءً من الجرمي على أنّ المخصوص فاعلٌ بـ (حبَّذا)، والتمييز إنَّما يكون بعد الفاعل، وهذا يدل على أنَّه لا يجوز عند الجرمي: (امتلأ ماءً الإناء) بتقديم التمييز على الفاعل.

وأقول: إنَّ الفارسي قد حكى ـ هو الآخر ـ مذهب الجرمي فقال: " قال الجرمي فيما قُرِئ من كتابه: " حبَّذا رجلًا زيد "، و" حبَّذا زيدٌ رجلًا " فانتصب " رجلًا " على الحال والتفسير، وقال: " إذا نصبته على التفسير فأنْ تؤخره بعد " زيد " أحسن "[٢].

فقد ذكر الفارسي أنَّ الجرمي يرى أنَّ الأحسن أنْ يؤخر التمييز عن المخصوص، وليس في نص الجرمي الذي حكاه عنه الفارسي ما يشير إلى أنَّه يرى أنَّ تقديم التمييز على المخصوص قبيحٌ، كما نسب إليه أبو حيان والشاطبي والسيوطي.

وبعد أنْ حكى الفارسي مذهب الجرمي حكم عليه بأنَّه مُشْكِلٌ، ثم بيَّن الفارسي وجه إشكاله، وسيأتي بيان هذا تفصيلًا عند الحديث عن مذهب الفارسي.

إذن نحن أمام قولين منسوبين للجرمي في حكم تقديم التمييز على المخصوص، أحدهما: أنَّه يحكم بالقبح على تقديم التمييز على المخصوص؛ لأنَّ

---

١ . ينظر: الارتشاف: ٤ / ٢٠٦٢، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي بتحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، د/ عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى: ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م :٤/ ٥٥٨، الهمع: ٣ / ٤٣.

٢ . المسائل البصريات: ٨٤٥.

التمييز عنده لا يقدم على الفاعل والثاني: أنَّه يرى أنَّ الأحسن تأخير التمييز عن المخصوص.

ويرى الدكتور/ سعد بن سيف [١] أنَّ ما نقله الفارسي هو الأرجح في أنْ يكونَ نص الجرمي في كتابه (الفرخ)؛ وذلك لأنَّه متقدمٌ وله عناية بكتاب (الفرخ)، ولأنَّه نصَّ على قراءة هذا الكتاب؛ ولأنَّه لو كان الجرمي قد صرَّح في كتابه (الفرخ) بأنَّ علة استحسان تأخير (رجلًا) على (زيد) أنَّ التمييز إنَّما يكون بعد الفاعل لنقاشها الفارسي؛ لأنَّها علة مهمة في مناقشة المسألة.

ثانيًا ما نُسِب للفارسي: نسب السيوطي للفارسي القول بأنَّ الأولى التأخير مطلقًا سواء أكان المنصوب حالًا أم تمييزًا.

وأقول : ما نسبه السيوطي للفارسي فيه نظرٌ؛ لأنَّ الفارسي قد نصَّ صراحة في كتابه (المسائل البصريات) على أنَّ الأحسن في المنصوب مع (حبَّذا) إنْ كان تمييزًا أنَّ يكون إلى جانب (ذا) ؛ لأنَّه مُفَسِّرٌ ، ولا يقع بعد المخصوص ؛ حتى لا نفصل بين التفسير والمُفَسّر بما ليس منهما ؛ و لئلا يُفصل بين العامل والمعمول بشيءٍ ليس منهما ؛ وذلك لأنَّ الفارسي يرى أنَّ التمييز إنَّما انتصب عن " ذا" ؛ ولأنَّ "زيدًا " المخصوص إمَّا أنْ يُعرب خبر ابتداء محذوفٍ ، أو ابتداء مؤخر قُصِد به التقديم ، وفي كلا الحالين لو أخِّر التمييز لفُصِل بين العامل والمعمول بما ليس منه .

١ . ينظر: نصوص فرخ كتاب سيبويه وآراء الجرمي فيه، وأثرها في النحويين (بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية ـ المملكة العربية السعودية، المجلد التاسع عشر ـ العدد الثاني ـ ربيع الآخر ـ جمادى الآخر ١٤٣٨هـ / يناير ـ مارس ٢٠١٧م: ٣٧.

وذكر الفارسي أنَّه يجوز على ما ذهب إليه النحويون [١] أنْ يقع التمييز بعد (زيد)، لأنَّ (زيدًا) على هذا مرتفع بـ (حبَّذا)، و (حبَّذا) بمنزلة اسم مبتدأ فيه معنى فعل.

والفصل عندهم بين (حبَّذا) وتفسيره بالمخصوص، مثل الفصل بين المفعول وفعله بالفاعل.

وكأنَّ النحاة قد قاسوا الفصل بين (حبَّذا) والتمييز بالمخصوص على الفصل بين المفعول وفعله بالفاعل.

ويرى الفارسي أنَّ الأمر- وإنْ كان هكذا - على ما ذكروه من القياس إلَّا أنَّه يجوز على قياس قولهم تقدمُ التمييز على المخصوص، بل ويرى الفارسي أنَّ تقديمه أحسن؛ لأنَّه لم ينتصبْ عن تمام الجملة، وإنَّما انتصب عن " ذا "، وإنْ كان (ذا) قد جُعِل مع غيره بمنزلة شيءٍ واحدٍ.

وقاس الفارسي هذا على قولهم:" كذا وكذا درهمًا " فقد انتصب "درهم" عن (ذا)، وجاز أنْ يلي المُفَسِّر (ذا) وكان ذلك الأحسن.

ثم قال الفارسي: " فإذا كان كذلك فقول أبي عمر [٢]: إنَّ تقديم المخصوص في (حبَّذا) وتأخير التفسير أحسن مشكل"[٣].

وقد تساءل الفارسي قائلًا: " من أيّ وجه صار أحسن؟

ثم أجاب الفارسي بأنه لا يكون أحسن إلا أنْ نقولَ: إنَّه لما صار (ذا) و "حبَّ " شيئًا واحدًا كان التمييز بمنزلة المفعول حكمه أنْ يجيء بعد الفعل والفاعل.

---

١ . لعل الفارسي يقصد مذهب المبرد ومن تبعه من القائلين بأنَّ َ(حبَّ) و(ذا) تركبا وصارا اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء.

٢ . يقصد الفارسي أبا عمر الجرمي.

٣ . المسائل البصريات: ٨٤٧.

وذكر الفارسي أنَّه لا يرى هذا القولَ لأنَّه يقول: إنَّ " رجلًا " منتصبٌ عن "ذا فليس كالمفعول [١].

وعلى هذا فالفارسي يرى أنَّ التمييز إنْ جُعِل كالمفعول فهنا يَحْسُن تأخيره عن المخصوص كما يؤخر المفعول عن الفعل والفاعل، ولكن المخصوص هنا ليس كالمفعول لأنّه انتصب بـ "ذا "، ولم ينتصب عن تمام الكلام.

وهذا هو ما استشكل به الفارسي على ما يراه الجرمي.

وبناءً على ما سبق نجد أنَّ مذهب الفارسي يتمثل في أنَّ الأحسن والأولى أنْ يقدم التمييز ويلي (ذا)، وليس الأمرُ كما نسبه إليه السيوطي.

ثالثًا: قول ابن خروف: نسب أبو حيان والسيوطي لابن خروف القول بأنَّ تقديم التمييز على المخصوص حَسَنٌ [٢].

وقد نصَّ ابن خروف على هذا القول المنسوب إليه صراحة في كتابه (شرح الجمل) حين قال:" وإنْ كان ما بعد "حبَّذا " جنسًا كان تمييزًا، وكان الأحسن أنْ تتقدم على المقصود بالمدح"[٣].

رابعًا قول ابن مالك: نسب السيوطي لابن مالك القول بأنَّ الأولى تأخير التمييز عن المخصوص [٤]. وما نسبه السيوطي لابن مالك فيه نظرٌ؛ لأن ابن

١ . ينظر: المسائل البصريات: ٨٤٧.

٢ . ينظر: الارتشاف: ٤ / ٢٠٥٩، الهمع: ٣ /٤٣.

٣ . شرح الجمل لابن خروف: ٢ / ٦٠١.

٤ . ينظر: الهمع: ٣ / ٤٣.

مالك ذكر في كتابه (شرح التسهيل) [١] أنَّ الأولى والأكثر تقديم التمييز على المخصوص، ومثَّل لذلك بقول الشاعر [٢]:

أَلَا حبَّذا قَوْمًا سُلَيْمٌ فإنَّهم وَفَوا إِذْ تَوَاصوا بالإِعَانَةِ والنَّصْرِ

فقد قُدّم التمييز وهو قوله " قوما" على المخصوص "سليم"[٣].

وقد ذكر الصبان السبب في كون تقديم التمييز أولى عند ابن مالك فقال:" قوله: "إلا أنَّ تقديم التمييز أولى" أي: لأكثريته، فقوله: "وأكثر" عطف علة على معلوم" [٤].

فالصبان يرى أنَّ العلة عند ابن مالك لكون الأولى تقديم التمييز على المخصوص هي كونه ورد بكثرة في كلام العرب.

خامسًا قول أبي حيان: نسب السيوطي لأبي حيان القول بأنَّ الأحسن تقديم التمييز إنْ كان من (ذا)، وإنْ كان من المخصوص فالتأخير [٥].

وهذا القول الذي نسبه السيوطي لأبي حيان فيه نظرٌ؛ لأنَّ أبا حيان قد نصَّ صراحة على أنَّ الأحسن في التمييز مطلقاً أنْ يلي (ذا)، ولا يكون بعد المخصوص، ولم يقيد ذلك بكون التمييز من (ذا)كما نَسَبَ إليه السيوطي، ولعل

---

١ . ينظر: التسهيل بشرح ابن مالك: ٣ / ٢٧.

٢ . من الطويل ولم أعثر على قائله والبيت في: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك: ٢ / ٨٠٥، شرح التسهيل: ٣ / ٢٨، الهمع: ٣ / ٤٣، الدرر اللوامع: ٢ / ٢٨٥، جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني: ١ / ٧٥

الشاهد: قوله:" حبَّذا قومًا سليم " حيث قُدِّم التمييز(قوما)على المخصوص (سليم)، وقد استدل به ابن مالك على أنَّ الأولى والأكثر تقديم التمييز على المخصوص.

٣ . ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٢٨.

٤ . ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣ / ٦١.

٥ . ينظر: الهمع: ٣ / ٤٣.

الذي دفع أبا حيان لهذا القول أنَّه يدرك أنَّ التمييز إنْ كان من المخصوص فالأولى فيه أنْ يلي "ذا " حتى لا يُفصل بين العامل والمعمول بأجنبي.

تعقيب:

وبعد عرض أقوال النحاة في الأولى مع الحال والتمييز أهو التقديم على مخصوص(حبَّذا) أم تأخير عنه أقول: بناء على ما ورد في قول السيوطي من الخلاف بين النحاة في الأولى مع الحال أهو التقديم على المخصوص أم التأخير عنه، وما ثبت لنا من أنَّ من النحاة مَنْ لم ينصَّ على ما نسبه إليه السيوطي فإنني سوف أقتصر على الأقوال التي صح عندي نسبتها لأصحابها وهي قول الفارسي وابن خروف وأبي حيان.

نصَّ الفارسي وابن خروف ـ كما ذكرتُ من قبل ـ على أنَّ الحال يستوي فيها التقديم والتأخير على المخصوص، ولكنهما لم ينصا على صاحب الحال أهو (ذا) أم المخصوص، ومن ثَمَّ أقول: الحال إذا كانت عند الفارسي وابن خروف من (ذا) وتقدمت على المخصوص فهي بذلك قد وليت صاحبها، وإنْ كانت من (ذا) وتأخرت عن المخصوص فلا شيء في هذا أيضًا؛ إذ هي في حالتي التقديم والتأخير قد تأخرت عن صاحبها.

وإذا كانت الحال من المخصوص وتأخرت عنه فهي بذلك قد وليت صاحبها، وأمَّا أنْ تقدمت عليه فلا مانع من تقدم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب عند البصريين والكوفيين، وقيل بل هو أجازه البصريون فقط، ونُسِب للكوفيين منع تقديم الحال على المرفوع الظاهر مطلقًا، وقيل: إن تقدمت على رافعه [1].

---

١ . ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ٣٣٩، شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٤٨، ٧٤٩، التذييل والتكميل: ٩ / ٧٩، توضيح المقاصد والمسالك: ٢ / ٧٠٤، أوضح المسالك: ٢ / ٢٦٥، شرح ابن عقيل: ٢ / ٢٦٦، التصريح: ١ / ٥٨٩، الهمع: ٣٠٨/٢.

وقد ذكر ابنُ مالك أنَّ بعض النقلة يزعم أن الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه إلا إذا تأخر هو ورافعه عن الحال نحو: (راكبًا جاء زيد)، وأما نحو: (جاء راكبًا زيد) فيجيزونه [١].

وعلى هذا فتقديم الحال على المخصوص أو تأخير عنها كما ذكر الفارسيُ وابنُ خروف لا يخرج عن كونه أمرًا مقبولًا.

وأمَّا عن مذهب أبي حيان فهو يتبع في مذهبه هذا ما ورد عن النحاة من أنَّ الأنسب في الحال أنْ تلي صاحبها ولا تتقدم عليه.

وبناء على هذا فالمنصوب مع (حبَّذا) إنْ كان حالًا فتقديمه أو تأخيره على المخصوص لا يترتب عليه مخالفة للقواعد النحوية الواردة عن النحاة.

وأمَّا إذا كان المنصوب مع (حبَّذا) تمييزًا:

فأقول: إنَّنِي لم أتمكن من الوصول إلى حقيقة مذهب الجرمي في حقيقة " حبَّذا"، ولم أجد من النحاة من نسب إليه قولًا من الأقوال الثلاثة الواردة في حقيقة (حبَّذا)، لكن ما نسبه أبوحيان للجرمي عن حكم تقديم التمييز على المخصوص، وأنَّ الجرمي يرى أنَّ التمييز لا يقدم على الفاعل يجعلنا نميل إلى أنَّه يقول إنَّ (حبَّذا) فعلٌ والمخصوص فاعله وهو المذهب الثالث.

وأقول: سبق أنْ ذكرتُ أنَّ الدكتور/ سعد بن سيف يرى أنَّ الأرجح في حقيقة مذهب الجرمي ما نسبه إليه الفارسي من أنَّ الأحسن عنده تأخير التمييز عن المخصوص، وأنَّ ما نُسِب إليه من القول بقبح تقديم التمييز على المخصوص فيه نظرٌ ، وأرى أنَّه حتى ولو كان الأمر كما ذكر الدكتور / سعد بن سيف فلابد لنا من مناقشة علة القبح على فرص صحة نسبة هذا القول للجرمي، لأنَّ الأمرَ كلَّه بُنِي منه على الاجتهاد ؛ لذا يجب أنْ نفترض صحة

١ . ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٤٨/٢،

نسبة كلا القولين إليه ، وسوف أذكر في نهاية المسألة ، العلة في قبح تقديم التمييز على المخصوص على مذهب الجرمي .

وأرى أنَّ النحاة قد بنوا ما يرونه في حكم تقديم المنصوب مع (حبَّذا) على المخصوص أو تأخيره عنه على ما يراه كلٌّ منهم في حقيقة (حبَّذا): فمَنْ يرى أنَّ (حبَّ) و(ذا)باقيان على ما كانا عليه قبل التركيب، من أنَّ (حبَّ) فعل و(ذا) فاعله فالأولى والأحسن عنده تقديم التمييز على المخصوص؛ حتى لا يُفصل بين العامل والمعمول بشيٍ ليس منهما إذا تأخر التمييز وجاء بعد المخصوص.

وأمَّا مَنْ يقول إنَّ (حبَّذا) مركبة وهي مبتدأ والمخصوص خبرها فالأولى عندهم أنْ يقع التمييز بعد المخصوص (الخبر).

وأمَّا على القول بأنَّ "حبَّذا " فعل والمخصوص فاعل فالأولى على هذا القول أيضًا في التمييز التأخير عن المخصوص؛ لأن المخصوص هنا فاعل، وهم لا يرون جواز تقديم التمييز على الفاعل.

وعلى هذا يكون صاحبُ كلِّ قولٍ من الأقوال السابقة قد بنى كلامه على ما استقر عنده وارتضاه في حقيقة (حبَّذا).

وأرى أنّه كان الأولى للنحاة الذين اختلفوا في حكم تقديم التمييز على مخصوص (حبَّذا) أو تأخيره عنه أنْ يبني كلٌّ منهم ما يراه في حكم تقديم التمييز على مخصوص (حبَّذا) أو تأخيره عنه على شيءٍ آخر ألا وهو نوع التمييز الواقع بعد (حبَّذا) وهل هو من تمييز المفرد أم من تمييز الجملة ؟؟

ثم كان عليهم بعد ذلك الحديث عن العامل في التمييز عند كلِّ منهم؛ لأنَّ نوع التمييز والعامل فيه يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بحكم تقديم التمييز على المخصوص أو تأخيره عنه.

وبناء على هذا يذكرون لنا ما يرونه في حكم تقديم التمييز على المخصوص أو تأخيره عنه.

ولكنهم لم يتحدثوا عن هذا؛ لذا أرى أنَّه من الواجب ذكر أقوال النحاة في نوع التمييز الواقع بعد (حبَّذا) والعامل فيه؛ حتى يتسنى لنا الوصول إلى القول الفصل في حكم تقديم التمييز على المخصوص أو تأخيره عنه بناء على هذا.

وأقول: اختلف النحاة في نوع التمييز الواقع بعد (حبَّذا) أهو من تمييز المفرد أم من تمييز الجملة ؟؟

فذهب البعضُ ومنهم ابن عصفور إلى أنَّ التمييز الواقع بعد (حبَّذا) من تمييز الجملة، ولكنه ليس منقولًا [١] أو مشبهًا بالمنقول [٢]، وجعل ابنُ الضائع التمييز في باب "نعم" وباب "حبَّذا " من تمييز الجملة الشبيه بالمنقول [٣]، والظاهر من كلام سيبويه أنَّ التمييز في: "نعم زيد رجلًا "ونحوه ممَّا ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير [٤]، وعلى هذا فهو عنده من تمييز المفرد.

وكذلك الظاهر من كلام ابن يعيش وابن مالك أنَّ التمييز الواقع بعد (حبَّذا) ممَّا ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير [٥].

وبناء على ما سبق فالتمييز الواقع بعد (حبَّذا) قد عدَّه البعضُ من تمييز الجملة، وعدَّه البعضُ الآخرُ من تمييز المفرد.

ويترتب على الخلاف السابق في نوع التمييز الواقع بعد (حبَّذا)خلافٌ آخر في العامل في التمييز: فمن قال إنَّه من تمييز المفرد فالعامل فيه عنده هو ما يفسره التمييز وهو (ذا) أو المخصوص على خلاف النحاة في ذلك، ومَنْ قال إنَّه من تمييز الجملة فقد اختلف النحاة في العامل في تمييز الجملة فمذهب

١ . المنقول: هو ما كان منقولًا من الفاعل أو المفعول أو المبتدأ.

٢ . ينظر: شرح الجمل: ٢ / ٤٢٦، التذييل والتكميل: ٩ / ٢٤٩.

٣ . ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٦٢٤.

٤ . ينظر: الكتاب: ٢ / ١٧٤، الارتشاف: ٤ / ١٦٢٤.

٥ ينظر: شرح المفصل: ٢ / ٧٣، وابن مالك شرح التسهيل: ٢ / ٣٨٠.

سيبويه [١]و المازني [٢] والمبرد[٣]وابن السراج[٤]والفارسي [٥] أنَّ العامل في تمييز الجملة هو الفعل أو ما جرى مجراه من المصدر والوصف واسم الفعل.

وذكر ابن عصفور أنَّ مذهب المحققين من النحاة أنَّ العامل فيه هو الجملة المنتصب عن تمامها لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه [٦]، وقد اختار اختار ابن عصفور هذا القول [٧].

ولكن لكون هؤلاء النحاة الذين اختلفوا في حكم تقديم التمييز مع مخصوص (حبَّذا) أو تأخيره لم يحددوا نوع التمييز والعامل فإن كلامي هنا سيكون مبنيًا على الافتراضات، وهذه الافتراضات من شأنها إرهاق الفكر والعقل، والدخول بنا في متاهات وأمور شائكة، ولكن منعا للإطالة وكثرة الأخذ والرد، سأكتفي بخلاصة الأمر: وهي أنَّه على المذهب القائل بأنَّ حبَّذا فعل والمخصوص فاعله، ومذهب القائلين بأنَّ حبَّذا مبتدأ والمخصوص خبره يمتنع تقديم التمييز على المخصوص سواء أكان تمييزَ مفردٍ أو جملةٍ.

ولكن كيف هذا والنحاة لم يمنعوا التقديم كما أنَّهم لم يوجبوا تأخير التمييز عن المخصوص ؟!!

فما هو السبيل إذن للخروج من هذا ؟؟!!

---

١ . ينظر: الكتاب: ١ / ٤٤،

٢ ينظر: الارتشاف: ٤ / ١٦٢١، شفاء العليل: ٢ / ٥٥٦، شرح الأشموني: ٢ / ٤٧، الهمع: ٢ / ٣٤١.

٣ . ينظر: المقتضب: ٣ / ٣٢،٣٣.

٤ . ينظر: الأصول: ١ / ٢٢٢.

٥ . ينظر: الإيضاح العضدي للفارسي: ٢٠٣، ٢٠٤.

٦ . ينظر: شرح الجمل: ٢/ ٤٢٥، شرح الأشموني: ٢ /٤٧.

٧ . ينظر: شرح الجمل: ٢/ ٤٢٨.

أرى أنَّ الحل الأمثل للخروج من دائرة الخلاف هذه هو القول بأنَّ (حبَّ) فعل و(ذا)فاعله؛ لأنَّ هذا المذهب هو الذي يتسنى عليه تقديم التمييز على المخصوص وتأخير عنه، أمَّا باقي المذاهب فقد تبيَّن لنا ممَّا سبق امتناع تقديم التمييز على المخصوص فيها؛ لذا أرى أنَّ الأولى بالقبول هو مذهب القائلين بكون (حبَّ) فعلًا و(ذا)فاعله، وأرى أنَّ الأولى والأحسن تقديم التمييز على المخصوص حتى لا يفصل بين العامل ومعموله بما ليس منهما.

التعقيب على مَنْ حكم على تقديم تمييز(حبَّذا) على المخصوص بالقبح:

نَسَبَ السيوطي للجرمي القول بقبح تقديم تمييز(حبَّذا) على المخصوص، وقد ذكرتُ من قبل أنَّني أميل إلى أنَّ الجرمي يرى أنَّ (حبَّذا) بعد التركيب قد صارت فعلًا والمخصوص فاعله، وما يعنينا الآن هو بيان علة القبح على فرض صحة هذا القول من الجرمي:

وأقول: يترتب على تقديم التمييز على المخصوص على مذهب القائلين بأنَّ (حبَّذا) فعلٌ والمخصوص فاعله أمورٌ قد منعها النحاة منها:

- تقديم التمييز على عامله غير المتصرف
- وتوسط التمييز بين العامل الغير متصرف ومطلوبه.
- والفصل بين أجزاء العامل الواحد.

ومن أجل هذه الأمور فمن القبيح تقديم التمييز على المخصوص على هذا المذهب.

وبناء على ما تقدم أرى أنَّ القبح هنا يراد المنع؛ لما يترتب على تقديم التمييز على المخصوص على مذهب من يرى أنَّ(حبَّذا) فعلًا والمخصوص فاعله من أمور لم يجزها النحاة؛ ومن ثَمَّ فما يؤدي إلى هذه الأمور هو الآخر غير جائز.

القول في الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب.

فعلا التعجب غيرُ متصرفين؛ لذا لا يتقدم عليهما معمولُهما، وقد اختلف النحاةُ في جواز الفصل بين فعلي التعجب ومعمولهما بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب.

وقد نص السيوطي على هذا الخلاف، وقد تمثل ما وُسِمَ بالقبح هنا فيما ذكره السيوطي من أنَّ البعض أجاز بقبحٍ الفصل بين فعلي التعجب ومعمولهما بالظرف والجار والمجرور.

قال السيوطي: " ولا يفصل المتعجب مِنْهُ من أَفْعَلَ وأَفْعِلْ بشيءٍ لضعفهما بعدم التصرف، فأشبها إنَّ وأخواتها، إلا بظرف ومجرور يتعلق بالفعل، فإنَّه يجوز على الصحيح توسعهم فيهما ولجواز الفصل بهما بين إنَّ ومعمولها...، وقيل لا يجوز الفصل بهما وعليه أكثر البصريين ونُسِبَ إلى سيبويه، وقيل هو قبيح أي جائز على قبح "[1].

وفيما يلي تفصيل القول في هذا الخلاف:

اختلف النحاة في جواز الفصل بين فعلي التعجب ومعمولهما بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب على عدة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب الفراء [2] والأخفش [3] في أحد القولين المنسوبين له والجرمي[1] والزجاج [2] والفارسي [3] والمازني [4]

---

١ . الهمع: ٣: ٥٠،٥١.

٢ . ينظر: شرح عمدة الحافظ :٢/٧٥١، شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٢٣٢، الارتشاف: ٤/ ٢٠٧١، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢١١، المساعد :٢/١٥٧، شفاء العليل: ٢/٦٠٣، التصريح: ٢/ ٦٥.

٣ . ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠٧١، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢١١.

وابن خروف [٥] والشلوبين [٦] إلى جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب.

وقد صحح السيوطي هذا المذهب [٧].

حُجة أصحاب هذا المذهب:

احتج القائلون بجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب بالقياس والسماع:

=

١ . ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ٣٥٧/١، المفصل للزمخشري: ٣٦٨، شرح المفصل: ٧/ ١٥٠، شرح الكافية الشافية: ١٠٩٨/٢، شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٣٢، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي: ٩٦٠/٢، :٢٣٢/٤، الارتشاف: ٤/ ٢٠٧١، المساعد: ٢/ ١٥٧، شفاء العليل: ٦٠٣/٢، تمهيد القواعد: ٢٦٣٢/٦، التصريح: ٦٥/٢.

٢ . ينظر: التذييل والتكميل: ١٠/ ٢١١، الارتشاف: ٤/ ٢٠٧٢، المساعد: ٢/ ١٥٧، التصريح: ٢/ ٦٦.

٣ ـ ينظر: المسائل المشكلة لأبي على الفارسي: ٨٨، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢١١، شفاء العليل: ٢/ ٦٠٣، التصريح: ٢/ ٦٦.

٤. ينظر: اللباب: ٢٠٢/١، شرح الرضي: ٤/ ٢٣٣، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢١١، المساعد: ١٥٧/٢، التصريح: ٢/ ٦٦.

٥ . ينظر: شرح عمدة الحافظ:٧٥١/٢، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢١١، شفاء العليل: ٢/ ٦٠٣التصريح: ٢/ ٦٦.

٦ . ينظر: شرح المقدمة الجزولية: ٢ / ٨٩٢، شرح عمدة الحافظ:٧٥١/٢، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢١١، المساعد: ٢/ ١٥٧، شفاء العليل: ٢/ ٦٠٣ التصريح: ٢/ ٦٦.

٧ . ينظر: الهمع :٥٠/٣

أمَّا القياس فيتمثل في:

أولًا: قياس فعل التعجب على " إنَّ" التي هي حرف مُشبَّه بالفعل فقد ورد الفصل بالظرف والجار والمجرور بين(إنَّ) واسمها نحو قولهم: (إنَّ فيها زيدًا)، و(إنَّ اليوم زيدًا مسافرٌ)، وفعلُ التعجب وإنْ كان ضعيفًا وناقصًا في التصرف فليس يبلغ من نقصان تصرفه أنْ يصير أضعف من (إنَّ) التي ليست بفعل، فكما جاز الفصل مع (إنَّ) فالأحرى أنْ يجوز مع فعل التعجب فيُقال:(ما أحسنَ فيها زيدًا) [١].

ثانيًا: قياس فعل التعجب على المضاف والمضاف إليه فقد اغتفر الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور وهما كالشيء الواحد؛ فلأن يغتفر الفصل بهما مع فعلي التعجب أولى [٢] .

ثالثا: القياس على (بئس) فهي أضعف من فعل التعجب ومع هذا ورد الفصل بينها وبين معمولها

بالجار والمجرور في قوله تعالى {بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا} [٣]، وإذا جاز الفصل مع (بئس) كان في التعجب أجوز؛ لأنَّه أشد تصرفًا في معموله من (نعم وبئس) [٤] .

وأمَّا السماع فقد استدل المجيزون للفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب بالعديد من الشواهد الشعرية

---

١ . ينظر: شرح السيرافي: ١/ ٣٥٧، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٤٩، شرح المفصل: ١٥٠/٧، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢١٢.

٢ . ينظر: التذييل والتكميل: ١٠/ ٢١٣، شفاء العليل :٢/ ٦٠٤.

٣ . سورة الكهف من الآية: ٥٠.

٤ . ينظر: المسائل البغداديات: ٨٨، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢١٣، شفاء العليل:٦٠٤/٢، تمهيد القواعد: ٦/ ٢٦٣٢.

والنثرية منها: قول عليّ بن أبي طالب ـ كرَّم الله وجهه ـ وقد مرَّ بعمار بن ياسر ـ رضي الله عنه ـ وقال: " أعْزِزْ عليَّ ـ أبا اليقظان ـ أنْ أراك صريعًا مُجَدَّلًا [١] ".

فقد فُصِل في قول على ـ رضي الله عنه ـ بين فعل التعجب (أعزز) والمتعجب منه وهو المصدر المؤول من (أنْ) والفعل (أرى) بالجار والمجرور والنداء [٢].

وقول عمرو بن معد يكرب: " للهِ درُّ بني سُلَيْم ما أحسنَ في الهيجاء [٣] لقاءَها!، وأكرمَ في اللَّزباتِ [٤] عطاءَها!، وأثبتَ في المكرمات بقاءَها!".

فقد فُصِل بين فعل التعجب والمتعجب منه في القول السابق بالجار والمجرور [٥].

ومن الشواهد الشعرية التي استدل المجيزون للفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب قول الشاعر [٦]:

---

١ . مجدَّلا أي: مرميًا على الجدالة وهي الأرض. ينظر: المخصص لابن سيده: ٣/ ٤٤، لسان العرب: ١١/ ١٠٤.

٢ . ينظر: التذييل والتكميل: ٢١٣/١٠، توضيح المقاصد: ٨٩٩/٢، شرح ابن عقيل :١٥٧/٣، التصريح :٦٥/٢، الهمع: ٥١/٣.

٣ . الهيجاء: الحرب. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣٦٦/٤.

٤ . اللزبات جمع (لَزْبَة) وهي الشدة والقحط. ينظر: جمهرة اللغة: ٣٣٤/١، الصحاح: ٢١٩/١.

٥ . ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٤٩، شرح التسهيل: ٤١،٤٠/٣، شرح الكافية: ٢/ ١٠٩٧، اللمحة في شرح الملحة: ٥٢٣/١، تمهيد القواعد:٢٦٣١/٦، شرح ابن عقيل: ١٥٧/٣.

٦ . من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه ٨٣، عيون الأخبار لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري: ٩٠/١، شرح عمدة الحافظ :٧٤٨/٢، المقاصد النحوية :١٤٨٢/٣، التصريح :٢/ ٦٦، وبلا نسبة في شرح التسهيل :٤١/٣، التذييل والتكميل:٢١٣/١٠، توضيح المقاصد: ٩٠٠/٢، تمهيد الفوائد:٢٦٣٢/٦، شرح الأشموني: ٢٧٢/٢.

اللغة دار الحزم: المكان الذي فيه ضبط للأمور. ما دام حزمها: ما استمر ذلك الحزم. أحر: أخلق. حالت: تغيرت. ينظر: تهذيب اللغة :٨٠/٥، أساس البلاغة: ١٨٧/١، الصحاح :٤/ ١٦٧٩.

=

أُقِيمُ بِدارِ الحَزْمِ، ما دامَ حَزْمُها وأَحْرِ إِذا حَالَتْ، بأَنْ أَتَحَوَّلَا

فقد فصل الشاعر بالظرف "إذا " بين فعل التعجب " أحر" وبين معموله وهو المصدر المؤول من قوله "بأن أتحولا "[1] .

وقول الآخر[2] :

وَقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ المُقَدَّمَا

فقد فصل الشاعر بين فعل التّعجُّب (أحبب) وفاعله الّذي هو المصدر المؤوّل من (أنّ) وما بعدها بالجارّ والمجرور(إلينا) الّذي هو معمولٌ لفعل التّعجُّب [3].

=

المعنى: يقول: إني أقيم في هذه الأرض ما دامت حازمة تضبط فيها الأمور، وأبقى فيها ما دامت على هذه الحال، وإذا تحولت وتغيرت فإنه لجدير بي أن أتحول عنها، وأنتقل إلى غيرها. ينظر: المقاصد النحوية :٣/ ١٤٨٣.

الشاهد: قوله: "وأحر إذا حالت بأن أتحولا " حيث فصل بالظرف "إذا " بين فعل التعجب " أحر" وبين معموله وهو المصدر المؤول من قوله "بأن أتحولا ".

١ . ينظر: شرح عمدة الحافظ :٢/ ٧٤٨، شرح الكافية: ١٠٩٦/٢، تمهيد القواعد :٢٦٣٢/٦، شرح الأشموني: ٢٧٢/٢، التصريح: ٦٦/٢.

٢ . من الطويل للعباس بن مرداس في ديوانه: ١٠٢، المقاصد النحوية: ١٤٨٠/٣، الدرر :٢٩٣/٢، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ١٠٩٦/٢، التذييل والتكميل:١٠/ ٢١٤، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :٣٣٢، اللمحة في شرح الملحة: ٥٢٣/١، الجنى الداني:٤٩، شرح ابن عقيل :١٥٧/٣، تمهيد القواعد: ٢٦١٩/٦، شرح الأشموني :٢٦٥/٢.

٣ـ ينظر: شرح التسهيل :٣/ ٤١، شرح ابن الناظم :٣٣٢، التذييل والتكميل: ٢١٤/١٠، توضيح المقاصد: ٢/ ٩٠٠، شرح ابن عقيل: ١٥٧/٣، الهمع :٥١/٣.

الشاهد: قوله: (وأحبب إلينا أن تكون المقدّما) حيث فصل بين فعل التّعجُّب (أحبب) وفاعله الّذي هو المصدر المؤوّل من (أنّ) وما بعدها بالجارّ والمجرور (إلينا) الّذي هو معمولٌ لفعل التّعجُّب؛ وهذا البيت حجة لمن أحاز الفصل.

وقول الآخر [١]:

فَصَدَّتْ وَقَالَتْ بَلْ تُرِيدُ فَضِيحَتِي وَأَحْبِبْ إِلَى قَلْبِي بِهَا مُتَغَضِّبا

فقد فصل الشاعر بين فعل التّعجُّب (أحبب) وفاعله الّذي هو الضمير المجرور بالباء في (بها) بالجارّ والمجرور (إلى قلبي) الّذي هو معمولٌ لفعل التّعجُّب [٢].

وقد استدل المجيزون للفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب أيضا بما حُكِي من كلام العرب:(ما أحسنِ بالرجل أنْ يَصْدُق) [٣].

فقد فُصِل في القول السابق بين فعل التعجب (أحسن) ومعموله وهو المصدر المؤول من (أنْ يصدق) بالجار والمجرور (بالرجل).

---

١ . من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه :٥٨، شرح عمدة الحافظ: ٧٤٩/٢، وبلا نسبة في شرح التسهيل :٤١/٣، شرح الكافية الشافية: ١٠٩٧/٢، التذييل والتكميل:٢١٤/١٠، تمهيد القواعد:٢٦٣١/٦

الشاهد قوله: " وأحبب إلى قلبي بها متغضبًا" حيث فُصِل بين فعل التعجب (أحبب) والمتعجب منه وهو الضمير المجرور بالباء في (بها) بالجار والمجرور (إلى قلبي) الذي هو معمول لفعل التعجب، والبيت حُجة لمن أجاز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب.

٢ . ينظر: شرح التسهيل :٤١/٣، شرح الكافية الشافية: ١٠٩٧/٢، التذييل والتكميل:٢١٤/١٠، تمهيد القواعد:٢٦٣١/٦.

٣ . المفصل: ٣٦٨، شرح الجمل لابن عصفور :٤٩/٢، شرح المفصل: ١٥٠/٧، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٢/ ١١٢، شرح الكافية الشافية: ١٠٩٨/٢، التذييل والتكميل :٢١٣/١٠، أوضح المسالك:٢٣٣/٣، شرح الأشموني :٢٧١/٢، التصريح: ٦٦/٢، الهمع :٥١/٣.

وقد علل ابنُ الحاجب لجواز تقديم الجار والمجرور في القول السابق بأنَّ الظروف اتُّسِعَ فيها وجرى فيها ما لم يجرِ في غيرها [١].

وهنا أودُّ القول إنَّ ابن يعيش يرى أنَّ قولهم:(ما أحسنِ بالرجل أنْ يَصْدُق) يفارق غيره من الشواهد التي اُسْتُدِل بها على جواز الفصل، وعلل ذلك بأنَّ المتعجب منه وإنْ كان في اللفظ هو أنْ وصلتها، إلا أنَّه في المعنى يرجع إلى (الرجل) المجرور؛ وذلك لأنَّ أنْ وصلتها مصدر، والمصادر واقعة من الفاعل، والمدح والذم يلحقان الفاعلين؛ فلما كان التعجب راجعًا في حقيقة الأمر إلى (الرجل) لم يكن الفصل به قبيحًا، إذ أنَّه هو المستحق أنْ يلي فعل التعجب في حقيقة الأمر [٢] .

وإذا كان ابن يعيش يرى أنْ الفصل في القول السابق بين فعل التعجب ومعموله كلا فصل؛ لأنَّ المتعجب منه في حقيقة الأمر في المعنى هو الجار والمجرور (الرجل) الذي وقع الفصل به، إلا أنَّ ابن القوَّاس وأبا حيان ذهبا إلى أنَّ تقديم الجار والمجرور في القول السابق واجبٌ؛ لأنَّ ضمير الفاعل في (يصدق) يعود إلى (الرجل)، فلو أُخِّرَ لصار إضمارًا قبل الذكر.

وبناء على ما تقدم يكون ابن القواس وأبو حيان مخالفين للنحاة الذين استشهدوا لجواز الفصل بقولهم (ما أحسنِ بالرجل أنْ يَصْدُق)؛ لأنهما يقولان إنَّ تقديم الجار والمجرور هنا واجبٌ، بينما جعل النحاةُ الفصلَ في القول السابق جائزًا.

وأؤيد هنا ما ذكره ابن يعيش، وأرى أنَّ الأمر ليس كما ذكر ابن القوَّاس وأبو حيان؛ وذلك لأنَّ (الرجل) لو أُخِّر عن معمول فعل التعجب لم يكنْ هناك إضمارٌ قبل الذكر بل يصير تقدير القول: (ما أحسنَ أنْ يصدق الرجل)، ويصير

١ . ينظر الإيضاح في شرح المفصل :١١٢/٢.

٢ . ينظر: شرح المفصل: ١٥٠/٧.

(الرجل) فاعلًا للفعل يصدق؛ إذ أنَّه لا معنى مطلقًا لقولنا:(ما أحسن أنْ يصدق بالرجل)؛ فعود الضمير إنَّما يكون فقط في حال تقدم الجار والمجرور على معمول فعل التعجب، أمَّا في حال تأخره فليس هناك عود للضمير؛ لرفع الفعل للاسم الظاهر.

وقد صحح الفارسي والعكبري والشلوبين وابن عصفور وابن مالك وابن الضائغ وأبو حيان وابن عقيل والأشموني مذهب القائلين بجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب [١].

المذهب الثاني: وقد ذهب أصحابه إلى منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب، وقد نُسِبَ هذا المذهب إلى الأخفش [٢] في أحد قوليه والمبرد [٣] وأكثر البصريين [٤].

قال المبرد: " ولو قلتَ: " ما أحسن عندك زيدًا "، و" ما أجملَ اليوم عبدَ الله " لم يجز، وكذلك لو قلت: " ما أحسنَ اليوم وجهَ زيدٍ " و" ما أحسنَ أمس ثوبَ زيدٍ " [٥].

---

١ . ينظر: المسائل المشكلة: ٨٨، اللباب:٢٠٢/١، شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢/ ٨٩٢، شرح الجمل :٤٩/٢، شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠٩٦، شرح التسهيل:٣ /٤٠، اللمحة في شرح الملحة:٥٢١/١، التذييل والتكميل:٢١٢/١٠، المساعد:١٥٨/٢، شرح الأشموني :٣ / ٢١٧.

٢ . ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه:٣٥٧/١، شرح المفصل: ٧/ ١٥٠، شرح الرضي: ٢٣٢/٤، شرح الكافية الشافية: ١٠٩٨/٢، شرح ألفية ابن معط:٢/ ٩٦١، التذييل والتكميل :١٠/ ٢١٢، شرح ابن عقيل :١٥٧/٣، شرح التصريح :٢/ ٦٦.

٣ ـ ينظر: المقتضب :١٧٨/٤، شرح السيرافي:٣٥٧/١، شرح المفصل: ٧/ ١٥٠، شرح الرضي: ٢٣٢/٤، شرح ألفية ابن معط:٢/ ٩٦١، شرح ابن عقيل :١٥٧/٣، شرح التصريح :٢/ ٦٦.

٤ . ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠٧٢، الهمع: ٣/ ٥١.

٥ . ينظر: المقتضب: ١٧٨/٤.

وقد نسب الصيمري وابن الصائغ هذا المذهب إلى سيبويه [١] .

قال سيبويه: " هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: (ما أحسنَ عبدَ الله) زعم الخليل أنَّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلم به، ولا يجوز أن تُقدِّمَ عبدَ الله وتؤخِّرَ ما ولا تزيلَ شيئًا عن موضعه "[٢] .

وقد ذكر السيرافي أنَّ سيبويه في نصه السابق لم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه قال السيرافي في قول سيبويه: "ولا تزيل شيئا عن موضعه": "إنما أراد أنك تقدم "ما " وتوليها الفعل، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل، والمتعجب منه"[٣] .

وقد تبع ابنُ يعيش وابنُ مالك والشيخُ خالد السيرافي فيما ذكره من أنَّ سيبويه ليس له نصٌّ في الفصل بين الفعل والمتعجب منه[٤].

وقول سيبويه السابق يدل على صحةِ ما نَصَّ عليه السيرافي؛ إذ ليس في قول سيبويه السابق أي إشارة للفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه، وليس في المثال السابق ظرف أو جار ومجرور حتى يُقال إنَّ سيبويه قد منع التقديم فيهما على المتعجب منه.

حُجة أصحاب هذا المذهب: احتج القائلون بمنع الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب بأنَّ فعل التعجب ضعيف لا يتصرف؛ لأنَّه يجري مجرى الأمثال؛ للزومه طريقة واحدة

---

١ . ينظر: التبصرة :٢٦٨/١، اللمحة: ٥٢١/١.

٢ . الكتاب:٧٣،٧٢/١.

٣ . شرح الكتاب للسيرافي :١/ ٣٥٧.

٤ . ينظر: شرح المفصل :١٥٠/٧، شرح الكافية الشافية: ١٠٩٧/٢، التصريح: ٢/ ٦٦.

والألفاظ فيه مقصورة على منهاج واحد، فلما لم يتصرف ولزم طريقة واحدة، صار حكمه كحكم الأسماء [١].

وقد أيَّد الزمخشري هذا المذهب [٢].

وقد نسب الشيخُ عبد الخالق عضيمة للمبرد القول بجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب [٣]، واستدل على ذلك بما ذكره المبرد في قوله: "وتقول: وما أقبح بالرجل أنْ يفعل كذا فالرجل الآن شائع، وليس التعجب منه وإنَّما التعجب من قولك: أنْ يفعل كذا، كنحو: ما أقبح بالرجل أنْ يشتم الناس، تقديره: ما أقبح شتمَ الناس بمن فعله من الرجال [٤] ".

وبالنظر في كلام المبرد السابق نجد أنَّه لم يكن في سياق الحديث عن الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب، وإنَّما جاء في سياق الحديث عن أنَّ المتعجب منه لابد أنْ يكون معروفًا وإلَّا لم يكن للكلام معنى، وإنْ جاء نكرة فلابد من تقويته بشيءٍ يوجد فيه معنى يخرج به من باب الإشاعة [٥]، ولم يشر المبرد في هذا الموضع من قريب ولا بعيد إلى حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله،وبناء على ما سبق فما نسبه الشيخ عضيمة للمبرد فيه نظرٌ.

---

١ . ينظر: المقتضب: ٤/ ١٧٨، شرح السيرافي :٣٥٧/١، شرح المفصل :١٥٠/٧، شرح الجمل لابن عصفور:٢/ ٤٩، شرح ألفية ابن معط:٢/ ٩٦١، التذييل :١٠/ ٢١٢.

٢ . ينظر: المفصل: ٣٦٨.

٣ . ينظر: هامش المقتضب: ٤/ ١٧٨.

٤ . المقتضب :٤/ ١٨٧.

٥ . ينظر: المقتضب:١٨٦/٤.

المذهب الثالث: أجاز البعض الفصل بقبح بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب [١] .

ومن الجدير بالذكر أنَّ أصحاب هذا المذهب لم يحتجوا لما ذهبوا إليه من جواز الفصل مع القبح.

وأرى أنَّهم ربَّما ذهبوا إلى هذا القول لأنَّ الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب قد ورد في كلام العرب نظمًا ونثرًا ، وإنَّما جعلوا الجواز مع القبح ؛ لكون فعل التعجب غيرَ متصرف؛ لأنَّه يجري مجرى الأمثال؛ فلما لم يتصرف ولزم طريقة واحدة، صار حكمه كحكم الأسماء لجواز تصغيره ، فضَعُفَ عن الفصل، فكان ينبغي أن يبقى ترتيب جملة التعجب كما هو بلا تقديم أو تأخير في معمول فعل التعجب ؛ ومن ثمَّ فالفصل بين فعل التعجب ومعموله قبيح من هذا الوجه ، ولكن مع قبحه جائز عندهم لوروده في كلام العرب .

المذهب الرابع : ذهب ابنُ السرَّاج إلى أنَّ الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب قبيحٌ غيرُ جائزٍ؛ فلا يجوز عنده أن تقول:(ما أحسن في الدار زيدًا)، و(ما أقبح عندك زيدًا)؛ وقد احتج ابن السراج لمذهبه بأنَّ فعل التعجب لا يتصرف، وللزومه طريقة واحدة صار حكمه كحكم الأسماء فيصغر تصغير الأسماء، ويصحح المعتل منه تصحيح الأسماء، ألا ترى أنَّك تقول:(ما أقوم زيدًا وما أبيعه) شبهوه بالأسماء، ألا ترى أنك تقول في الفعل: (أقام عبد الله زيدًا)، فإن كان اسمًا قلت:(هذا أقوم من هذا) [٢].

١ . ينظر: الارتشاف :٢٠٧٢/٤، التذييل والتكميل:٢١٤/١٠، شرح الكافية الشافية :٩٠١/٢.

٢ . ينظر: الأصول: ١/ ١٠٦ـ ١٠٨.

تعقيب: وبعد عرض مذاهب النحاة في الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب أقول: إنني أؤيد مذهب القائلين بجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب؛ إذ من المعلوم لنا أنهما يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما ؛ وقد ورد السماع مؤيدًا لهذا المذهب بشواهد ليست بالقليلة؛ ولقوة أدلتهم التي احتجوا بها من جهة القياس، وأرى أنَّ أقوى الأدلة على جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب: أنَّه قد ورد الفصل بهما بين الأشياء المتلازمة كالمضاف والمضاف إليه.

التعليق على المذهبين القائلين بالقبح:

اتضح لنا من خلال المذهب الثالث ومذهب ابن السراج أن مصطلح القبح هنا قد أريد به الجواز عند أصحاب المذهب الثالث، وأريد به المنع عند ابن السراج، وأرى أنَّ علة قبح الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب سواء عند مَنْ أجاز أو مَنْ منع هي كون فعل التعجب ضعيف؛ لأنَّه غير متصرف، ومن ثَّم صار حكمه حكم الأسماء، فلم يتسن معه الفصل؛ وهو مع هذا يجري مجرى الأمثال، والأمثال لا تُغير، وعلى هذا فهو أيضًا لا يُغير، والألفاظ بعده ينبغي أنْ تسير على منهاج واحد.

ولكون المراد بالقبح عند ابن السراج عدم الجواز فهو يُعد من المانعين للفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب، ولكن ابن السراج كان مذهبُه أكثرَ دقة من مذهب المانعين للفصل؛ لأنَّهم منعوا الفصل ولكنهم لم يبينوا لنا ماذا نفعلُ فيما ورد عن العرب من شواهد تدل على الفصل؛ أمَّا ابن السراج فقد منع الفصل، ولكنه بيَّن أنَّ ما يرد من شواهد للفصل يُحكَمُ عليها بالقبح.

القول في حذف (مِنْ) مع المفضول إذا كان أفعل التفضيل صفة

ذكر النحاة أنَّه يكثر حذف (مِنْ) مع المفضول إذا دل عليهما دليلٌ وكان أفعل التفضيل خبرًا، وأيدوا ذلك بالعديد من الشواهد، ولكنهم اختلفوا في حكم حذف (مِنْ) مع المفضول إذا كان أفعل التفضيل صفة، وقد نصَّ السيوطي على هذا الخلاف، وقد تمثل ما وُسِمَ بالقبح هنا فيما ذكره السيوطي من أنَّ البعض جعل الحذف مع الصفة قبيحًا فقال: " وتحذف مِنْ والمفضول لقرينة، ويكثر الحذف لكون أفعل خبرًا لمبتدأ أو ناسخ ... أو صفة نحو: (مررت برجل أفضل)، ومنع الرماني معها وقال لا يجوز الحذف إلا مع الخبر، وثالثها الحذف مع الصفة قبيح، وجوَّزه البصرية مع أفعل إذا كان في موضع فاعل أو اسم إنَّ نحو: جاءني أفضلُ وإنَّ أكبرَ، ومنعه الكوفيون "[١].

وفيما يلي بيان مذاهب النحاة في حكم حذف (مِنْ) مع المفضول لدليل إذا كان أفعل التفضيل صفة:

أولا: مذهب البصريين: لم ينص البصريون صراحة على حكم حذف (منْ) والمفضول مع أفعل إذا كان صفة، ولكنهم أجازوا الحذف مع أفعل إذا كان فاعلًا أو اسم إنَّ [٢].

ولكن ما ذكره أبو حيان في كتابيه (الارتشاف) و(التذييل والتكميل) يدل على أنَّ مذهب البصريين هو: أن حذفَ (منْ) والمفضول للدلالة عليهما مع أفعل إذا كان أفعل صفةً قليلٌ؛ ويؤيد هذا أنَّ أبا حيان بعد أنْ ذكر أنَّ حذف مِنْ والمفضول للدلالة عليهما يكثر مع الخبر وأورد على ذلك العديد من الشواهد،

---

١ . الهمع: ٣/٩٨،٩٩ بتصرف يسير.

٢ . ينظر: التذييل والتكميل: ١٠/ ٢٦٢، الارتشاف :٥/٢٣٣٠، المساعد:٢/١٧٢، الهمع :٣/ ٩٩.

ذكر أنَّه يقل مع غير الخبر كالمعطوف على المفعول نحو قوله تعالى{فَإِنَّه يَعْلَمُ السِّرَّ وأَخْفَى}[١]، والحال نحو قول الشاعر [٢] :

دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلَا فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلَا

أي: دنوتِ أجمل من البدر وقد خلناكِ مثله، فـ (أجمل) منصوب على الحال، والعامل فيه (دنوت)

ويقل الحذف مع الصفة نحو قول الآخر [٣]:

عَمَلًا زَاكِيًا تَوَخَّى لكي تُجْزَى جَزَاءً أَزْكَى وَتَلْقَى حَمِيدًا

أي: أزكى من العمل الزاكي.

---

١ . سورة طه من الآية: ٧.

٢ . من الطويل للنابغة الجعدي في معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون:١/ ٣٤٦، وبلا نسبة في شرح التسهيل :٥٧/٣، أوضح المسالك: ٢٦٠/٣، التذييل والتكميل:٢٦١/١٠، شرح ابن عقيل :١٧٧/٣، المساعد :٢/ ١٧٢، تمهيد القواعد:٢٦٦٦/٦، المقاصد النحوية: ١٥٤٤/٤، شرح الأشموني :٣/ ٣٠١، التصريح: ٩٧/٢.

اللغة: دنوت: من الدنو وهو القرب، خلناك أي: ظننناك، المضلل: غير مهتد إلى الصواب ينظر: المقاصد النحوية: ١٥٤٤/٤.

الشاهد قوله: " أجملا" وهو أفعل تفضيل وقد حُذِفت منه (مِنْ) والمفضول والتقدير: دنوت أجمل من البدر، وقد خلناك كالبدر، والحذف هنا قليل لكون أفعل التفضيل حالًا.

٣ . هذا البيت من الخفيف وقد نسبه ابن مالك في شرح التسهيل :٥٧/٣ لرجل من طيئ ولم يحدد اسمه، وبلا نسبة في: أوضح المسالك :٣/ ٢٦٠، الارتشاف :٢٣٣٠/٥، التذييل والتكميل:١٠/ ٢٦٢، المساعد:٢/ تمهيد القواعد:٢٦٦٦/٦، المقاصد الشافية :٥٨٦/٤، التصريح :٩٧/٢.

قوله: " أزكى " فإنَّه أفعل تفضيل قد جاء صفة لما قبله، وقد حُذِف معه (مِنْ) والمفضل عليه، والتقدير: أزكى من العمل الزاكي، وهذا قليل.

وقال آخر [١]: تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أنْ تقيلي.

أي: تروحي وأتي مكانًا أجدر بأنْ تقيليه، أي: بأنْ تقيلي فيه [٢].

وبعد أنْ انتهى أبو حيان من بيان أنَّ حذف مِنْ والمفضول للدلالة عليهما يكثر مع الخبر، استدرك على ما سبق قائلًا: " فإنْ كان أفعل في موضع الفاعل أو في موضع اسم إنَّ ففي ذلك خلاف: أجاز البصريون حذف المفضول للعلم به، ومنعه الكوفيون "[٣].

وهذا يعني أنَّ البصريين أجازوا أيضًا الحذفَ مع الفاعل واسم (إنَّ)، بالإضافة إلى ما سبق من جواز الحذفِ لدليلٍ مع الخبر بكثرة ومع المعطوف على المفعول والحال والصفة بقلة.

---

١ . **من الرجز والبيت الذي بعده: غَدًا بِجَنْبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ**

والرجز لأحيحة بن الجلاح في: التصريح ٢/ ١٠٣؛ والمقاصد النحوية: ٤/ ١٥٣٣، وبلا نسبة في: المسائل البصريات: ٩٠٤، المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني:٦٤٩/١، أمالي ابن الشجري:١٠٠/٢، شرح الكافية الشافية: ١١٣٠/٢، أوضح المسالك :٢٦١/٣، شرح الأشموني: ٣٠٢/٢، خزانة الأدب: ٥/ ٥٧.

اللغة: تروحي": أمر من تروح يتروح، يقال: تروح النبت إذا طال، والمعنى: طولي، قوله: "أجدر" أي: أولى، قوله: "تقيلي": من قال يقيل قيلولة وهو النوم في الظهيرة. ينظر: المقاصد النحوية: ١٥٣٤/١٥٣٣/٤.

المعنى: يخاطب الشاعر النخيل بقوله: تطاولي وارتفعي في العلاء، في مكان أجدر من غيره بأن تقيلي فيه لأنه مكان لائق بك، ذو ماء وظل.

الشاهد قوله:" أجدر" حيث حذف "من" والمفضول وقد جاء " أفعل " التفضيل صفةً لموصوف محذوف، والتقدير: تروحي وأتي مكانًا أجدر، وهذا قليل.

٢ . ينظر: التذييل والتكميل :٢٦٢،٢٦١/١٠، الارتشاف:٢٣٣٠/٥.

٣ . التذييل والتكميل :٢٦٢/١٠.

فمذهب البصريين إذن يتمثل في جواز حذف (منْ) والمفضول مع أفعل إذا كان صفة بقلة.

حجة البصريين ومَنْ أيدهم:

ذكر ابن يعيش أنَّ العلة لكون الحذف كثيرًا مع الخبر، وقليلًا مع الصفة هي: أنَّ الغرض من الخبر إنَّما هو الفائدة وقد يكتفي في حصولها بقرينة، أمَّا الصفة فإنَّها في الكلام على ضربين إمَّا للتخليص والتخصيص، وإمَّا للمدح والثناء وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظان الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف بها [١].

وذكر الرضي أيضًا العلة لكون الحذف يقل مع الصفة: أنَّه لما كان حذف الخبر أكثر من حذف الوصف والحال، كان حذفه بعضه أكثر أيضًا [٢].

ويقصد الرضي بقوله:" بعضه": بعض أجزاء الخبر وهو(مِنْ) ومجرورها إذا كان التفضيل خبرًا [٣]. وكأن حذف الصفة لما كان قليلًا في كلام العرب كان حذف بعضها أيضًا قليلًا.

وقد أيد مذهب البصريين: ابن مالك في كتابه(التسهيل) والمرادي وابن هشام وأبو حيان والأشموني والشيخ خالد [٤].

---

١ . ينظر: شرح المفصل :٩٩/٦.

٢ . شرح الرضي على الكافية بتحقيق د/ إميل يعقوب: ٣/ ٥١٩

٣ . ينظر: هامش شرح الكافية للرضي بتصحيح وتعليق/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس ـ بنغازي، الطبعة: الثانية:١٩٩٦م:٤٥٤/٣.

٤ ــ ينظر: التسهيل بشرح ابن مالك :٥٠/٣، توضيح المقاصد :٢/ ٩٣٥، أوضح المسالك:٢٦٠/٣، الارتشاف: ٥/ ٢٣٣٠، شرح الأشموني:٣٠٢/٢، شرح التصريح:٩٨/٢.

ونصَّ الرضي والسلسيلي وناظر الجيش على أنَّ الحذف يقل مع غير الخبر وهذا يدخل فيه الصفة وغيرها [١].

موقف ابن مالك من حذف (مِنْ) والمفضول إذا كان أفعل صفة:

تعددت أقوال ابن مالك في حذف(مِنْ) والمفضول لدليل إن كان أفعل صفة: فقد حكم عليه في كتابه (التسهيل) بالقلة [٢]، وذكر في (شرح الكافية الشافية) أنَّه نادرٌ [٣]، وحكم في (شرح التسهيل) بأنه أغرب من الحذف مع الخبر، وقد علل للحكم عليه بالغرابة بكثرة الحذف مع الخبر [٤].

وهنا أتساءل هل هذه الأحكام المتعددة من ابن مالك على حذف(مِنْ) والمفضول إذا كان أفعل صفة تتعارض مع بعضها البعض أم لا؟

وأقول: بالرغم من اختلاف مصطلحي القلة والنُدرة إلا أنَّنا نجد بينهما نقطة التقاء ؛ إذ النادر أقل في المرتبة من القليل ، وهما معًا يدلان على أنَّ ما وُجِد من شواهد في كلام العرب على شيءٍ ما ليس بالكثير، وإذا ما نظرنا إلى مصطلح الغرابة ظاهريا ربَّما نظنُّ أنَّه يختلف عنهما، إلا أنَّ ما ذكره الدكتور/ماجد غازي الزغبي في بحثه بعنوان (ظاهرة الغريب في النحو العربي)، قد أزال هذا الظنَّ؛ لأنَّه ذكر في بحثه هذا أنَّ النحاة العرب قد استعملوا الغريب بمعنى القليل الاستعمال[٥]، وعلى هذا فما ذكره ابن مالك في كتبه من أنَّ حذف

---

١ ــ شرح الرضي: ٥١٩/٣، صاحب شفاء العليل: ٦١٢/٢، وتمهيد القواعد: ٢٦٦٦،٢٦٦٧/٦.

٢ . ينظر: التسهيل بشرح ابن مالك :٥٠/٣.

٣ . ينظر: شرح الكافية الشافية :١١٣٠/٢.

٤ . ينظر: شرح التسهيل: ٥٧/٣.

٥ . ينظر: ظاهرة الغريب في النحو العربي، بحث منشور بمجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٦، العدد: (١) لسنة ٢٠١٩م: ١٢٨.

(مِنْ) والمفضول يقل أو يندر إذا كان أفعل صفة، ثم ما ذكره بعد ذلك من أنَّ الحذف مع الصفة أغرب من الحذف مع الخبر يدل على أنَّ ابن مالك استعمل مصطلح أغرب بمعنى قليل الاستعمال، وهو قريب أيضًا في المعنى من حكمه عليه بالندرة.

وعلى هذا فلا تعارض بين حكم ابن مالك على حذف (مِن) والمفضول إذا أفعل صفة بالقلة تارة، والندرة تارة، والغرابة تارة أخرى.

ثانيًا: مذهب الكوفيين: بالرجوع إلى قول السيوطي السابق الذي تدور حوله المسألة نجد أنَّه نسب للكوفيين أنَّهم منعوا ما أجازه البصريون من جواز حذف (مِنْ) والمفضول للدلالة إن كان أفعل فاعلًا أو اسمَ إنَّ، ولم ينص على حقيقة مذهبهم في حذف (مِنْ) والمفضول لدليلٍ إذا كان أفعل صفة، والسيوطي في هذا تابع لأبي حيان في كتابه (التذييل والتكميل) [١].

بينما وجدنا أبا حيان في كتابه (الارتشاف) قد فصَّل القول في مذهب الكوفيين وذكر أنَّهم أجازوا الحذف مع (أفعل) وهو خبر، ولم يجيزوا الحذف معه وهو فاعل أو اسم إنَّ، وذكروا أنَّ الاختيار في الصفة أنْ تظهر(مِنْ)، ويجوز الحذف مع الصفة ولكن بقبح [٢].

وعلى ما نسبه أبو حيان للكوفيين في كتابه (الارتشاف) يكون المذهب الذي ذكره السيوطي دون نسبة والقائل بأنَّ الحذف مع الصفة قبيح، هو مذهب الكوفيين.

١ . ينظر: التذييل والتكميل: ١٠/ ٢٦٢.

٢ . ينظر: الارتشاف :٥/٢٣٣٠.

حجة الكوفيين:

لم أجد مِنْ النحاة مَنْ ذكر الحجة لكون الحذف مع الصفة قبيح، ولكن يمكننا استخلاص حجتهم من الحجة التي ذكرها ابن يعيش والرضي من قبل لكون الحذف مع الصفة قليلًا.

وأقول: علمنا أنَّ القليل في النعت أنْ يُحْذَف إذا دل عليه دليلٌ، بخلاف منعوته فالكثير فيه الحذف لدليل؛ وإنَّما كان الأمر على هذا النحو لكون النعت إنَّما يأتي لغرض وهو: أنْ يتمم معنى المنعوت ويبين صفته أو صفة ما تعلق به؛ فالمنعوت في حاجة إلى النعت للتوضيح أو التخصيص، وفي حذف النعت تفويت لهذا الغرض، ولما رأينا النعت يقل حذفه، كان حذف بعضه أيضًا قليلًا وهو (مِنْ والمفضول)؛ إذ بحذفنا لبعض النعت يفوت الغرض من الإتيان بالنعت؛ لذا كان من القبيح حذفه، ومن ثَمَّ فالأولى هو ذكر النعت مع كل ما يتعلق به.

ثالثًا مذهب الرماني: ذهب الرماني إلى منع حذف (مِنْ والمفضول) للدلالة عليهما مع أفعل التفضيل إذا كان صفة، وقال لا يجوز الحذف إلا مع الخبر [1].

وما نسبه النحاة للرماني من أنَّه لا يجيز الحذف إلا مع الخبر يدل على أنَّه لا يجيز الحذف مع الحال أو الصفة أو المعطوف على المفعول به، وعلى هذا فالرماني لا يجيز ما أجازه البصريون من الحذف مع أفعل إذا كان فاعلًا أو اسم إنَّ من باب أولى.

وأحاول إيجاد علة لما ذهب إليه الرماني من منع الحذف إلا مع الخبر، ولعل الذي دفعه لهذا القول هو كثرة ما ورد من شواهد للحذف مع الخبر، وقلة ما ورد من الحذف مع غير الخبر؛ لذا أميل إلى القول بأنَّ مدار الكثرة والقلة في الشواهد الواردة عن العرب هي التي دفعت الرماني لهذا القول.

---

١ . ينظر: التذييل والتكميل :٢٦٢/١٠، الارتشاف :٢٣٣٠/٥، المساعد: ٢/ ١٧٢.

رابعًا مذهب السيوطي: ذكر السيوطي أنَّ (مِنْ) والمفضول تحذف لقرينة، ويكثر الحذف لكون أفعل التفضيل خبرًا لمبتدأ أو ناسخ ..... أو صفة نحو: (مررت برجل أفضل) [١].

وبذلك يكون السيوطي قد ساوي بين الحذف مع (أفعل) إذا كان خبرًا أو صفة في الكثرة.

تعقيب:

وبعد عرض مذاهب النحاة في حكم حذف (مِنْ والمفضول) لقرينة مع أفعل التفضيل إذا كان أفعل صفةً أقول: إنَّنِي أؤيد مذهب البصريين القائل بجواز حذف (مِنْ) والمفضول مع أفعل التفضيل إذا كان صفة بقلة؛ وذلك لوروده في كلام العرب.

ولستُ مع الرماني فيما ذهب إليه من القول بمنع الحذف إلا مع الخبر؛ إذ كيف لنا أنْ نمنع الحذف مع غير الخبر وقد ورد في كلام العرب، ولا يمكننا أنْ نتغاضى عن وجود هذه الشواهد، وأنَّه يمكننا بناء القاعدة النحوية عليها حتى وإن كانت قليلة؛ لذا أرى أنَّ الأولى الحكم بجواز الحذف بقلة مع غير الخبر إذا دل عليه دليل.

ولا أميل إلى ما ذكره السيوطي من الحكم بكثرة حذف (مِنْ) والمفضول إنْ كان أفعل صفة.

ولا أدري كيف يحكم السيوطي بكثرة الحذف مع الصفة مع أن ما ورد من الحذف مع الصفة في كلام العرب لا يتعدى الشاهدين، وإذا ما رجعنا لما عرَّف به السيوطي الكثير في كلام العرب نجد أنَّه نقل عن ابن هشام قوله: " اعلم أنهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلًا ومطردًا، فالمطَّرد لا يتخلَّف، والغالبُ أكثر

١ . ينظر: الهمع: ٣/٩٨،٩٩.

الأشياء ولكنه يتخلَّف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل"[١].

ولإيضاح الكلام بصورة أقرب للذهن نقل السيوطي هذا التصور عن ابن هشام فقال:" فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"[٢].

وقد رجعت إلى العديد من كتب ابن هشام ـ التي أُتيح ليَّ الرجوع إليها ـ ولم أجد هذا القول الذي نسبه إليه السيوطي، ويكفي في هذا المقام ذكر السيوطي لهذا القول وموافقته له؛ إذ هذا يعني أنَّ هذا هو الحد الذي يعتد به السيوطي للكثير والقليل؛ وفي استشهاد السيوطي بكلام ابن هشام دلالة على أنَّه يؤيد ما يراه من تصور لحد الغالب والكثير والقليل والنادر في كلام العرب.

وعلى هذا فالكثير عند السيوطي خمسة أضعاف القليل، والقليل يطلق على الشاهدين والثلاثة ؛ ومن ثَمَّ فعلى ما يراه السيوطي من تصور لتحديد كمّ الكثير والقليل، ينبغي أنْ نحكم على ما ورد من شواهد على حذف مِن والمفضول إذا كان أفعل الفضيل صفة بأنَّها قليلة في كلام العرب ، ولا أدرى ما الذي دفع السيوطي إلى الحكم على ما ورد من حذف مِنْ والمفضول إذا كان أفعل الفضيل صفة بأنَّه كثير، وهو بذلك قد خالف ما يراه في كتابيه ا(الاقتراح والمزهر) من تصور لحد الكثير والقليل، والسيوطي لم يخالف ما ذكره فقط في كتابيه بل خالف أيضًا كلَّ النحاة الذين تكلموا في هذه المسألة، إذ لم أجد غير السيوطي

١ . المزهر في علوم اللغة:١/ ١٨٦،١٨٧، الاقتراح :٥٠.

٢ . الاقتراح: ٥٠، المزهر:١/١٨٧.

مَنْ قال بأنَّ(مِنْ) والمفضول تحذف بكثرة في كلام العرب للدلالة عليهما إذا كان أفعل التفضيل صفة .

وأمَّا عن المذهب القائل بقبح حذف (مِنْ) والمفضول للدلالة عليهما إذا كان أفعل التفضيل صفة وهو المذهب الذي نسبه أبو حيان للكوفيين فأقول:

إنَّ لفظ القبح عند الكوفيين مراده هنا الجواز مع القبح، فقد ذكر أبو حيان أنَّهم أجازوا على قبح حذف (مِنْ) والمفضول للدلالة عليهما إذا كان أفعل التفضيل صفة [١]، وأمَّا عن العلة التي دفعتهم للحكم بالقبح على حذف (مِنْ) والمفضول للدلالة عليهما إذا كان أفعل التفضيل صفة فقد ذكرتها من قبل عند الحديث عن مذهبهم.

ولستُ مع الكوفيين فيما ذهبوا إليه؛ وذلك لأنَّ الصفة نفسها قد ورد حذفها في كلام العرب بقلة، ولم نجد من النحاة مَنْ حكم على حذف الصفة بأنَّه قبيح.

١ . ينظر: الارتشاف :٥/٢٣٣٠.

القول في نعت المنادى المُرَخَّم

يجوز في الاسم المنادى أنْ يدخله الترخيم بحذف آخره تخفيفًا؛ وإنَّما خُصَّ الآخر بذلك؛ لأنَّه محل التغيير.

وقد وضع النحاة عدة شروط لترخيم المنادى، واختلفوا في نعت المرخَّم على عدة أقوال، وقد نصَّ السيوطي على هذا الخلاف، وقد تمثل ما وُسِمَ بالقبح هنا فيما ذكره السيوطي من أنَّ البعض أجاز نعت المُرخَّم بقبح فقال السيوطي: " ومنع قوم منهم الفراء والسيرافي وصف المرخم .....، وأجازه الجمهور لوروده، وثالثها يمنع إنْ أتم، بخلاف ما إذا انتظر فيجوز وصفه لأنَّ المحذوف كالموجود، ورابعها يجوز في الحالين لكنه قبيح وعليه ابن السراج"[١].

وفيما يلي بيان المذاهب الواردة في نعت المنادى المرخَّم:

اختلف النحاة في نعت المنادى المرخَّم على عدة أقوال:

القول الأول: وهو ما نُسِب للفراء والسيرافي بأنَّهما يمنعان وصف المنادى المرخَّم [٢].

وقد نصَّ ناظر الجيش على قول مَنْ منع نعت المُرَخَّم، ولكنه لم ينسبه إلى أحدٍ بعينه [٣].

حجة القائلين بالمنع:

احتج القائلون بمنع نعت المُرَخَّم بأنَّ الاسم لا يرخم إلا وقد عُلِم ما حُذِف منه، وما يعني به؛ فإن احتيج إلى النعت للفرق فرد ما سقط منه أولى [٤]،

---

١ . الهمع: ٣/ ٢٣٥، ٢٣٦ بتصرف يسير.

٢ . ينظر: الارتشاف: ٥/ ٢٢٣٦، التذييل والتكميل: ١٤/ ٥٠، المقاصد الشافية: ٥/٤١٠، الهمع :٣/٢٣٥، حاشية الصبان: ٣/٢٧٢.

٣ . ينظر: تمهيد القواعد: ٧/ ٣٦٤٣.

٤ . ينظر: الأصول: ١/ ٣٧٤، التذييل والتكميل: ١٤/٥٠، الهمع: ٣/ ٢٣٥.

واحتجوا أيضًا بأنَّ الترخيم حذف آخر الاسم للعلم به، والوصف إنَّما يجيء لبيان الموصوف لعدم العلم به، فيصير بذلك جامعًا بين ما يقتضي البيان والإبهام، وذلك تناقض [١]، كما احتجوا أيضًا بأنَّ الاسم المرخَّم مختص بالنداء فينبغي ألَّا يجوزَ نعته؛ لأنَّ المختص بالنداء لا يُنعت نحو: فُل، فُسَق، فَسَاقِ [٢].

وبعد الحديث عن مذهب القائلين بمنع نعت المُرَخَّم أشير إلى عدة أمور تتعلق بهذا المذهب: الأمر الأول: أنَّ ابن السراج قد تحدث عن مذهب الفراء فقال: " والفراء لا ينعت المرخم إلا أنَّ يريد نداءين، ونعت المرخم عندي قبيح كما قال الفراء؛ من أجل أنَّه لا يرخم الاسم إلا وقد عُلِم ما حُذِف منه وما يعني به، فإن احتيج إلى النعت للفرق فرد ما سقط منه أولى كقول الشاعر [٣]:

أَصَمْرَ بْنَ ضَمْرةَ ماذا ذَكَرْ تَ مِنْ صِرْمةٍ أُخِذَتْ بالمُرَارِ

أراد: "يا ضمر يا بن ضمرة ".

فابن السرَّاج يقول إنَّ الفراء لا ينعت المرخم، وما ورد من ذلك فهو يحمله على أنَّ الشاعر أراد به نداءين، وقد استدل ابن السراج ببيت من الشعر ظاهره نعت المرخم، وذكر ابن السراج أن ما ظاهره نعت المرخَّم إنَّما هو نداء ثان على

١ . ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٢٢، المقاصد الشافية: ٥/ ٤١٥.

٢ . ينظر: التذييل والتكميل: ١٤ / ٥١، تمهيد القواعد: ٧/ ٣٦٤٣.

٣ . من المتقارب لسبرة بن عمرو الفَقْعَسي في النوادر في اللغة لأبي زيد:٤٣٩، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء :٤١٦/٢، الأصول: ٣٧٤/١، التذييل والتكميل :٥٠/١٤، وقد روي بلفظ: من صرمة أخذت بالمغار في: الاشتقاق :١٧، جمهرة اللغة لابن دريد: ٧٥٢/٢.
اللغة: الصرمة: القطعة من الإبل. المرار: موضع.
الشاهد: قوله: " أضمر بن ضمرة" حيث استدل به ابن السراج لمذهب الفراء بأن المراد: "أضمر يا بن ضمرة "، وجعل (ابن) نداء ثانيًا، وليست نعتا لـ " ضمر" المرخَّم.

مذهب الفراء، وهو ما أراده ابن السراج بقوله: "والفراء لا ينعت المرخم إلا أن يريد نداءين".

الأمر الثاني: أنَّ الفراء استشهد في كتابه (معاني القرآن) بقول الشاعر:

أَضَمْرَ بْنَ ضَمْرةَ ماذا ذَكَرْ تَ مِنْ صِرْمةٍ أُخِذَتْ بالمُرَارِ

على أنَّ العرب تنادي بالألف كما تنادي بالياء، ولم يقل الفراء إنَّ (ابن ضمرة) نداء ثان تقديره: أضمرة يا ابن ضمرة، ولم يعترض على نعت المرخم، ولو كان الفراء يحمله على أنَّه على تقدير نداءين فلمَ لم يشر إلى حرف النداء الآخر المقدر؟!!

ووجدنا الفراء قد اقتصر في استشهاده بالبيت على استعمال حرف الهمزة للنداء، وأنَّ هذا كثيرٌ في الشعر، ومن الواضح أنَّ الفراء يرى أنَّ المستعمل في البيت هو حرف النداء الهمزة فقط دون غيرها، وهذا يُوحي لنا بأنَّ ما نسبه ابن السراج للفراء فيه نظرٌ.

وبناء على هذا أرى أنَّ الفراء ليس من المانعين لنعت المُرخم كما نُسِب إليه.

الأمر الثالث: ما نسبه أبو حيان والسيوطي والصبان للسيرافي من القول بمنع نعت المرخم [1]، ولكن بالرجوع إلى ما قاله السيرافي وهو يعلق على البيت الذي ذكره سيبويه شاهدًا على أنَّ من الأسماء ما يُجْعَل بعد ترخيمه بحذف الهاء

١ . ينظر: الارتشاف: ٥/ ٢٢٣٦، الهمع :٣/٢٣٥، حاشية الصبان: ٣/٢٧٢.

منه بمنزلة اسم ليست فيه الهاء؛ ولذا يجوز ترخيمه مرة أُخرى [١]، وهو قول الشاعر ـ كما أنشده سيبويه ـ [٢]:

فقد رأى الراؤونَ غيرَ البُطَّلِ أنَّك يا مُعاوِ يا ابنَ الأفضلِ

يقول السيرافي: " الشاهد فيه أنَّ حذف الياء من (معاوية) وكان ترخيمه بحذف الهاء، فلما حذفت الهاء بقي (معاوي) ثم دخله ترخيم آخر فحذفت منه الياء فبقي (معاوِ) بواو مكسورة بعد الألف، هكذا وقع الإنشاد في الكتاب..... وقد أنكر بعض النحويين إنشاد سيبويه هذا البيت وقال: إنما هو: إنك يا مُعاويَ ابنُ الأفضلِ

فأثبت الياء في (معاوي) ولم يحذف منه إلا الهاء، وجعل (ابن الأفضل) وصفه، فيُقال له: لو جاءت رواية بما ذكرت، لم يمتنع من قبولها"[٣].

---

١ . ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٥٠.

٢ . من الرجز للعجاج في الكتاب: ٢/٢٥٠، شرح أبيات سيبويه: ١/٣٩٥، المقاصد الشافية :٥/٤١٠، الدرر اللوامع: ١/٤٠٣، وبلا نسبة في: الخصائص: ٣/٣١٩، التذييل والتكميل :١٤/٥٧، الهمع :٢/٨٥، خزانة الأدب :٢/٣٧٨.

وقد ورد البيت في ديوان العجاج برواية:

فقد رأى الراؤونَ غيرَ البُطَّلِ أنَّكَ يا يزيدُ يا بنَ الأفْحَلِ

وعلى راوية الديون فلا شاهد في البيت. ينظر: ديوان العجاج: ١٨٦.

اللغة: البُطَّل: الباطل: وهو كل ما هو منافٍ للحق والعدل.

الشاهد قوله: "يا معاو" وأصلها: " معاوية " وقد دخلها ترخيم بعد ترخيم، الأول: بحذف الهاء، والثاني: بحذف الياء، وقد استدل سيبويه بهذا على أنَّ من العرب يجعل الاسم المختوم بالهاء بعد ترخيمه بحذف الهاء منه بمنزلة اسم ليست فيه الهاء؛ ولذا يجوز ترخيمه مرة أُخرى.

٣ . شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١/ ٣٩٥،٣٩٦بتصرف يسير.

فقول السيرافي:" لو جاءت الرواية بما ذكرتَ [١] لم يمتنع من قبولها"[٢] يدل على أنَّ السيرافي يجيز الرواية التي جاءت بجعل(ابن) صفة لـ " معاوي" ولا ينكرها طالما وردت في كلام العرب، وجاءت بها الروايات عنهم.

ثمَّ كرر السيرافي أنَّه لا ينكر الرواية التي جاءت بجعل (ابن) صفة لـ (معاوي) فقال: "ولا ينكر جواز ما قال هذا القائل لو كانت الرواية جاءت به "[٣].

وفي هذا دلالة صريحة ـ كما ذكرتُ من قبل ـ أنَّ السيرافي يجيز الرواية الأخرى التي وردت بجعل(ابن) صفة لـ (معاوي) ولا ينكرها.

لذا أرى أنَّ فيما نُسِب للسيرافي من القول بمنع نعت المرخَّم فيه نظرٌ.

وقد نسب الشاطبي إلى سيبويه القول بمنع نعت المرخَّم، وذكر الشاطبي أنَّ امتناع نعت المرخَّم هو الذي دفع سيبويه إلى القول بأنَّ (معاو) في قول الشاعر: أنَّك يا مُعاوِ يا ابنَ الأفضلِ ترخيم بعد ترخيم [٤].

وفيما نسبه الشاطبي لسيبويه نظرٌ، لأنَّ قول سيبويه:" ومن قال يا زيدُ الحسنُ قال يا طلحةَ الحسنُ، لأنها كفتحة الحاء إذا حذفت الهاء، ألا ترى أن من قال: يا زيدُ الكريمُ، قال: يا سلَمَ الكريمُ "[٥].

يدلُ على أنَّ مَنْ يرفع نعت المنادي، يرفع أيضًا نعت المرخم على لغة من ينوي المحذوف، وهذا دليلٌ على إجازة سيبويه لنعت المرخَّم.

---

١ . يقصد السيرافي رواية: إنَّك يا معاوي بن الأفضل.

٢ . شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١/ ٣٩٥.

٣ . شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١/ ٣٩٧.

٤ . ينظر: المقاصد الشافية: ٥/ ٤١٥.

٥ . الكتاب: ٢/ ٢٠٩.

وقد قال أبو حيان تعليقًا منه على قول سيبويه السابق:" وهذا نصٌّ على أنَّ المرخَّمَ يُوصف"[١].

وأودُّ الإشارة إلى أنَّ سيبويه لم يقل إنَّ (معاو) ترخيم بعد ترخيم للفرار من القول بنعت المرخم، بل قال ذلك ليؤكد أنَّ الهاء لها منزلةٌ ليست لغيرها؛ ولذا إذا حُذِفت من الكلمة لم يعتد بحذفها، وتصير الكلمة بعد حذف الهاء كأنها لم يُحذَف منها شيء؛ ولذا ورد فيها الترخيم مرة أخرى بعد حذف الهاء منها.

وممَّا يدل أيضًا على إجازة سيبويه لنعت المُرَخَّم أنَّنا نجده قد أورد شواهد لنعت المرخَّم ومن ذلك

قول الشاعر [٢]: **وهذا رِدَائِي عِنْدَه يَسْتَعِيرُه لِيَسْلُبَنِي حَقِّي أمَالِ بنَ حَنْظَلِ**

فقد ورد في البيت نعت المرخَّم (مَال) ـ والمراد منه: مالِك ـ بكلمة (ابن)، ولم يقل سيبويه إنَّه على تقدير نداءين، بل أقرَّ كونه نعتًا بعدم اعتراضه عليه.

---

١ . التذييل والتكميل: ١٤/ ٥١.

٢ . من الطويل للأسود بن يعفر في ديوانه: ٥٦، الكتاب :٢٤٦/٢، النوادر لأبي زيد الأنصاري :٤٤٧، شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ٣١٤/١، شرح الجمل لابن خروف :٢/ ٧٧٥، التصريح :٢/ ٢٦٦، وبلا نسبة في: أمالي ابن الشجري: ١٩٢/١، شرح الجمل لابن عصفور :٢/ ٢٢٦، التذييل والتكميل :٥٠/١٤، تمهيد القواعد :٣٦٤٢/٧.

اللغة: ردائي: شبابي، عنده: الضمير يعود على الدهر في البيت السابق على هذا البيت. ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي:٣١٥/١.

المعنى: إنَّ شبابي وقوتي كرداء يستعيره الدهر مني متى شاء، ويسلبني حياتي متى شاء يا مالك بن حنظلة. ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي:٣١٥/١.

الشاهد: قوله: " أمال بن حنطل " حيث نُعِت المرخم " مال " وأصله: " مالك " بكلمة " ابن " وفي هذا دليل على جواز نعت المرخم.

كما ذكر سيبويه قول الشاعر [١]:

فقُلتمْ تَعالَ يا يَزي بنَ مُخرِّم ... فقلتُ لكُمْ إنّى حَليفُ صُداءِ

وهو يزيد بن مخرم [٢].

وقد ذكر سيبويه البيت السابق شاهدًا على أنَّ كلَّ اسم خاص رخمته في النداء فالترخيم فيه جائز، وإنْ كان غير الأعلام الثلاثة (مالك وعامر وحارث) التي كَثُر ترخيمها في الشعر، وقد استشهد سيبويه بالبيت على ترخيم لفظ " يزيد"، وقد جاء المرخم "يزي" موصوفًا بكلمة " ابن " ولم ينكر سيبويه هذا؛ ولو كان مثلُ هذا غيرَ جائزٍ عنده لذكر ذلك، ولكنه ذكر البيت ولم ينكر على الشاعر نعته للمرخَّم.

وبناءً على ما سبق أرى أنَّه ليس من الإنصاف أنْ ننسب القول بمنع نعت المرخَّم لسيبويه أو الفراء أو السيرافي، وأنَّ الأولى ما فعله ناظر الجيش من التصريح بأنَّ هناك مَنْ يمنع نعت المرخَّم دون نسبة هذا القول إلى أحدٍ بعينه.

---

١ . من الطويل ليزيد بن مخرم في: شرح أبيات سيبويه: ٢/٢٥، الخزانة :٢/ ٣٧٨، وبلا نسبة في الكتاب: ٢/٢٥٣، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء لأبي عبيد الله بن محمد المرزباني :١٣٠، أمالي ابن الشجري: ٢/٣٠٤.

اللغة: صُداء: اسم حي، قيل: من اليمن، وقيل: من بني أسد، حليف: المحالف والمعاهد. ينظر: لسان العرب:٩/٥٤، الخزانة:٢/٣٨٠.

المعنى: فقلت لهم لما طلبوا مني المجيء: إنِّي حليف لقوم من صداء بينيْ وبينهم عهد لا يمكنني تركهمْ. ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٢/٢٥، الخزانة: ٢/ ٣٧٩، ٣٨٠.

الشاهد قوله: " يا يزي بن مخرم" حيث نُعِت المرخَّم وهو " يزي" وأصله: يزيد بـ "ابن"، والبيت شاهد على جواز نعت المرخم، وقد أورد سيبويه هذا البيت شاهدًا على ترخيم كلمة " يزيد"، ولم ينكر سيبويه نعت المرخم، وفي هذا دليل على إجازته لذلك.

٢ . ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٥٣.

القول الثاني:

وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة الذين أجازوا نعت المنادى المُرخَّم [١].

وقد احتجوا على إجازتهم لذلك بورود نعت المرخم في كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

أَضَمْرَ بْنَ ضَمْرةَ ماذا ذَكَرْ تَ مِنْ صِرْمةٍ أُخِذَتْ بالمُرَارِ

فقد نُعِت المرخم وهو(ضَمْرَ) بـ (ابن)، وهذا دليلٌ للجمهور على جواز نعت المرخَّم.

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر [٢]:

أَحارُ بْنَ عَمْرو كأَنِّي خَمِر ويَعْدُو عَلى المَرْءِ مَا يَأْتمِرْ

---

١ . ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٠٩، التذييل والتكميل: ١٤/ ٥٠، الارتشاف: ٥/ ٢٢٣٦، الهمع :٣/ ٢٣٥، حاشية الصبان: ٣/ ٢٧٢.

٢ . البيت من المتقارب لأمرئ القيس في ديوانه: ١٠٥، الصحاح :٥٨٢/٢، المحكم والمحيط الأعظم :١٨٥/٥، مجمع الأمثال: ٤٢٥/٢، لسان العرب: ٤/ ٢٥٤، نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدين النويري أحمد بن عبد الوهاب :٦١/٣، المقاصد النحوية: ١٦٥/١، ١٧٤٠/٤، وللنمر بن تولب في ملحق ديوانه: ١٤٤، تهذيب اللغة :٢١١/١٥، لسان العرب: ٤/ ٢٩، ولربيعة بن جعْشم في: المعاني الكبير في أبيات المعاني لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري :١٢٥٩/٢، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد عبد الله البكري الأندلسي: ٣٨٣/١، خزانة الأدب :٣٧٤/١، وبلا نسبة في: المقتضب :٢٣٤/٤، معجم ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي:٢٤٧/١، التذييل والتكميل :١٤/ ٥١، شرح الأشموني: ١/ ٢٩، الهمع: ٢٣٥/٣.

اللغة: خمر بفتح الخاء وكسر الميم: أي: كأني خامر في داء أو وجع، يعدو عليه: يصيبه، وما يأتمر: ما يهمّ به. ينظر: المقاصد النحوية: ١/ ١٦٩.

المعنى: يا حارث بن عمرو كأني مصاب بداء أو وجع، ويصيب الإنسان وينزل عليه مكروه ما يأتمر به، ويحمل نفسه على فعله. ينظر: المقاصد النحوية: ١/ ١٦٩.

الشاهد قوله " أحارِ بن عمرو" حيث وُصِفَ المرخم (حار) وأصله: (حارِث) بكلمة (ابن)، وهذا دليل على جواز نعت المُرَخَّم.

فقد وصف الشاعر المرخَّم (حار) بكلمة (ابن) وفي هذا دليل على جواز نعت المُرَخَّم [١].

وأرى أنَّ القول بجواز نعت المُرَخَّم هو مذهب المبرد أيضًا؛ وممَّا يدل على هذا أنَّه ساق شواهد ورد فيها نعت المرخم ولم يعترض عليها [٢].

ومن ذلك قول الشاعر [٣]:

حارُ بنَ عمْرِ أَلاَ أَحْلامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الجُوفِ الجمَاخِيرِ

وقول الآخر:

أَحارُ بْنَ عَمْرو كأَنِّي خَمِر ويَغْدُو عَلى المَرْءِ مَا يَأْتمِرْ

وممَّا لا شك فيه أنَّ ذكْرَ المبرد لهذه الشواهد وعدم اعتراضه عليها دليلٌ على جواز نعت المرخم عنده.

وقد أيَّد مذهب الجمهور ابنُ عصفور [١] وأبو حيان [٢] وناظرُ الجيش [٣].

---

١ . ينظر: التذييل والتكميل: ٥١/١٤.

٢ . ينظر: المقتضب: ٢٣٣/٤،٢٣٤.

٣ . البيت من البسيط لحسان بن ثابت في ديوانه:١٢٩، الكتاب: ٧٣/٢، أساس البلاغة: ٥٧/١، أمالي ابن الشجري :٢/ ٣٠٢، الحماسة البصرية لأبي الحسن البصري علي بن أبي الفرج: ٢٨٤/٢، المقاصد النحوية :٨١٣/٢، خزانة الأدب: ٧٥،٧٢/٤، وبلا نسبة في: المقتضب: ٤/ ٢٣٣، الأصول: ٣٩٦/١، المحكم والمحيط الأعظم: ٥٦٢/٧، شرح المفصل :١٥/٢، ١٠٢، لسان العرب: ٣٥/٩، اللمحة: ٦٣٤/٢.

اللغة: الأحلام: العقول، و (الجماخير) جمع جُمخُور؛ وهو: العظيم الجسم، القليل العقل والقوّة، وقيل: الواسع الجَوْف، وهو كناية عن الضعف. ينظر: المقاصد النحوية :٢/ ٨١٣

المعنى: أيها القوم أليس لديكم من العقل والحكمة ما يمنع تطاولكم علينا، والظاهر أنه ليس لديكم إلا البطون العظيمة.

الشاهد قوله: (حارِ بن كعب) حيث رخّم على لغة مَن ينوي المحذوف، وبقي ما قبل الآخر بعد الحذف على ما كان عليه من كسر الرّاء؛ وهذه اللّغة هي الأكثر.

وهنا أودُّ الإشارة إلى أنَّ الكثيرَ من النحاة عندما تحدثوا عن شروط ترخيم المنادى لم يشترطوا في المُرخَّم ألَّا يكونَ موصوفًا ومن هؤلاء: ابن يعيش وابن القوَّاس والعكبري وابن جني وابن مالك وابن الصائغ والمرادي وابن برهان وابن الناظم وابن هشام وابن عقيل والأشموني والشيخ خالد.

وما أرى هذا الصنيع منهم إلا لأنَّهم يجوِّزون نعت المرخم؛ لوروده في كلام العرب، صحيحٌ أنَّهم لم يصرحوا بجواز نعت المُرخَّم كما فعل ابن عصفور وأبو حيان وناظر الجيش، لكن نسبة القول بجواز نعت المرخم للجمهور يعني أنَّ معظم النحاة قالوا به وإنْ لم يصرحوا بذلك في كتبهم، ولكنهم يذكرون شواهد ورد فيها نعت المُرَخَّم دون الاعتراض عليها، وفي هذا دلالة منهم على إجازتهم لهذا، وإلَّا لصرحوا بمنع نعت المرخَّم كما فعل مَنْ منع نعت المرخَّم.

القول الثالث: وهو ما ذكره السيوطي من أنَّ نعت المرخَّم يُمنع إنْ أُتِمَّ بخلاف ما إذا انتظر فيجوز وصفه [٤] لأنَّ المحذوف كالموجود [١].

=

١ . ينظر: شرح الجمل :٢/ ٢٢٢.

٢ . ينظر: التذييل والتكميل :١٤/ ٥١.

٣ . ينظر: تمهيد القواعد: ٧/ ٣٦٤٣.

٤ . في هذا القول إشارة إلى اللغتين الواردتين في المرخَّم ، الأولى منهما : وهي "أن ينوى المحذوف، فلا يغير ما بقي عن حاله من حركة أو سكون بل يبقى على فتحه إن كان مفتوحًا، "تقول في جعفر: يا جعفَ، بالفتح، وعلى كسره إن كان مكسورًا، تقول في : "حارث " : يا حارِ، بالكسر، و على ضمه إن كان مضمومًا، تقول في: "منصور" : يا منصُ، بتلك الضمة" الموجودة قبل الترخيم، وعلى سكونه إن كان ساكنًا، تقول في : " هرقل" : يا هرقْ، بالسكون، وتسمى هذه اللغة(لغة من ينتظر) ، أو(لغة من ينوي المحذوف)، وهذه اللغة هي الأكثر في لسان العرب.

=

ولم ينسب السيوطي هذا القول لأحدٍ بعينه، بينما نسبه أبو حيان لابن خروف فقال: " قال ابن

خروف: ومن بنى المرخَّم على الضمِّ لم يصفه، فلا يُقال: يا حارُ الكريم، ولا يا طلحُ الكريمُ؛ لأنَّه لفظ يختص بالنداء، فصار مثل: (يا هناهُ)، وليس كذلك اللغة الأخرى، لأنَّ المحذوف كالموجود فيصحُّ وصفه"[٢] .

وقد احتج مَنْ قال إنَّ المرخم إنَّما يوصف على لغة من ينوي المحذوف، ولا يوصف على لغة مَنْ أتم بأنَّ: لفظ المرخَّم حال بنائه على الضمِّ إنَّما اُخْتُص بالنداء فقط، فصار مثل الألفاظ المختصة بالنداء؛ ولذا لا ينعت لأنَّ المختص بالنداء لا يُنْعت، بخلاف لغة مَنْ ينوي المحذوف؛ لأنَّ المحذوف على هذه اللغة كالموجود؛ ومن ثَمَّ فليست كالألفاظ المختصة بالنداء [٣].

والواقع أنَّ الأقوال التي نُسِبت لابن خروف قد تعددت: فنسب إليه الشاطبي القول بأنَّه منع نعت المنادى المرخَّم؛ لأنَّه في نهاية التعريف ونعته بعيد، وذكر الشاطبي أنَّ ابن خروف حكم على قول يزيد بن مخزم الذي أنشده سيبويه:

=

اللغة الثانية: أنْ يجعل الباقي بعد الحذف اسمًا برأسه، ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف كأنه آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف، فلا يبقى على حاله بل يضم، وتسمى (لغة من لا ينتظر)، "فتقول: (يا جعفُ ويا حارُ ويا هرقُ) بالضم فيهن، وتقول: " يا ثمِي"، بإبدال الضمة كسرة والواو ياء وهكذا، وتسمى هذه اللغة (لغة من لا ينتظر) أو (لغة من ينوي المحذوف) أو (لغة التمام). ينظر: توضيح المقاصد :٣/١١٤١،١١٤٢، أوضح المسالك :٤/ ٥٩،٦٠، التصريح: ٢/٢٦١.

١ . ينظر: الهمع: ٣/٢٣٥.

٢ . التذييل والتكميل :١٤/ ٥٢.

٣ . ينظر: التذييل والتكميل: ١٤/ ٥٢، الهمع: ٣/٢٣٥

فقُلتمْ تَعالَ يا يَزي بنَ مُخرِّم فقلتُ لكُمْ إنّى حَليفُ صُداءِ

بأنَّه شاذٌ [١].

ولم أعثر على هذا القول لابن خروف في شرحه على كتاب سيبويه، ولكن من خلال تتبعي لما ذكره ابن خروف في كتابه (شرح الجمل) أقولُ: إنَّه لم يمنع نعت المرخم، ويدل على هذا أنَّه عندما تحدث عن الشاهد في قول الشاعر:

حَار بْنَ كَعْبٍ أَلاَ أَحْلاَمَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الجُوفِ الجَمَاخِيرِ

ذكر أنَّ الشاهد فيه ترخيم "حارث " على لغة من ينوي المحذوف، وذكر أيضًا أنَّه يجوز فيه البناء على الضم والفتح إتباعًا لحركة النون في(ابن) في لغة من يضم، كقولهم: " يا زيدُ بنُ عمرو "[٢].

ويشير ابن خروف في قوله السابق إلى أنَّه يجوز في (حار) البناء على الضم على اللغة التي لا تنوي المحذوف، ويجوز فيه على هذه اللغة أيضًا الفتح بدلًا من الضم إتباعًا لحركة نون (ابن) الذي هو نعت.

وأرى أنَّ مضمون قول ابن خروف السابق ما هو إلا إجازة منه لنعت المنادي المرخَّم؛ لأنَّه لم يعترض على البيت، ولم يقل إنّه شاذٌ ونعته بعيد؛ لأنَّه في نهاية التعريف كما نسب إليه الشاطبي.

وعلى هذا فما نسبه الشاطبي لابن خروف فيه نظرٌ.

القول الثاني: وهو ما نسبه أبو حيان لابن خروف من أنَّه يرى أنَّ مَنْ بنى المرخَّم على الضم (أي على لغة التمام) لم يصفه، ويجوز وصفه على لغة مَنْ ينوي المحذوف؛ لأنَّ المحذوف على هذه اللغة كالموجود [٣].

---

١ . ينظر: المقاصد الشافية :٥/ ٤١٥.

٢ . ينظر: شرح الجمل لابن خروف :٢/ ٧٥٤،٧٥٥.

٣ . ينظر: التذييل والتكميل: ١٤/٥٢.

وأقول: قول ابن خروف السابق ـ الذي ذكره وهو يحدث عن الشاهد في قولهم:" حارِ بن كعب " ـ يدل على أنَّه يُجيز في المرخَّم الفتح حال بنائه على الضم على لغة التمام؛ إتباعًا لحركة النون في (ابن) الذي هو صفة، وهذا يعني أنَّه أجاز وصف المنادى المرخم في حال بنائه على الضم.

ومن ناحية أخرى فقد قال ابن خروف تعليقًا منه على قول الشاعر:

وهذا رِدَائِي عِنْدَه يَسْتَعِيرُه لِيَسْلُبَني حَقِّي أَمَالِ بنَ حَنْظَلِ

:" (أمالِ) منادى مرخَّم على لغة مَنْ ينوي المحذوف، وقال لو لم ينوه لبناه على الضم، وأجاز بعضهم فتحه إتباعًا لحركة النون من(ابن)، نحو: " يا زيدَ بنَ عمرو"، وينبغي الَّا يجوز بعد الترخيم؛ لأنَّ مثل هذا لم يكثر في كلامهم، وعلة الإتباع كثرة الاستعمال"[1].

وهذا القول لابن خروف يدلُ على أنَّه يجيز نعت المرخَّم على لغة من ينوي المحذوف، وأيضًا على لغة التمام؛ لأنَّه قال إنَّ (مالِ) ورد بالكسر على لغة من ينوي المحذوف، وقال لو لم ينوِ المحذوف لجاء (مالُ) بالضم، وعلى كلا اللغتين فـ " ابن " صفة لـ " مال"، وابن خروف لم ينكر هذا لا من قريب ولا من بعيد، ولو كان ما نسبه أبو حيان لابن خروف صحيحًا لنصَّ على هذا.

وإنَّما الأمر الذي لم يجزه ابن خروف في هذا الموضع هو ما أجازه بعضهم من جواز فتح (مال) على لغة (التمام) إتباعا لحركة (ابن) الصفة، وعلل ذلك بأنَّ فتح المرخم إتباعًا لحركة النون في ابن لم يكثر في كلامهم، والإتباع إنَّما يكون فيما كَثُر استعماله.

وهنا أتعجب من موقف ابن خروف غاية العجب؛ لأنَّه في هذا الموضع لم يجز ما نسبه للبعض من جواز فتح "مال" إتباعًا لحركة نون "ابن"، بالرغم من

---

١ . شرح الجمل لابن خروف: ٢/ ٧٧٨،٧٧٩.

أنَّه أجاز هذا صراحةً في موضع آخر حين قال:" وشاهده ترخيم" حارث" على لغة من ينوي المحذوف، ويجوز فيه البناءُ على الضمِّ، والفتحُ إتباعًا لحركة النون في" ابن" في لغة مَنْ يضمُّ "[١].

وبناء على ما سبق يكون ما نسبه أبو حيان أيضًا لابن خروف فيه نظرٌ.

وينبي على ما سبق أنَّ القول الثالث الذي نصَّ عليه السيوطي ـ من جملة الأقوال الواردة في نعت المُرَخَّم ـ فيه نظرٌ أيضًا.

القول الرابع: وهو ما نُسِب لابن السراج من أنَّه استقبح وصف المرخم [٢].

نسب أبو حيان والصبان لابن السراج أنَّه استقبح نعت المُرَخَّم دون أنْ يُفصِّلا القول في المراد بالقبح عنده أهو الجواز أم المنع [٣]؟

على حين نسب إليه السيوطي أنَّه أجاز نعت المُرَخَّم على كلا اللغتين الواردتين في المُرَخَّم، ولكنه مع جوازه عنده فهو قبيح [٤].

وبالرجوع إلى كتاب (الأصول) لابن السراج نجده يقول:" والفراء لا ينعت المرخم إلا أن يريد نداءين، ونعت المرخم عندي قبيح كما قال الفراء؛ من أجل أنه لا يرخم الاسم إلا وقد عُلِم ما حُذِف منه وما يعني به، فإن احتيج إلى النعت للفرق فرد ما سقط منه أولى كقول الشاعر:

أَصَمْرَ بْنَ ضَمْرةَ ماذا ذَكَرْ تَ مِنْ صِرْمةٍ أُخِذَتْ بالمُرَارِ

أراد: يا ضمر يا بن ضمرة "[٥].

---

١ . شرح الجمل لابن خروف: ٢/ ٧٥٥.

٢ . ينظر: الارتشاف: ٢٢٣٦/٥، التذييل والتكميل :٥٠/١٤، الهمع :٢٣٦/٣، حاشية الصبان:٢٧٢/٣.

٣ . ينظر: الارتشاف: ٢٢٣٦/٥، التذييل والتكميل :٥٠/١٤، حاشية الصبان:٢٧٢/٣.

٤ . ينظر: الهمع: ٢٣٦/٣.

٥ . الأصول: ١/ ٣٧٤.

وبإمعان النظر في قول ابن السراج نجد أنَّه يقول إنَّ نعتَ المُرَخَّم قبيحٌ عنده كما عند الفراء، واحتج لقبحه بما ذكره في قوله السابق، وفي هذا دلالة على أنَّ مذهبه كالمذهب الذي قال إنَّه للفراء ؛ لأنَّه قال إنَّه قبيح عندي كما عند الفراء ، وهذا يعني أنَّ مذهبه هو عدم جواز نعت المرخم، وحَمْل ما ورد من ذلك على تقدير نداء ثانٍ كما هو الحال عند الفراء؛ ولو كان ابن السراج يرى أنَّه يجوز نعت المرخم على قبح على كلا اللغتين الواردتين في المُرَخَّم ـ كما نسب إليه السيوطي ـ لاكتفى بقوله:" ونعت المُرَخَّم عندي قبيح، وهو جائز مع القبح"، كما فعل ذلك في العديد من المواضع في كتابه(الأصول) التي استقبح فيها الشيء ثم أجازه مع القبح، ومن ذلك:

قوله: " فأما إذا قلت: "قائم زيد"، فأردت أن ترفع (زيدا) بـ (قائم) وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه"[١].

فابن السراج في قوله السابق قد استقبح رفع الخبر بالمبتدأ الوصف دون أنْ يعتمد، ثم أجاز ما استقبحه.

وهكذا فعل ابنُ السراج في العديد من المواضع، ومن ذلك أيضًا قوله: " وقد أجاز قوم من النحويين: ظننت عبد الله يقومُ وقاعدًا" و" ظننت عبد الله قاعدًا ويقومُ"، ترفع "يقوم" وأحدهما نسق على الآخر، ولكن إعرابهما مختلف، وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل، والفعل على الاسم؛ لأن العطف أخو التثنية فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية"[٢] .

ثم قال: "وما ذكروا جائز في التأويل لمضارعة "يَفْعَلُ" لفاعل وهو عندي قبيح لما ذكرتُ لك" [٣].

---

١ . الأصول: ٦٠/١.

٢ . الأصول: ١٨٤/١.

٣ . الأصول: ١٨٥/١.

وقال في موضع آخر: " وإن قلت: ما صنعتُ أنتَ وأبوك، جاز لكلٍّ الرفع والنصب، لأنَّك أكَّدت التاء التي هي اسمك بـ (أنت)، وقبيح أن تقولَ: (ما صنعتُ وأبوك)، فتعطف على التاء، وإنما قبح لأنك قد بنيتها مع الفعل، وأسكنتَ لها ما كان في الفعل متحركًا، وهو لام الفعل فإذا عطفتَ عليها فكأنك عطفتَ على الفعل، وهو على قبحه يجوز"[١].

إلى غير هذا من المواضع التي استقبح فيها ابن السراج الشيء ثم أجازه مع القبح [٢].

وبالنظر في الأقوال السابقة لابن السراج نجد أنَّه حينما أراد القبح مع الجواز نصَّ على ذلك في غالب الأمر، وإن لم ينص فطريقة عرضه تدل على ما إذا كان يقصد بالقبح الجواز أو المنع.

وبناء على ما سبق أرى أنَّ ابن السراج يقصد بقوله: (نعت المرخَّم عندي قبيح) أي: غير جائز؛ وأرى أنَّ القول بعدم جواز نعت المرخَّم هو حقيقة مذهب ابن السراج، وليس الجواز مع القبح كما نسب إليه السيوطي؛ والحُجة التي ذكرها ابن السراج لتقوية مذهب الفراء تؤكد هي الأخرى أنَّ مذهب ابن السراج عدم جواز نعت المرخَّم؛ إذ هذه الحجة في حقيقة الأمر إنَّما هي لابن السراج، لا أنَّ الفراء هو الذي قال بها؛ وقد قال ابن السراج تعليقًا منه على قول الشاعر:

أَضَمْرَ بْنَ ضَمْرةَ ماذا ذَكَرْ تَ مِنْ صِرْمةٍ أُخِذَتْ بالمُرَارِ

أراد يا ابن ضمرة، وقد خرَّج ابن السراج (ابن) في البيت على أنَّه نداء ثان، وهذا يدل على أنَّ هذا هو ما يراه ويؤيده؛ ومن ثمَّ ففي تقوية ابن السراج لمذهب الفراء دليل كاف على أنَّ ابن السراج يؤيد هذا المذهب، وأيضًا لو كان

١ . الأصول: ١/٢١١.

٢ . الأصول: ٢/ ١٧٢،٣٠١،٢٨١.

ابن السراج يرى جواز الحالين مع القبح لفعل ما فعله السيرافي حين أجاز في قول الشاعر:

(أنَّك يا مُعاوِ يا ابنَ الأفضلِ)

ما يراه مذهبًا لسيبويه فيها، كما أجاز أيضًا ما ذكره البعض من كون (ابن) نعتا لـ (معاوية) طالما جاءت به رواية عن العرب.

وبناء على ما سبق فما نسبه السيوطي لابن السراج فيه نظرٌ، ومن ناحية أخرى فقد كان أبو حيان والصبان أكثر دقة فيما نسباه إلى ابن السراج، وصحيحٌ أنَّهما لم يُفَصِّلا القول في مقصود ابن السراح بالقبيح، لكنهما في ذات الوقت لم ينسبا له شيئًا لم يتلفظ به.

تعقيب:

وبعد عرض أقوال النحاة في حكم نعت المنادى المُرَخَّم أقول: إنَّنِي أؤيد قول سيبويه والجمهور الذين أجازوا نعت المُرخَّم؛ وذلك لورود السماع به ؛ والنعت هنا لم يأتِ لبيان ما حُذِف من المُرَخَّم لأجل الترخيم ، وإنَّما جاء لأنَّ الاسم المُرَخَّم في حاجة إلى النعت لمعرفة صفته التي تميزه عن غيره، أو مهنته، أو لمعرفة نسبه لاشتراك الكثير معه في نفس الاسم ، إلى غير ذلك من الأمور التي تحتاج إلى النعت للبيان والإيضاح؛ فالنعت هو الذي يكمل دلالة منعوته ويرفع احتماله واشتراكه ببيان صفة من صفاته، أو من صفات ما تعلق به[1]، وحال المُرَخَّم بعد الترخيم كحاله قبل الترخيم فقد يحتاج إلى النعت لغرض ما من الأغراض التي يأتي لها النعت، وترخيم الكلمة في واقع الأمر لا يتعارض مع نعتها ؛وذلك لأنَّ التخفيف الحاصل من الترخيم حصل لذات اللفظ المنادى، وهذه

١ . ينظر: شرح الكافية الشافية: ١١٥٤/٣، اللمحة في شرح الملحة: ٧٢٧/٢، توضيح المقاصد:٩٤٧/٢، شرح ابن عقيل: ٣/ ١٩١.

الذات في واقع الأمر معلومة للمخاطَب؛ لأنَّ من شروط الترخيم أنْ يكون المُرخَّم معينًا[١].

وحتى لو كان المرخَّم نكرة مقصودة كما أجاز البعض [٢] فالمُرَخَّم لا يخرج عن كونه معلومًا ومتعينًا للمخاطب؛ إذ النكرة المقصودة قد صارت معرفة بقصد الإقبال عليها، وطالما عُلِم المرخَّم فالمخاطب على علم بالمحذوف، وكأن الكلمة لم يحذف منها شيءٌ؛ لذا يُعامَل المرخَّم هنا بما كان يُعامَل به قبل النداء والترخيم مِن جواز نعته متى احتاج الأمر إلى هذا.

وأرى أنَّ الغرض من الترخيم ليس التخفيف فحسب، وإنَّما رُخِمت الكلمة أيضًا مراعاةً لمقتضى الحال، فَمَنْ رَخَّم قد راعى حال المخاطب والسياق الوارد فيه الكلام، وعلى هذا فالمتكلم حين نعت المرخم إنَّما فعل ذلك لجزمه بحاجة المخاطب أو السياق إلى ذكر وصف للمرخَّم يتميز به عن غيره؛ ومن ثَّم فلا داعي لتأويل ما ورد من نعت المرخَّم على أوجه أخرى غير كونه نعتًا، ولننظر فيما وراء النص من غرض المجيء بالنعت.

وأمَّا عن مذهب القائلين بالمنع، فقد ورد في كلام العرب ما يخالف ما ذهبوا إليه، وإذا كان المنادى المرخَّم قد جاز نعته في غير الترخيم فما المانع من ذلك بعد ترخيمه، وقد ذكرتُ من قبل أن مَنْ نعت المرخَّم إنَّما فعل ذلك لاحتياج المُرَخَّم للنعت لغرض من الأغراض التي لا غنى عنها لاستيفاء المعنى الذي يريد المتكلم إيصاله للمخاطب.

---

١ . ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٥٢، توضيح المقاصد: ١١٢٨/٣، اللمحة في شرح الملحة: ٦٣٢/٢، التصريح :٢٥١/٢.

٢ . ينظر: شرح الأشموني: ٦٩/٣.

المذهب القائل بقبح نعت المُرَخَّم:

استقبح ابنُ السراج نعتَ المُرَخَّم وقصد بالقبح هنا المنع ـ كما وضَّحتُ ذلك من قبل ـ وعلل لما يراه من القبح بأنَّ الاسم لا يرخم إلا وقد عُلِم ما حُذِف منه وما يعني به، وأنَّ ردَّ ما سقط من المُرَخَّم أولى من نعته.

وليس الأمر على النحو الذي ذهب إليه ابن السراج وذلك لأنَّ الاسم يُرخم إذا عُلِم ما حُذف منه، وإن لم نعرف مَنْ المقصود وما صفته وما نسبه وغير ذلك، فهو كما قال ابن عصفور معلوم من وجه مجهول من آخر [1]؛ لذا يأتي النعت لتوضيح المنعوت بذكر صفته التي تميزه عن غيره.

وما قاله ابن السراج من أنَّ ردَّ ما سقط من المُرخَّم أولى من النعت فيه نظرٌ؛ وذلك لأنَّنا نقول:(جاء زيد) ، ونجد المخاطب لا يعرف مَنْ " زيد" على الرغم من أنَّ لفظ" زيد " لم يسقط منه أي حرف ؛ والعلة في عدم معرفة المخاطب له هو اشتراكه مع غيره في نفس الاسم؛ لذا كنا في حاجة إلى ما يزيل الاشتراك بوصف كلمة (زيد) بصفته التي تميزه عن غيره ، كأن نقول (زيد التاجر أو العاقل) ، وكذا الحال هنا في المنادى المُرخَّم فلو رددنا المحذوف من المُرَخَّم وقلنا :(يا حارث) فما قيل في :(جاء زيد) يُقال هنا ؛ إذ هناك الكثير ممَّن يطلق عليهم لفظ (حارث) ؛ لذا فالإتيان بالنعت هنا أيضًا أمر ضروري لتوضيح المنعوت ، ومن ناحية أُخرى ليس ما حُذِف من المرخَّم هو العلة في عدم معرفة المخاطب مَنْ المقصود في نحو قولنا : (يا حارِ)، وإنَّما العلة هي عدم نعت المُرَخَّم بالصفة التي تميزه عند المخاطب عن غيره .

وبناء على ما سبق فالقول بأنَّ نعت المُرَخَّم قبيح وغير جائز ليس هو الأولى عندي بالقبول.

---

١ . ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٢٣.

القول في إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل

يعمل المصدر عمل الفعل، وقد وضع النحاة شروطًا لهذا الإعمال، ومتى توافرت هذه الشروط يعمل المصدر مضافًا ومنونًا ومقترنًا بأل، ولم تتفق كلمة النحاة على إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل واختلفوا في إعماله، وقد نص السيوطي على هذا الخلاف، وقد تمثل ما وُسِمَ بالقبح هنا فيما ذكره السيوطي من أنَّ البعض أجاز بقبحٍ إعمال المصدر المقترن بأل.

يقول السيوطي: " يلي المصدر المنون في الإعمال إعماله معرَّفًا بأل، وأنكره كثيرون والبغداديون وقومٌ من البصريين، وثالثها أنَّه قبيح، ورابعها إنْ عاقبت (أل) الضمير عَمَلَ، وإلَّا تعاقبه فلا يجوز إعماله وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة واختاره أبو حيان"[١] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أنَّنِي قد تحدثت في بحثي لي بعنوان (إعمال المصدر عمل الفعل دراسة نحوية تحليلية) [٢] عن إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل وخلاف النحاة في إعماله بالتفصيل، ومن ثَمَّ فلا داعي لتكرار ما تحدثت عنه من قبل، وأرى أنَّ الأولى هنا هو الحديث عن المذهب الذي أجاز إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل بقبح.

المذهب القائل بقبح إعمال المصدر المعرَّف بـ(أل) عمل الفعل.

نصَّ السيوطي على أنَّ هناك قولًا بقبح إعمال المصدر المُعَرَّف بـ(أل) عمل الفعل، ولم ينسب السيوطي هذا القول لأحدٍ بعينه، والواقع أنَّ مَنْ صرَّح

١ . الهمع: ٥٩/٣، ٦١ بتصرف يسير.

٢ . بحث منشور بحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الثامن من العدد الحادي والثلاثين: ٩٤٨. ٩٥٩.

بهذا القول هو الفارسي [١]، وقد نُسِب هذا القول أيضًا للفراء وجماعة من البصريين [٢].

يقول الفارسي: "ومثال ما أعمل من المصادر وفيه الألف واللام قولك: أعجبني الضربُ زيدٌ عمرًا، والشتمُ بكرٌ خالدا، قبيح ومما جاء في الشعر من هذا قوله [٣]:

ضَعِيفُ النكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ

فهذا بمنزلة قولك: " أنْ شتم بكرٌ خالدًا، قبيح"[٤].

---

١ ـ ينظر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسيّ: ١٦٠، الارتشاف :٢٢٦١/٥، توضيح المقاصد:٨٤٠/٢، المساعد:٢٣٥/٢، التصريح:٦/٢.

٢ . ينظر: الارتشاف: ٢٢٦١/٥، التذييل والتكميل:٨٣/١١، المساعد:٢٣٤/٢.

٣ ـ من المتقارب ولم أعثر على قائله والبيت في الكتاب: ١ / ١٩٢، شرح أبيات سيبويه : ١/ ٢٦٠، شرح المفصل: ٦ / ٦٤، المقرب: ١ / ١٣١، شرح التسهيل: ٢ / ٤٤٤، شرح المقرب المسمى بالتعليقة للعلامة بهاء الدين بن النحاس: ١/ ٥٠٢، تحرير الخصاصة في تيسير الخُلاصة لابن الوردي: ٢ / ٤١٥، شرح الأشموني: ٢/ ١٩٨، التصريح: ٦/٢.

اللغة: النكاية: الإضرار، الفرار: الهرب، يراخي الأجل: يبعد الموت. ينظر: المقاصد النحوية: ١٣٩٧/٣=

=المعنى: يهجو رجلا بالضعف، والعجز عن مكافأة أعدائه والانتصار منهم إذا ظلموه، ثم ذكر إنه يحسب الفرار يباعد اجله ويحرس نفسه. ينظر: شرح أبيات سيبويه :١/ ٢٦٠.

الشاهد قوله: " النكاية أعداءه " حيث أُعْمِل المصدر المقترن بـ " أل " وهو قوله " النكاية " عمل الفعل فنصب المفعول به وهو قوله " أعداء".

٤ . الإيضاح: ١٦٠.

حجة الفارسي على قبح إعمال المصدر المُعَرَّف بأل:

لم يذكر الفارسي العلة في حكمه على إعمال المصدر المُعَرَّف بأل بالقبح، ولكن يمكننا القول: إنَّ وجود الألف واللام في المصدر هي العلة التي دفعته لهذا القول؛ لأنَّ الألف واللام تخرج المصدر من شبه الفعل؛ لأنَّها من خصائص الأسماء، وعلى هذا فاقترانه بأل يقوِّي فيه معنى الاسمية، ويبعده عن شبه الفعل الذي يكون مُنكَّرًا.

هل مراد الفارسي من القول بقبح إعمال المصدر المُعَرَّف بأل الجواز أم المنع؟

استقبح الفارسي إعمال المصدر المعرَّف بأل عمل الفعل وليس في قوله دلالة صريحة على مقصوده من القبح أهو الجواز أم المنع؟

ولكن قول الفارسي حين كان يتحدث عن قول الشاعر [1]:

لَقَد عَلِمَتْ أُولَى المُغِيْرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

١ . من الطويل والبيت للمرار الأسدي أو لمالك بن زغبة في شرح المفصل: ٦ / ٦٤، ولمالك بن زغبة في خزانة الأدب: ٨ / ١٢٩، وبلا نسبة في المقتضب: ١ / ١٤، اللمع: ١٩٦، شرح التسهيل: ٢ / ٤٤٣، شرح الرضي على الكافية: ٣ / ٤٧٩، شرح ألفية ابن معط: ٢ / ١٠١٠، شرح الأشموني: ٢ / ٢٠٠.

اللغة: أولى: أوّل، المغيرة: الخيل تخرج للغارة، وهنا الفرسان، أنكل: أرجع من الخوف، مسمع: مسمع بن شيبان. ينظر: المقاصد النحوية: ١٠٣٧/٣، الخزانة:١٢٩/٨.

المعنى: لقد علم أوّل من لقيت من المُغيرين أنّي هزمتهم، ولحقت عميدهم، فلم أتراجع عن ضربه بالسيف. ينظر: المقاصد النحوية: ١٠٣٧/٣، الخزانة:١٢٩/٨.

الشاهد: قوله " عن الضرب مسمعا " حيث عمل المصدر المعرَّف بأل (الضرب) عمل الفعل، فنصب مفعولًا به (مسمعا).

حيث قال: " فمَنْ أنشد (كَرَرْتُ) كان على إعمال (الضَرْب) في(مسمع)، فإنَّ قلت: فهل يكون على أنَّه أراد أنَّي:(كررت على مسمع فلن أنكل عن الضرب)، فلما حذف الجار وصل (كررت)
إلى (مسمع) فنصب كقوله [1]:

كأَنَّه واضِحُ الأَقرابِ فِي لُقُحٍ أَسْمى بهِنَّ وعَزَّتْهُ الأَناصِيلُ

يريد:(عزَّت عليه)، فلما حذف (على) أوصل الفعل إلى الضمير، فإنَّ ذلك لا يُحمل عليه ما وُجِد مندوحة عنه"[2].

---

١ . من البسيط للأخطل في ديوانه:٢٣٤، المسائل الحلبيات: ١٨٦، الأدب اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري بتحقيق / محمد سعيد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى:١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م: ٧٦٨، وبلا نسبة في: المخصص: ٢٤٧/٤، المحكم:٣٢٦/٨، التذييل والتكميل:٨٣/١١، إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي بتحقيق: د/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى:١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م: ١٨٢/١، لسان العرب:٦٦٤/١١، تاج العروس: ٣٠/ ٤٩٦.

اللغة: الواضح: الأبيض وليس بالشديد البياض، الأقراب: الخواصر، واحدها: قُرْب، أراد بواضح الأقراب: الحمار الوحشي، اللقُح: الأُتن، أسمى بهن: لزم بهن السماوة وهي موضع بين الكوفة والشام، أي: أقام في بادية السماوة، الأناصيل جمع: نَصْل: وهو ما أبرزت البُهْمَى ونذرت به من أكمتها، وقيل: هو ما يُوبِسْه الحر من البُهمى فيشتد على الأَكَلَة، وقيل المراد به أشواك النبت. ينظر: مجمل اللغة :٧٥٠، المحكم: ٨/ ٣٢٦، لسان العرب: ٣١٣/١١،٦٦٤.

الشاهد: قوله "وعزته" أراد: وعزت عليه، فحذف حرف الجر، فوصل الفعل، فنصب الضمير بنفسه.

٢ . الإيضاح: ١٦١،١٦٢.

وبالنظر في قول الفارسي السابق نجد أنَّه اختار أنَّ يكون نصبُ (مسمع) بـ(الضرب) وهو مصدر معَرَّف بالألف واللام، ولم يختزْ أن يكون الأصلُ: (كررت على مسمع) ثم حذف الجار وعدَّى الفعل فصار: كررت مسمعًا؛ لما يترتب عليه من حذف (على)؛ إذ القول الأحسن عند الفارسي ما لم يكن مؤديًا إلى الحذف، وكأن الفارسي بذلك يقول: لا داعي لأنْ نلجأ إلى حذف حرف الجرَّ طالما يوجد إمكانية للبعد عن هذا بإعمال المصدر المُعَرَّف بأل[١] ، وهذ يعني أنَّ إعماله جائز عنده، وبذلك يكون الفارسي حين ذهب إلى أنَّ إعمال المصدر قبيحٌ قد قصد بالقبح هنا: الجواز مع القبح.

وأودُّ القول إنَّ في نسبة القول بقبح إعمال المصدر المعرَّف بأل إلى الفراء نظرًا، لأنَّ الفراء قد أعمل المصدر المقترن بأل، وممَّا يؤيد هذا قوله حين كان يتحدث عن قوله تعالى {لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ إِلَّا مَن ظُلِمَۚ}[٢]:" وإن شئت جعلت (مَنْ) رفعًا إذَا قلت:(ظُلِمَ) فيكون المعنى: لا يُحبُّ الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم) [٣]

فقد أجاز الفراء في قوله السابق أن يكون (مَنْ) في موضع رفع بـ (الجهر)على تقدير:(لا يُحبُّ اللهُ أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم)، وبذلك يكون الفراء قد أعمل المصدر المقترن بأل (الجهر) عمل الفعل ورفع به الاسم الموصول (مَنْ).

تعقيب على القول بقبح إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل:

استقبح الفارسي إعمال المصدر المُعَرَّف بأل، وقصد بالقبح الجواز مع القبح ـ كما أشرتُ من قبل ـ وقد ذكرتُ أنَّنِي أرى أنَّ حجة الفارسي في القول

١ . ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني: ١/ ٥٦٧،٥٦٨.

٢ . سورة النساء من الآية: ١٤٨.

٣ . معاني القرآن للفراء: ١ / ٢٩٣.

بقبح إعمال المصدر المُعَرَّف بأل هي اقترانه بأل التي تبعده عن شبه الفعل؛ إذ هي من خصائص الأسماء.

وهنا أقول: قد وُجِد في أنواع المصدر الثلاثة(المضاف ، المنون ، المعَرَّف بأل) خاصيةٌ من خواصِ الاسم ، فالمضاف فيه الإضافة وهي من خصائص الاسم ،والمنون فيه التنوين وهو من خصائص الاسم ، والمقترن بأل فيه " أل " وهي من خصائص الاسم ، وقد عمل المصدر المضاف والمنون عمل الفعل مع ما فيهما من خواص الاسم ، فمن باب أولى أن يعمل المصدر المقترن بـ" أل " بالقياس عليهما ؛ إذ هو ليس بأقل شأنًا منهما في هذا الباب، يضاف إلى ذلك أنَّه قد ورد إعمال المصدر المقترن بأل في العديد من الشواهد القرآنية والشعرية ، وعلى هذا فقد توافر لإعمال المصدر المقترن بأل السماع والقياس، لذا أرى أنَّ أولى المذاهب بالقبول هو المذهب القائل بجواز إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل ، كما أرى أنَّ القولَ بقبح إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل فيه نظرٌ.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد

فقد توصلت من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج من أهمها:

- بتتبع الأحكام النحوية التي وُسِمت بالقبح في كتاب (همع الهوامع)، نجد أنَّ ما حُكِمَ عليه بالقبح لا يعني دائما الضرورة التي لا يجوز استعمالها في كلام العرب، بل لقد استعمل هذا المصطلح في كثير من الأحيان للدلالة على الجواز مع القبح، وأُريد به في أحيان أخرى منع الاستعمال.
- لم يضع السيوطي تعريفًا دقيقًا للقبح في كتابه (الهمع)، ولعله اكتفى بذكره له في كتابه (الاقتراح)، ولم يذكر في معظم المسائل التي أورد فيها مذهبًا قائلًا بالقبح علةَ الحكم عليها بالقبح عند أصحاب المذهب، ولم يذكر أيضًا المراد من الحكم بالقبح أهو الجواز أم المنع؟!
- تداخل مصطلحا الشذوذ والندرة عند الفارسي فنجده يحكم على الشيء بالشذوذ في بعض كتبه، ويعود ويحكم على الشيء نفسه بالندرة في كتاب آخر كما هو الحال في دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع، ومثل هذا يوضح مدى الاضطراب والخلط الذي كان يشوب الأحكام النحوية، ولا سيما ما جاء منها مخالفًا لما اتفق عليه معظم النحاة.
- السيوطي عندما نسب للجمهور القول بأنَّ دخول(أل) الموصولة على الفعل المضارع في الشعر من الضرورات القبيحة لم يكن يعبر عن مذهب الجمهور، بل كان يعبر عن مذهبه هو الذي يراه في هذه المسألة.
- أرى أنَّ العلة التي دفعت السيوطي إلى الحكم بالقبح على ما ورد في الشعر من دخول(أل) الموصولة على الفعل المضارع هي: أنَّ (أل) الموصولة لا توصل إلا بصفة صريحة كاسم الفاعل أو اسم المفعول.

ـ استدلال الجمهور على اسمية (أل) الموصولة بدخولها على الفعل المضارع يدل على أنَّ هذا دليلٌ قويٌ عندهم، وغيرُ مخالفٍ للقواعد؛ وهذا يؤكد أنّهم لم يقولوا إنَّ دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع في الشعر من الضرورات القبيحة كما نسب إليهم السيوطي.

ـ يُعامَل المرخَّم بعد النداء بما كان يُعامَل به قبل النداء، مِن جواز نعته متى احتاج الأمر إلى هذا؛ إذ النعت إنَّما يأتي لغرض ما كبيان صفته التي تميزه عن غيره، أو مهنته، أو للمدح أو للذم، أو معرفة نسبه لاشتراك الكثير معه في نفس الاسم.

ـ الغرض من الترخيم ليس التخفيف فحسب، وإنَّما قد ترخم الكلمة مراعاةً لمقتضى الحال؛ فَمَنْ رَخَّم قد راعى حال المخاطب، والسياق الوارد فيه الكلام.

ـ لا داعي لتأويل ما ورد من نعت المرخَّم على أوجه أخرى غير كونه نعتًا، ولننظر فيما وراء النص من غرض المجيء بالنعت؛ لأنَّ المتكلم حين نعت إنَّما فعل ذلك لجزمه بحاجة المخاطب إلى ذكر وصف للمرخَّم يتميز به عن غيره.

ـ ليس ما حُذِف من المرخَّم هو العلة في عدم معرفة المخاطب مَنْ المقصود في نحو قولنا: (يا حارِ)، وإنَّما العلة هي عدم نعت المُرَخَّم بالصفة التي تميزه عند المخاطب عن غيره.

ـ كان من الأولى للنحاة الذين اختلفوا في حكم تقديم التمييز على مخصوص(حبَّذا) أو تأخيره عنه أنْ يبني كلٌّ منهم ما يراه في حكم تقديم التمييز على مخصوص (حبَّذا) أو تأخيره عنه على نوع التمييز الواقع بعد (حبَّذا) أهو من تمييز المفرد أم من تمييز الجملة ؟؟وأيضا على العامل في التمييز عند كلٍّ منهم؛ لأنَّ نوع التمييز والعامل فيه يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بحكم تقديم التمييز على المخصوص أو تأخيره عنه.

ـ أرى أنَّ الحل الأمثل للخروج من دائرة الخلاف التي لا تنتهي في حكم تقديم التمييز على مخصوص (حبَّذا) أو تأخيره عنه هو القول بأنَّ (حبَّ) فعل و(ذا)فاعله؛ لأنَّ هذا المذهب هو الذي يتسنى عليه تقديم التمييز على المخصوص وتأخير عنه، أمَّا باقي المذاهب فقد ترتب عليها امتناع تقديم التمييز على المخصوص فيها مع أنَّ النحاة لم يمنعوا التقديم كما أنَّهم لم يوجبوا التأخير.

ـ كما عمل المصدر المضاف والمنون عمل الفعل مع ما فيهما من خواص الاسم، فمن باب أولى أن يعمل المصدر المقترن بـ " أل " بالقياس عليهما؛ إذ هو ليس بأقل شأنًا منهما في هذا الباب.

ـ يجوز بقلة حذف (مِنْ) والمفضول مع أفعل التفضيل لدليلٍ إذا كان صفة؛ لوروده في كلام العرب؛ ولأنَّ الصفة قد ورد حذفها في كلام العرب بقلة، ولم نجد من النحاة مَنْ حكم على حذفها بأنَّه قبيح.

ـ أرى علة قبح الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب هي كون فعل التعجب ضعيفًا؛ لأنَّه غيرُ متصرف، ومن ثَّم صار حكمه حكم الأسماء، فلم يتسن معه الفصل.

ـ الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور في قولهم: (ما أحسنَ أنْ يصدق الرجل) يفارق غيره من الشواهد التي جاء فيها الفصل؛ لكون الفاصل في اللفظ هو المتعجب منه في المعنى؛ ولذا صار الفصل بالجار والمجرور كلا فصل.

ـ الدافع وراء الحكم بالقبح على ضم آخر المنادى المضاف لياء المتكلم عند حذف الياء منه هو التباس المنادى المضاف بغيره بعد حذف الياء منه.

ـ أورد ابن السراج مصطلح القبح بكثرة في كتابه (الأصول) ولم يستعمله بمعنى واحد، بل كان تارة يُريد به جواز الاستعمال اللغوي ـ الذي يتحدث عنه ـ مع القبح، وتارة أخرى يريد به المنع.

ـ استعمل النحاة العرب مصطلح الغريب بمعنى القليل الاستعمال؛ وعلى هذا فلا تعارض بين حكم ابن مالك على حذف (مِن) والمفضول إذا كان أفعل صفة بالقلة تارة، والغرابة تارة أخرى، وهذا يؤكد ما أشرت إليه من قبل من أنَّ الأحكام النحوية يشوبها الخلط والاضطراب عند معظم النحاة.

أهم التوصيات:

ـ مازالت الأحكام النحوية ولا سيما (القبيح، الضعيف، الرديء، المكروه) في حاجة إلى مزيد من الدراسة من خلال مؤلفات النحاة المختلفة لبيان الحدود والضوابط التي تميز كلًّا منها عمّا سواه.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

ثبت المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد، شهاب الدين الشهير بالبناء بتحقيق/ أنس مهرة، دار الكتب العلمية ـ لبنان، الطبعة: الثالثة: ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ..
- الأدب اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري بتحقيق/ محمد سعيد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى:١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي بتحقيق د / رجب عثمان محمد، ومراجعة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة: الأولى: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
- أساس البلاغة للزمخشري بتحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م.
- أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم، دار غريب ـ القاهرة، طبعة سنة: ٢٠٠٧ م.
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج بتحقيق /عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة لبنان ـ بيروت، (د. ت).
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس بتحقيق/عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة : الأولى :١٤٢١ م .
- الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي بتحقيق/عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، الطبعة: الثانية: ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
- ألفية ابن مالك لمحمد بن عبد الله جمال الدين الطائي الجياني، طبعة: دار التعاون، (د. ت).
- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد العلوِيّ بتحقيق د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة: الأولى: ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩١.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى: ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري بتحقيق/يوسف الشيخ محمد،طبعة دار الفكر،(د.ت).
ـ إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي بتحقيق: د/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى:١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م.
ـ الإيضاح العضدي للفارسي بتحقيق د/ حسن شاذلي، الطبعة: الأولى: ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
ـ الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان بن الحاجب بتحقيق د/ موسى بناي العليلي، مطبعة العاني ـ بغداد، (د. ت).
ـ بحر العلوم لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، (د. ط)، (د. ت).
ـ البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي بتحقيق / صدقي محمد جميل، دار الفكر ـ بيروت، طبعة سنة :١٤٢٠ هـ.

ـ البيان في شرح اللمع للشريف عمر الكوفي بتحقيق د/ علاء الدين حَمْويَّة، دار عمار . عمان،
الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
ـ تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد الزبيدي، بتحقيق / مجموعة من المحققين دار الهداية، (د. ت).
ـ التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن إسحاق الصيمري بتحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى: ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لأبي محمد عبد الله بن يوسف، جمال الدين ابن هشام الأنصاري بتحقيق د /عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى: ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.
ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي بتحقيق د/حسن هنداوي، دار كنوز أشبيليا ـ الرياض، الطبعة: الأولى: ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦ م.
ـ التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان الطبعة: الأولى: ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
ـ التعريفات لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
ـ التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، المحقق/ د. عوض بن حمد، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ـ١٩٩٠م.
ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش بتحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام ـ القاهرة، الطبعة: الأولى: ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.
ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي بتحقيق/ د بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.
ـ تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري بتحقيق/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة: الأولى:٢٠٠١ م.
ـ توجيه اللمع لابن الخباز بتحقيق د/ فايزة زكي محمد، دار السلام، الطبعة: الثانية ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين المرادي بتحقيق /عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة: الأولى: ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٨ م.

ـ ثمار الصناعة في علم العربية لأبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري بتحقيق د/ محمد بن خالد الفاضل، طبعة سنة: ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
ـ جامع البيان في تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري بتحقيق / أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى :١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
ـ جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣.
ـ الجامع لأحكام القرآن المسمى بتفسير القرطبي بتحقيق / أحمد البردوني، / إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، الطبعة: الثانية: ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
ـ الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي بتحقيق د/ فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة: ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥م.
ـ جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن دريد المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت الطبعة: الأولى: ١٩٨٧م.
ـ الجنى الداني في حروف المعاني لأبي محمد بدر الدين المرادي بتحقيق د/ فخر الدين قباوة، / محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى: ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢ م.
ـ الجيم لأبي عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني بتحقيق/ إبراهيم الأبياري، الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . القاهرة، طبعة سنة :١٣٩٤هـ ـ١٩٧٤.
ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان الطبعة: الأولى: ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧.
ـ الحماسة البصرية لأبي الحسن البصري علي بن أبي الفرج بتحقيق/مختار الدين أحمد، عالم الكتب ـ بيروت، (د.ت).

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي بتحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة: ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

ـ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، (د. ت).

ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه /محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى :١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي بتحقيق د/أحمد محمد الخراط، دار القلم . دمشق،(د.ت).

ـ ديوان الأخطل بشرح / مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة: الثانية: ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

ـ ديوان الأسود بن يعفر بتحقيق / نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد، طبعة سنة: ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

ـ ديوان امرئ القيس بشرح /عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة: الثانية:١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤م.

ـ ديوان أوس بن حجر بتحقيق د/ محمد يوسف، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الثالثة: ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

ـ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب بتحقيق د/ نعمان محمد، الطبعة الثالثة ـ دار المعارف ـ مصر، (د.ت).

ـ ديوان حسان بن ثابت شرح وتقديم أ / عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

ـ ديوان العباس بن مرداس بتحقيق د/ يحيي الجبوري، دار الجمهورية ـ بغداد، طبعة سنة: ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

ـ ديوان العجاج برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه بتحقيق د / عزة حسن، دار الشرق العربي بيروت ـ لبنان، طبعة سنة: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة الذي قدم له ووضع هوامشه وفهارسه /فايز محمد، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة: الثانية :١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
ـ ديوان النمر بن تولب بتحقيق وشرح د / محمد نبيل، دار صادر ـ بيروت، الطبعة: الأولى: ٢٠٠٠م.
ـ رسالة الحدود لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، المحقق، إبراهيم السامرائي، دار الفكر ـ عمان، (د.ت).
ـ زهر الآداب وثمر الألباب لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصرِيّ القيرواني، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
ـ سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
ـ سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد أحمد الذهبي بتحقيق/ مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة: ١٤٠٥ هـ ـ١٩٨٥ م.
ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بتحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ـ القاهرة، الطبعة: العشرون: ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
ـ شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي، المحقق د/ محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر القاهرة ـ مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م.
ـ شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي المحقق:/عبد العزيز رباح، / أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: الثانية: ١٤٠٧هـ ـ ١٩٩٨٨م.

ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
ـ شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس بتحقيق د/ علي موسى، مكتبة الخريجي ـ الرياض، الطبعة: الأولى: ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥.
ـ شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، المحقق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، طبعة: هجر للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى :١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، قدَّم له ووضع فهارسه / فوَّاز الشعَّار، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى: ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م.
ـ شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٧ م.
ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك بتحقيق/ عدنان الدوري، مطبعة العاني ـ بغداد، طبعة سنة: ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
ـ شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي بتحقيق د/ إميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة: الثانية: ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧.
ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك حققه وقدم له أ.د/ عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث ـ مكة المكرمة، الطبعة: الأولى: ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.
ـ شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، المحقق/ أحمد حسن مهدلي، /علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
ـ شرح اللمع للإمام أبي القاسم عبد الواحد بن عليّ، المعروف بابن برهان العُكبري بتحقيق د/ فائز فارس، طبعة الكويت، الطبعة: الأولى: ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

ـ شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب ـ بيروت، (د. ت).
ـ الشعر والشعراء لأبي محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري، دار الحديث ـ القاهرة، طبعة سنة: ١٤٢٣هـ.
ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري بتحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت الطبعة: الرابعة: ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
ـ ضرائر الشعر لابن عصفور بتحقيق/ السيد إبراهيم، دار الأندلس للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى :١٩٨٠ م.
ـ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود الألوسي، المكتبة العربية ـ بغداد، المكتبة السلفية ـ مصر، طبعة سنة: ١٣٤١هـ.
ـ طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي بتحقيق/ طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، طبعة سنة: ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
ـ الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم لأبي عبد الله محمد بن سعد البصري، المعروف بابن سعد بتحقيق/ زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم –المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ...
ـ علل النحو لابن الورَّاق بتحقيق/ محمود جاسم، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى:١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م.
ـ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي بتحقيق/ د مهدي المخزومي، د /إبراهيم السامرائي، طبعة: دار ومكتبة الهلال، (د.ت).
ـ عيون الأخبار لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، طبعة سنة: ١٤١٨ هـ.
ـ فتح القدير للشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب ـ دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى :١٤١٤ هـ.

ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي بتحقيق / إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى:١٩٧١ م.
ـ القاموس المحيط لأبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى بتحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥م.
ـ الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهُذَلي اليشكري المغربي بتحقيق/ جمال بن السيد بن رفاعي، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى: ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.
ـ الكتاب لسيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة:١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.
ـ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري بتحقيق د/ عبد الإله نبهان، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
ـ اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي بتحقيق/الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، /الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى:١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م.
ـ لسان العرب لابن منظور الإفريقي، دار صادر ـ بيروت، الطبعة: الثالثة :١٤١٤هـ.
ـ اللمحة في شرح الملحة لمحمد بن حسن شمس الدين المعروف بابن الصائغ بتحقيق / إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.
ـ اللمع في العربية لابن جني بتحقيق/ فائز فارس، دار الكتب الثقافية ـ الكويت، (د. ت).

ـ المبسوط في القراءات العشر لأحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوري بتحقيق/ سبيع حمزة، مجمع اللغة العربية ـ دمشق، طبعة سنة: ١٩٨١ م.
ـ مجمع الأمثال للميداني بتحقيق/محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت ـ لبنان، (د.ت).
ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
ـ المحكم والمحيط الأعظم لابن سِيده بتحقيق / عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى:١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م.
ـ مختار الصحاح لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي بتحقيق / يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية –الدار النموذجية، بيروت ـ صيدا، الطبعة: الخامسة: ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
ـ المخصص لابن سِيده بتحقيق/ خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة: الأولى:١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦م.
ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي بتحقيق/ فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى:١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
ـ المسائل الشيرازيات لأبي على الفارسي بتحقيق / حسن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا، الطبعة: الأولى: ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤ م.
ـ المسائل العسكرية لأبي على الفارسي بتحقيق / محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني ـ القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٢م.
ـ المسائل المشكلة لأبي على الفارسي المعروفة بالبغداديات، قرأه وعلق عليه د / يحيي مراد، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان: الطبعة الأولى: ٣٠٠٣م ـ ١٤٢٤هـ.

ـ المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل، المحقق: د./محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر ـ دمشق ـ دار المدني ـ جدة)، الطبعة: الأولى:١٤٠٠ ـ ١٤٠٥ هـ.
ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي الحموي، المكتبة العلمية ـ بيروت، (د.ت).
ـ معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش بتحقيق د/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة: الأولى: ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م.
ـ معاني القرآن ليحيي بن زياد الفراء بتحقيق/ أحمد يوسف النجاتي، / محمد علي النجار، / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة ـ مصر، الطبعة: الأولى، (د. ت).
ـ معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج بتحقيق/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.
ـ المعاني الكبير في أبيات المعاني لأبي محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري، بتحقيق / المستشرق د/ سالم الكرنكوي، / عبد الرحمن بن يحيى اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤م.
ـ معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.
ـ معجم ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي بتحقيق د/ أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب ـ القاهرة، طبعة عام: ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م.
ـ معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة: الثالثة (د.ت).
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام بتحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت، طبعة سنة: ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١م.

ـ المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمر جارالله الزمخشري بتحقيق د./علي بو ملحم، مكتبة الهلال ـ بيروت، الطبعة: الأولى: ١٩٩٣م.
ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي بتحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، د/ عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى: ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين محمود العيني بتحقيق د/ على محمد فاخر، د/ أحمد محمد السوداني، د/ عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى: ١٤٣١ هـ ـ ٢٠١٠م.
ـ المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني بتحقيق د / كاظم بحر المرجان، دار الرشيد ـ العراق، طبعة سنة : ١٩٨٢ م.
ـ المقتضب لأبي العباس المبرد بتحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت، (د. ت).
ـ المقصور والممدود لأبي على القالي بتحقيق د/أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٩ م.
ـ المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لابن جني الموصلي، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.
ـ الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء لأبي عبيد الله بن محمد المرزباني، (د.ط)، (د.ت).
ـ النشر في القراءات العشر لأبي الخير شمس الدين محمد بن يوسف المعروف بابن الجزري بتحقيق/ علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، (د.ت).
ـ نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدين النويري أحمد بن عبد الوهاب، دار الكتب والوثائق القومية ـ القاهرة، الطبعة: الأولى: ١٤٢٣ هـ.
ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري بتحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، طبعة: دار الشروق، الطبعة: الأولي: ١٤٠١ ـ ١٩٨١م.

ـ الوساطة بين المتنبي وخصومه لأبي الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني بتحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، / علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).
ـ الهداية إلى بلوغ النهاية لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي بتحقيق/ مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي ــ جامعة الشارقة، طبعة: كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ــ جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى: ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.
ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي بتحقيق / عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ـ مصر، (د. ت).

فهرس الموضوعات

****

الموضوع	رقم الصفحة
* الملخص	٢٢٢٧
* المقدمة	٢٢٢٩
* المبحث الأول: تعريف القبح	٢٢٣٣
* المبحث الثاني: المسائل النحوية التي وُسِمت بالقبح وهي: ـ القول في دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع. ـ القول في ضمِّ آخر المنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف الياء منه. ـ القول في تقديم المنصوب الواقع بعد (حبَّذا) على المخصوص وتأخيره عنه. ـ القول في الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب. ـ القول في حذف (مِنْ) مع المفضول إذا كان أفعل التفضيل صفة. ـ القول في نعت المنادى المُرَخَّم. ـ إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل.	٢٢٣٨
*الخاتمة	٢٣٣٢
*ثبت المصادر والمراجع.	٢٣٣٦
* فهرس الموضوعات .	٢٣٤٩